١. ملخص تنفيذي

نظرة عامة

هذا هو أول تقرير يصدر عن مكتب " المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق" الجديد (مكتب المفتش الخاص)، والذي خلف مكتب "سلطة الائتلاف المؤقتة–المفتش العام (مفتش سلطة الائتلاف). يتابع مكتب المفتش الخاص العمل الذي كان يقوم به مفتش سلطة الائتلاف السابق مع وجود تعديلات على صلاحياته. وقد كان مفتش سلطة الائتلاف يشرف على العمليات والبرامج التابعة لسلطة الائتلاف المؤقتة والآن تركز صلاحيات مكتب المفتش الخاص على البرامج والعمليات الممولة من قبل صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق١. ويقدم مكتب المفتش الخاص معلومات قيمة في الوقت المناسب للكونغرس ولوزيري الخارجية والدفاع.

في شهر تشرين الثاني/نوفمبر قام الكونغرس بإيجاد منصب سلطة الائتلاف المؤقتة–المفتش العام بموجب القانون العام رقم ١٠٨–١٠٦ للقيام بعملية الإشراف على عمليات وبرامج سلطة الائتلاف المؤقتة. وقد عمل مفتش سلطة الائتلاف بمقتضى هذا القانون على تشجيع الاستخدام الحصيف والقانوني والفعال لمليارات من الدولارات التي تم تخصيصها من قبل الولايات المتحدة، وغيرها من الأموال، لإغاثة العراق وإعادة إعماره، عن طريق تنسيق جهود الإعمار والقيام بتدقيقها وعمل التحقيقات بشأنها. وقد أعاد القانون العام رقم ١٠٨–٣٧٥ تسمية منصب سلطة الائتلاف المؤقتة–المفتش العام بالمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق في ٢٩ تشرين أول/أكتوبر من عام ٢٠٠٤.

لا يزال التمرد المسلح يشكل التحدي الأكبر لجهود إعادة إعمار العراق حسب ما ورد في تقرير الخامس من كانون الثاني/يناير لوزارة الخارجية، قسم ٢٢٠٧. فخلال فترة التقرير هذه، استمرت بعثة الولايات المتحدة في العراق في تغيير تركيز جهود إعادة الإعمار الأميركية نحو معالجة الحاجة إلى تحسين الوضع الأمني وتحسين البيئة الإقتصادية والسياسية العراقية وخلق فرص عمل للعراقيين.

وقد بدأ تغيير التركيز هذا في شهر أيلول/سبتمبر من عام ٢٠٠٤ عندما أعادت مراجعة لخطة الإنفاق الاستراتيجية الخاصة بالإدارة الأميركية تخصيص مبلغ ٣,٤٦ مليار دولار أميركي من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق من قطاع الكهرباء وقطاع الموارد المائية والنظافة العامة إلى أربعة قطاعات أخرى. وفي كانون أول/ديسمبر ٢٠٠٤، قامت بعثة الولايات المتحدة في العراق وبالتشاور مع الحكومة العراقية المؤقتة بإعادة برمجة مبلغ إضافي وقدره ٤٥٧ مليون دولار أميركي من صندوق إغاثة العراق لمعالجة مشاريع قطاع الكهرباء والتي زادت عن حد التقديرات الأولية للتكلفة، ولدعم العمالة العراقية على المدى القصير من خلال مبادرات مشاريع في الصحة والكهرباء والمياه في كل من النجف وسامراء ومدينة الصدر والفلوجة.

ويعكس هذان التعديلان معاً تغييراً جوهرياً في أولويات الإنفاق الأميركية.

كما أنه خلال فترة التقرير هذه لا تزال البيئة الأمنية العراقية غير المستقرة تشكل خطراً واضحاً على المتعاقدين والعمـــال. فلغاية ٣١ كانون أول/ديسمبر ٢٠٠٤ تم رفع طلبات تعويضات عن موت ٢٣٢ مدنياً يعملون بموجب عقود أميركية في العراق (في كل من الجيش وإعادة الإعمار) حسب ما أوردته وزارة العمل الأميركية. منذ رفع تقريـــر المفـــتش الخاص للثلاثين من تشرين أول/أكتوبر ٢٠٠٤، ازداد عدد طلبات التعويض عن الموت المقدمة بأكثر من ٩٣%.

كـــذلك تشكل الهموم الأمنية تحد لجهود إكمال مشاريع إعادة الإعمار في الأوقات المحددة لها. فحسب ما جاء في تقريـــر الثاني عشر من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ لمكتب المشاريع والعقود فإن ١٦,٥% من مشاريع الإعمار في وســـط العـــراق التابعة لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، و١٤,٨% من المشاريع في شمال العراق قد جرى تأخيرها لأكثر من أسبوعين.

وقـــد اســـتمر التخطـــيط خـــلال هذا الربع لانتخاب الجمعية الوطنية الانتقالية العراقية في خضم التمرد المسلح المستمر. وستقوم الجمعية الوطنية الانتقالية بعد انتخابها مباشرة بالسعي لتحقيق الأهداف التالية:

- تخدم بصفة المشرع الوطني العراقي لحين انتخاب حكومة جديدة بمقتضى دستور دائم.
- تعيين أعضاء لمجلس رئاسي يتألف من رئيس ونائبين له، ويقوم هذا المجلس الرئاسي بتعيين رئيس الوزراء.
- إعداد مشروع الدستور العراقي الجديد والذي سيتم تقديمه للشعب العراقي لاعتماده في استفتاء وطني في مدة لا تتجاوز ١٥ تشرن أول/أكتوبر ٢٠٠٥.

حســـب مـــا ورد في تقرير "الوضع الأسبوعي في العراق" للثاني عشر من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ الخاص بوزارة الخارجية، بدأت الحملات الانتخابية في ١٥ كانون أول/ديسمبر ٢٠٠٤، وتضمنت قائمة تسجيل الناخبين أكثر من ١٤,٢ مليون اسم، وتم طباعة بطاقات الانتخاب، وهناك ١٤ دولة تعتزم توفير مراكز اقتراع للعراقيين خارج البلد كما تعتزم لجنة الانتخابات المستقلة العراقية توظيف ١٩٤ ألف شخص للعمل في مراكز الاقتراع.

وضع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

عـــندما تـــوقفت ســـلطة الائتلاف المؤقتة عن العمل في ٢٨ شهر حزيران/يونيو ٢٠٠٤، أدى هذا إلى التفعيل الأوتوماتيكي لبند الإلغاء المتعلق بمنصب المفتش العام لسلطة الائتلاف المؤقتة، واضعاً موعد إغلاق المكتب في ٢٨ كانـــون أول/ديســـمبر ٢٠٠٤. ونظـــراً لأنه تم صرف ٧,١% فقط من الـــ ١٨,٤ مليار دولار أميركي من

صـــندوق إغاثـــة وإعـــادة إعمار العراق مع نهاية السنة المالية ٢٠٠٥، فقد كانت هناك حاجة واضحة لعملية الإشراف المستقل في أن تستمر إلى ما بعد ٢٨ كانون أول/ديسمبر ٢٠٠٤.

وقـــد قام الكونغرس بإصدار التشريعات للاستمرار في الإشراف على إعادة الإعمار من خلال البند الذي ورد في مشروع قانون الاعتمادات الدفاعية للسنة المالية ٢٠٠٥، (القانون العام رقم ١٠٨-٣٧٥) والذي أعاد تسمية منصـــب المفـــتش العام لسلطة الائتلاف المؤقتة ليصبح مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. من البـــنود التي وردت في القانون الجديد هي أن المفتش الخاص يتبع مباشرة وزيري الخارجية والدفاع، وتتركز مهمته في الإشراف على صندوق إغاثة العراق. في ٢٩ تشرين أول/أكتوبر قام رئيس الولايات المتحدة بالتوقيع علـــى هـــذا القانون والذي يوفر الاستمرارية في مهمة المنظمة وسلطاتها وصلاحياتها ولغاية عشرة أشهر بعد تخصيص ٨٠% من أموال صندوق إغاثة العراق.

وفـــي هـــذه الأثناء تستمر التحديات لعملية الإشراف الفعالة في العراق. لقد ركز المفتش الخاص الموارد على قضايا الإشراف ذات القيمة العالية لتحسين عملية إعادة إعمار العراق، فمنذ بدأ المفتش الخاص العمل في شهر شباط/فبراير ٢٠٠٤ قام بما يلي:

- بدأ ٢٣ تدقيقاً وأكمل ١٥ تقريراً نهائياً حول الإدارة المالية المتعلقة بسلطة الائتلاف المؤقتة، وأساليب توفير اللوازم، والضوابط الإدارية.
- قام بإدارة أو بتنسيق ١٣٤ تحقيقاً جنائياً: ٨٨ منها تم إغلاق ملفاتها أو تم رفعها إلى وكالات أميركية أخرى، و٤٦ منها لا تزال مفتوحة.
- قام بفتح ملفات لـــ ٣١٧ اتصال خط ساخن ورد عن طريق البريد الإلكتروني والهاتف والزيارة المباشرة للمكتب: ٤٤ منها أدت إلى تحقيقات جنائية.
- قام بتطوير أو سعى إلى تحقيق خمس مبادرات استراتيجية بما فيها "الدروس المستفادة/العوامل التي تشكل مخاطر كبيرة".

فـــي خلال فترة إعداد التقرير الأخيرة، استمر المفتش الخاص في عمله الإشرافي مع موظفين في كل من بغداد وواشـــنطن، وتمكـــن من تخفيض عدد الكادر الوظيفي في أواخر عام ٢٠٠٤ والذي نجم عن حالة عدم التيقن بشأن مستقبل المنظمة. فحتى ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ كان يعمل المفتش الخاص بمساعدة ٣٩ موظفاً – ٩ في بغداد و٣٠ في واشنطن العاصمة.

وصـــل عدد الكادر الوظيفي أعلاه بـــ ٦٣ موظفا في ٣١ تموز/يوليو ٢٠٠٤، وأدناه بـــ ٣٦ موظفا في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. ويقوم المفتش الخاص حالياً بزيادة عدد الموظفين لتحقيق الأهداف الاستراتيجية لفترة ١٥

-٢٠ شـــهراً المتوقعة لاستمرارية العملية. كذلك يقوم المفتش الخاص باستعمال مساندة المتعاقدين في كل من بغداد وواشنطن.

لقد قام المفتش الخاص خلال فترة إعداد التقرير هذا بما يلي:

- أتم عمليتي تدقيق وتابع العمل في سبعة تدقيقات، مع وجود عدة تدقيقات أخرى في مراحل التخطيط؛
- أغلق أو رفع ٨ قضايا للتحقيق وفتح ٢٠ قضية جديدة؛
- تلقى وقام بمعالجة ٤٥ من الاتصالات التي وردت بالخط الساخن، وأغلق ٢٥ قضية في الولايات المتحدة والعراق؛
- تابع العمل في خمس مبادرات خاصة بالمفتش الخاص بما فيها مجلس المفتشين العامين العراقي، ومجموعة عمل محاسبة العراق في بغداد، والدروس المستفادة/العوامل التي تشكل مخاطر كبيرة المتعلقة بإعادة الإعمار، وحكمية الشركات، والأمن والتأمين؛
- قام بإنشاء نظام إداري جديد لقضايا التحقيقات. للتنسيق الأفضل مع وكالات تطبيق القانون الأخرى قام كذلك بالتوقيع على مذكرة اتفاق مع شبكة متابعة الجرائم المالية لتتبع آثار الأموال والنشاطات المالية والمعلومات المتعلقة بالأصول المالية.

تحقيق مهمة المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

تشمل الإنجازات المؤسسية للمفتش الخاص لغاية الآن ما يلي:

- إرسال ٣٥ مدققاً ومحققاً وموظفاً إلى العراق وإصدار أول تقرير شامل للكونغرس حول إعادة إعمار العراق في خلال ٤٥ يوماً من بدئه مهمته؛
- إكمال ١٥ تدقيقاً خلال تسعة أشهر، تغطي مدى واسعاً من برامج إعادة إعمار العراق ونشاطات التشغيل التي تقوم بها سلطة الائتلاف المؤقتة
- إطلاق عملية لتحديد الدروس المستفادة وتقييم المخاطر الناجمة عن متابعة جهود إعادة الإعمار
- الانتقال من سلطة الائتلاف المؤقتة – المفتش العام إلى هيكل انتقالي عقب حزيران/يونيو ٢٠٠٤ بدون فقدان الاستمرارية الإدارية أو التشغيلية

المكتشفات والنتائج

أصـــدر المفتش الخاص منذ ٣٠ تشرين أول/أكتوبر ٢٠٠٤ تقريرين تدقيقيين نهائيين ويتابع العمل على سبعة تدقـــيقات جارية. وأتم محققون تابعون للمفتش الخاص فتح ٤٦ قضية جديدة ويتابعون العمل على قضايا تتعلق بحصول سرقات، واحتيال في توفير اللوازم، والتسعير غير المناسب وغيرها.

فيما يلي ملخص لمكتشفات اثنين من تدقيقات المفتش الخاص خلال فترة إعداد التقرير هذه:

- وفرت سلطة الائتلاف المؤقتة قدرا أقل مما يلزم من الضوابط اللازمة لحوالي ٨,٨ مليار دولار أميركي من أموال صندوق التنمية للعراق والتي قدمت للوزارات العراقية من خلال الميزانية الوطنية. فلم تقم السلطة المؤقتة بوضع أو تطبيق ضوابط إدارية ومالية وتعاقدية لضمان استعمال أموال صندوق التنمية بطريقة شفافة.

نتيجة لهذا، لم تكن هناك ضمانات بأنه قد جرى استعمال الأموال للغايات التي أقرت من قبل مجلس الأمـــن الدولـــي بقراره ١٤٨٣. ويتطلب قرار مجلس الأمن رقم ١٤٨٣ أن تستعمل أموال صندوق التنمـــية للعـــراق بطـــريقة شـــفافة للاستجابة للحاجات الإنسانية للشعب العراقي، ولإعادة الإعمار الإقتصـــادي للبيئة التحتية العراقية وإصلاحها، وللإستمرار في جهود نزع سلاح العراق، ولنفقات الإدارة المدنية العراقية، ولغايات أخرى تعود بالفائدة على الشعب العراقي.

- لم تقم شركة كيلوغ، براون و روت بتقديم بيانات تكاليف مفصلة بشكل كاف إلى سلطة الائتلاف المؤقتة لتقييم التكاليف الإجمالية للمشاريع أو لتحديد يما إذا كانت التكاليف المحددة لخدمات جرى تقديمها معقولة. كذلك، لم يتطلب كل من *برنامج زيادة الدعم المدني الثالث*، و*أمر المهمة ٠٠٤٤* المرتبط بالبرنامج، بيانات تكلفة مفصلة. وقد جرى منح عقد برنامج زيادة الدعم المدني إلى شركة كيلوغ، براون و روت مع أنه لم يكن لدى المتعاقد نظام إصدار فواتير مصدق أو أنظمة إعداد تقارير تكلفة–وجدول. نتيجة لهذا لم تتلقّ سلطة الائتلاف المؤقتة معلومات يعتد بها أو كافية عن النفقات لإدارة أمر المهمة ٠٠٤٤ بصورة فعالة. ويعتقد المفتش الخاص بأنه يجب تطبيق بند القانون الفدرالي للمشتريات ٥٢,٢١٦–٢٦ "دفعات النفقات المصرح بها قبل التأكيد النهائي" من قبل قيادة الدعم الميداني التابعة للجيش الأميركي.

أهداف التقرير

يحقـــق تقريـــر الثلاثـــين مـــن كانون أول/يناير هذا متطلبات قانون المفتش العام لعام ١٩٧٨ والمتعلق بإعداد التقارير نصف السنوية، وكذلك متطلبات القانون العام ١٠٨–١٠٦ كما عدل، للتقارير ربع السنوية المرسلة إلى الكونغرس. ويتضمن التقرير ما يلي:

- عرض للتدقيقات النهائية المكتملة وتلك التي في طور التخطيط
- نظرة عامة على مجموعة مختارة من التحقيقات والتنسيبات
- آخر المستجدات بشأن المبادرات الخمس الرئيسيات للمفتش الخاص: مجلس المفتشين العامين العراقي، ومجموعة عمل محاسبة العراق، والدروس المستفادة/العوامل التي تشكل مخاطر كبيرة، إدارة الحكم في الشركات، والأمن والتأمين
- سرد لنشاطات إعادة الإعمار يلخص ملاحظات حول التشريعات ومستجدات المنظمة
- ملخص مفصل عن بيانات تمويل العراق والتي تم جمعها وتحليلها من قبل المفتش الخاص، بما فيها المصادر واستعمالات الأموال
- معلومات هامة حول العقود الرئيسية المتعلقة بإعادة إعمار العراق

٢. نشاطات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

نظرة عامة

إن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (المفتش الخاص) هو خليفة المفتش العام لسلطة الائتلاف المؤقتة (مفتش سلطة الائتلاف)، وقد تم اعتماد التسمية الجديدة لمنصب المفتش الخاص والتعديلات في صلاحيات المنصب في القانون العام ١٠٨-٣٧٥، وهو قانون التفويض "رونالد دبليو ريغان للدفاع الوطني للسنة المالية ٢٠٠٥" في ٢٩ تشرين أول/أكتوبر ٢٠٠٤." وقد كان منصب مفتش سلطة الائتلاف قد استحدث في الأصل بالقانون العام رقم ١٠٨-١٠٦، وهو قانون "الاعتمادات التكميلية الطارئة للدفاع ولإعادة إعمار العراق وأفغانستان لعام ٢٠٠٤" لتوفير عملية مراقبة مستقلة وموضوعية للعمليات والبرامج التي يتم استحداثها بموجب صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (صندوق إغاثة العراق). وهناك نسخة من التشريع في الملحق ج.

وقد عمل مفتش سلطة الائتلاف على مراقبة نشاطات سلطة الائتلاف المؤقتة والتي كانت مسؤولة عن الحكم المؤقت للعراق وإعادة تأهيل العراق وإعماره. وقد أدى حل سلطة الائتلاف المؤقتة ونقل سلطة الحكم إلى حكومة العراق المؤقتة في ٢٨ حزيران/يونيو ٢٠٠٤ إلى التفعيل الأوتوماتيكي لبند في القانون يتطلب وقف عمل المفتش العام لسلطة الائتلاف ستة أشهر لاحقاً، أي في ٢٨ كانون أول/ديسمبر ٢٠٠٤ كما هو المفروض. ومن خلال اعتماد القانون العام ١٠٨-٣٧٥ عمل الكونغرس على تمكين مفتش سلطة الائتلاف من متابعة العمل بصفة المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. ينص أحد بنود القانون الجديد على أن المفتش الخاص يتبع مباشرة وزيري الدفاع والخارجية ويتولى الإشراف على صندوق إغاثة العراق.

كما أن المفتش الخاص مطالب بإعداد وإرسال تقارير ربع سنوية إلى الكونغرس بشأن مجموعة من القضايا المحددة تتعلق بصندوق إغاثة العراق: ويشير الملحق (أ) بالتقابل إلى صفحات ومحتوى هذا التقرير التي تتعلق بالمتطلبات المحددة لإعداد التقارير. كذلك، فإن المفتش الخاص مطالب بإرسال التقارير نصف السنوية: ويشير الملحق (ب) بالتقابل إلى قانون المفتش العام لعام ١٩٧٨. لقد ركزت نشاطات المنظمة (مكتب المفتش الخاص) خلال الربع الأخير على التدقيقات والتحقيقات والمبادرات وعملية التحول من المفتش العام لسلطة الائتلاف إلى المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. وتقدم الفصول التالية تفاصيل بشأن هذه النشاطات:

- ***الفصل الثالث – التدقيقات:*** ملخص لتدقيقات المفتش الخاص التي استكملت والتي توقفت والتي لا تزال جارية وتلك في طور التخطيط بالإضافة إلى التدقيقات التي تقوم بها وكالات أخرى

- ***الفصل الرابع– التحقيقات:*** ملخص للتحقيقات والنشاطات التي يتم تنسيقها مع وكالات فدرالية أخرى، ونشاطات الخط الساخن
- ***الفصل الخامس – مبادرات المفتش الخاص:*** ملخص لمجلس المفتشين العامين العراقي، ومجموعة عمل محاسبة العراق، والدروس المستفادة/العوامل التي تشكل مخاطر كبيرة، والإدارة الرشيدة للشركات، والأمن والتأمين
- ***الفصل السادس – نشاطات إعادة إعمار العراق:*** ملخص لأهم الإنجازات من المنظمات التي تمارس نشاطات في مجال إعادة إعمار العراق
- ***الفصل السابع – مصادر التمويل واستخداماته:*** هذه معلومات عن مصادر التمويل واستخداماته ووضع صندوق إغاثة العراق
- ***الفصل الثامن – العقود:*** بيانات وتحليلات بشأن النشاطات التعاقدية المتعلقة بإعادة إعمار العراق

المهام

يحدد القانون العام ١٠٨-١٠٦ كما عدل، وقانون المفتش العام لعام ١٩٧٨ مهام المفتش العام الخاص كالتالي:

- تقديم المتطلبات اللازمة من الاستقلالية والسلوك الموضوعي والمراقبة للقيام بالتدقيقات والتحقيقات المتعلقة بالبرامج والعمليات الممولة من قبل صندوق إغاثة العراق
- توفير المتطلبات اللازمة للقيادة المستقلة والموضوعية، والتنسيق الضروري والتوصيات حول السياسات الموضوعة للحث على الترشيد والاستغلال الأمثل والفعالية في إدارة البرامج والعمليات الممولة من الأموال المخصصة لصندوق إغاثة العراق أو تلك التي توفرت لهذا الصندوق بطرق أخرى.
- منع واكتشاف محاولات الاحتيال، والإهدار وإساءة الاستعمال
- مراجعة التشريعات والإجراءات القائمة والمقترحة ذات العلاقة وتقديم التوصيات المناسبة بشأنها.
- المحافظة على علاقات عمل فعالة مع وكالات حكومية على المستوى الفدرالي، وعلى مستوى الولايات، والمستوى المحلي، والجهات غير الحكومية فيما يتعلق بالمهام المناطة بمنصب المفتش الخاص
- إعلام الكونغرس وكل من وزيري الدفاع والخارجية فيما إذا كانت هناك حاجة للقيام بإجراءات تصحيحية وعن سير مثل هذه الإجراءات
- الاستجابة لمتطلبات مقاييس التدقيق الخاصة بالمراقب العام وتجنب الازدواجية في تنفيذ المهمات مع نشاطات مكتب المحاسبة العام

- إرسال التقارير حول مخالفات وقعت ضد القانون الجنائي الفدرالي إلى المدعي العام للولايات المتحدة وكذلك إرسال التقارير عن الملاحقات القضائية والإدانات التي تنجم عن هذه المخالفات.
- الاحتفاظ بسجلات حول استعمال مثل هذه الأموال لتسهيل عمليات التدقيق والتحقيقات المستقبلية المتعلقة باستعمال هذه الأموال.
- تقديم التقارير (الربع سنوية ونصف السنوية) للكونغرس.

الهيكل التنظيمي لمكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

تم استحداث منصب المفتش الخاص خلفاً لمنصب المفتش العام لسلطة الائتلاف المؤقتة في ٢٩ تشرين أول/أكتوبر ٢٠٠٤ وهو اليوم الذي سرى فيه مفعول التسمية الجديدة. لقد كان لدى المفتش الخاص ولغاية ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، ٣٩ مدققاً ومحققاً وموظفاً. وفي ضوء عملية إعادة التنظيم قام المفتش الخاص بتسريع عملية توظيف وتدريب وإرسال المدققين والمحققين إلى بغداد. ولاستكمال جهود المحققين يستعمل المفتش الخاص الخدمات التعاقدية.

يمـــثل مكـــتب المفتش الخاص منظمة متميزة في نطاق مجتمع المفتشين العامين. فمكتب المفتش الخاص وهو منظمة مؤقتة بميزانية مستقلة ومهمة محددة بشكل كبير، يقوم بمعالجة نشاطات في مواقع جغرافية بعيدة تعاني مـــن العنف. كما أن على المفتش الخاص توفير معلومات في حينها إلى الكونغرس ووزيري الدفاع والخارجية حول المشاكل والنواقص المتعلقة بإدارة برامج وعمليات إعادة إعمار العراق، وتقديم توصيات لاتخاذ إجراءات تصحيحية بشأنها. ويظهر المخطط التنظيمي لمكتب المفتش الخاص في الشكل التوضيحي ٢-١ أدناه.

المخطـــط التنظيمـــي لمكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق كما في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥

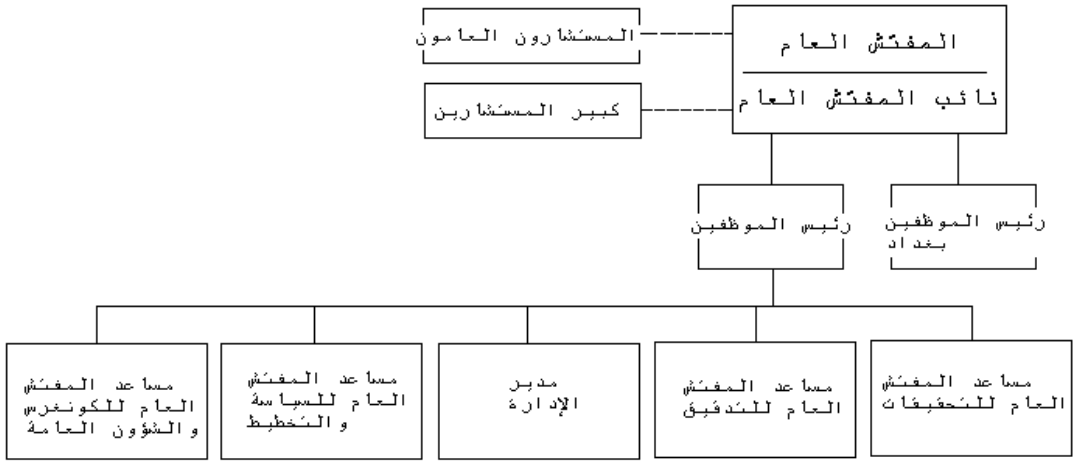

الشكل التوضيحي ٢-١

الإنجازات

حـــدد مكـــتب المفـــتش الخاص هذه الإنجازات وتلك التي تحققت عن المنظمة السابقة له (المفتش العام لسلطة الائتلاف):

- تم استحداث منظمة جديدة لديها أكثر من ١٠٠ موظف ومتعاقد في فترات توسعها
- أسس عمليات في كل من بغداد وواشنطن
- أكمل ١٥ من التدقيقات، التي تضمنت ٢٩ من التوصيات، والتي تم إغلاق ٤٥% منها
- أكمل أكثر من ٨٨ تحقيقا
- عالج أكثر من ٣٠٠ اتصال خط ساخن
- نشر ٣ تقارير شاملة مرسلة إلى الكونغرس
- أسس موقعاً إلكترونياً على الإنترنت – أكثر من ٢٨٥،٠٠٠ زيارة لغاية هذا التاريخ
- وضع النظام الأساسي لمجلس المفتشين العامين العراقي لتنسيق العمل بين المفتشين العامين للوكالات التي تشارك أو تشرف على إعادة إعمار العراق
- وضع النظام الأساسي لمجموعة عمل محاسبة العراق لتنسيق مبادرات وقضايا المفتشين العامين في بغداد
- نسق انطلاقة مبادرة المفتشين العامين للوزارات العراقية
- قام بزيادة التقارير المنسقة لنتائج التدقيق واستخدام الموارد
- أطلق مبادرة الدروس المستفادة/العوامل التي تشكل مخاطر كبيرة

الخطة الاستراتيجية لمكتب المفتش الخاص

تحـــدد الخطة الاستراتيجية لمكتب المفتش الخاص الغايات الشاملة للمنظمة وأهدافها في المدى المنظور. وفيما يلي الغايات الرئيسية للمفتش الخاص:

- منع الاحتيال وإهدار الموارد وإساءة استعمالها في إعمار العراق.
- مراقبة ومراجعة تنفيذ البنود المتعلقة بصندوق إغاثة العراق.
- ممارسة الصلاحية القيادية والتنسيق فيما يتعلق بالإشراف على صندوق إغاثة العراق.
- تعزيز الاتصال لتحسين المحاسبة (المساءلة).

ولتحقيق هذه الغايات قام مكتب المفتش الخاص بتحديد الأولويات المباشرة التالية:

- توظيف كوادر إضافية وإعادة توجيه موارد العقود.

- وضع السياسات الداخلية والإجراءات وتخطيطات تنفيذ الميزانية في إطار رسمي.
- القيام بتوجيه وتدريب الكوادر الوظيفية.
- وضع العلاقات الرئيسية في إطار رسمي وتطوير الشراكات القائمة.
- إعادة تركيز خطة التدقيق.
- التحديد بشكل أدق للمبادرات والتقارير، وإعادة تركيزها ودفعها.
- استكمال الانتقال إلى المواقع الجديدة في بغداد وواشنطن.

الاتفاقيات المتعلقة بالعمليات

في ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ أبرم المفتش الخاص مذكرة اتفاق مع وزارة الخارجية والتي تعرّف بشكل عام مجالات التنسيق والتعاون بين الطرفين وتؤسس أيضاً مجالات دعم للمفتش الخاص. إن الغاية من مذكرة الاتفاق هي لضمان الإجراء الفعال والإشراف للتدقيقات والتحقيقات التي تتعلق ببرامج وزارة الخارجية والمشاريع الممولة من قبل صندوق إغاثة العراق. مذكرة الاتفاق متوفرة في ملحق (ن).

كما أن المفتش الخاص يقوم حالياً بتطوير اتفاقيات مع وزارة الدفاع ووزير الجيش لتقديم الدعم الإداري للمفتش الخاص.

التشريعات والإجراءات

يتطلب القسم ٤ (أ)٢ من قانون المفتش العام لعام ١٩٧٨، والذي جرى تطبيقه على مكتب المفتش الخاص بموجب القانون العام ١٠٨-١٠٦ كما عدل، من المفتش الخاص ما يلي:

مراجعة التشريعات والإجراءات القائمة والمقترحة التي تتعلق بالبرامج والعمليات وتقديم التوصيات في التقارير نصف السنوية فيما يتعلق بآثار مثل هذه التشريعات أو الإجراءات على الترشيد والفعالية في إدارة البرامج والعمليات التي تدار أو تمول من قبل منظمة كهذه، أو منع واكتشاف محاولات الاحتيال وإساءة استعمال مثل هذه البرامج والعمليات.

التشريعات

التشريع الوحيد الجوهري المتعلق بمكتب المفتش الخاص، الذي تم اعتماده خلال فترة التقرير نصف السنوي هذه، هو القانون العام ١٠٨-٣٧٥. تم بحث هذا التشريع بعمق في هذا التقرير كما أن النص الكامل له متوفر في ملحق ج.

الإجراءات

ليس هناك إجراءات ذات علاقة لمراجعتها.

الموقع الإلكتروني

(www.iraqreconstructionig.org)

لا يــزال الموقــع الإلكتروني المطور للمفتش الخاص يقدم لأصحاب المصالح والجمهور بشكل عام كافة تقارير المفتش الخاص، كما يقدم معلومات حول مهمة المفتش الخاص بالإضافة إلى نماذج طلبات ومعلومات الاتصال للتبليغ عن وجود محاولات احتيال وإهدار للموارد وإساءة الاستعمال.

تلقى الموقع الإلكتروني منذ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ أكثر من ٢٥٨ ألف زيارة للموقع:

التقارير المرسلة إلى الكونغرس تلقت على الموقع الإلكتروني أكثر من ١٢ ألف زيارة.

تقاريــر التدقــيق علــى الموقع تلقت ٧٢٠٠ زيارة منذ ٤ تموز/يوليو ٢٠٠٤ عندما تم نشر أول التدقيقات المكتملة على الإنترنت.

الموقع الإلكتروني، والذي يقوم بصيانته مركز المعلومات الفنية التابع للدفاع، متوفر على
http://www.iraqreconstructionig.org

٣. التدقيقات

نظرة عامة

يتطلب القانون العام ١٠٨-١٠٦، كما عدل، القيام بالإجراء المستقل والموضوعي للتدقيقات والإشراف عليها وهي التدقيقات المتعلقة بالبرامج والعمليات الممولة من مبالغ تم تخصيصها لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، أو تلك التي توفرت للصندوق بطرق أخرى. ولتحقيق متطلبات القانون هذا يحتفظ المفتش الخاص بكادر من المدققين يتألف من موظفين من فئة الجدول العام الفدرالي المكلفين بمهام خاصة وموظفين خدمات استثنائية من وزارة الدفاع – مكتب المفتش العام، ووزارة الخارجية – مكتب المفتش العام، ووكالة التدقيق التابعة للجيش الأميركي، وخدمات التدقيق التابعة للبحرية، ووكالة التدقيق التابعة لسلاح الجو الأميركي.

ومنذ ٣٠ تشرين أول/أكتوبر ٢٠٠٤ أصدر المفتش الخاص تقريري تدقيقات نهائيين يعالجان الضوابط والإجراءات العملياتية والمالية. وهناك سبعة تدقيقات خاصة بالمفتش العام لا تزال جارية. وتسير جميع أعمال التدقيق وفق مقاييس التدقيق الحكومية المتعارف عليها كما نص عليها المراقب العام الأميركي. ويبين الجدول ٣-١ ملخصاً للتدقيقات التي تمت من ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤ إلى ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.

لا تحتوي التقيقات التي صدرت خلال فترة التقرير ربع السنوي هذه على أي توصيات موجهة للإدارة. ولا تزال توصيتان للإدارة لفترة التقرير نصف السنوي هذه، و١٣ توصية أخرى وردت في تقارير نصف سنوية سابقة، مفتوحة. ويعمل المفتش الخاص مع وكالات أخرى لتطبيق جميع التوصيات الجوهرية التي تظل من تدقيقات استكملت سابقاً. وتلبي هذه الفقرة القسم ٥(أ)(٨) من قانون المفتش العام لعام ١٩٧٨.

لغاية ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ كان لدى المفتش الخاص ١٢ مدققاً و٣٢ شاغر تدقيق إضافي في طور الملء. كذلك، يستخدم المفتش الخاص الدعم المقدم من المتعاقدين في كل من بغداد وواشنطن. وقد عمل كادر التدقيق بهمة ونشاط للقيام بالتدقيقات وإصدار التقارير التي تعالج برامج وعمليات إعادة إعمار العراق. وقد تقلب عدد المدققين التابعين للمفتش الخاص في الأشهر الأخيرة بسبب حالة عدم التيقن بشأن موعد انتهاء مهام المفتش العام لسلطة الائتلاف المؤقتة التي سادت سابقاً. وقد مدد القانون العام ١٠٨-٣٧٥ عمر المنظمة ويقوم المفتش الخاص حالياً بإضافة كوادر تدقيق من خلال صلاحياته في التوظيف بموجب النظام الأميركي، العنوان ٥، القسم ٣١٦١.

التدقيقات المنجزة

أتـم المفـتش الخـاص تدقيقين منذ تقرير الثلاثين من تشرين أول/أكتوبر ٢٠٠٤ . يدرج الجدول ٣-١ جميع التدقـيقات التـي تمـت من ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤ إلى ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، بما فيها تدقيقان تم استكمالهما مؤخراً.

تدقيقات المفتش الخاص المستكملة كما في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥						
	رقم التقرير	عنوان التدقيق	تاريخ الإصدار	التوصيات		
				المجموع	الانتهاء	البدء
1	05-001 أ	سلطة الائتلاف المؤقتة ضبط الأموال المخصصة	٢٢/١٠/ ٢٠٠٤	0	-	-
2	05-002 أ	المحاسبية والضبط لموجودات العتاد التابع لسلطة الائتلاف المؤقتة في الكويت	٢٥/١٠/ ٢٠٠٤	2	-	2
3	05-003	أمر المهمة ٠٠٤٤ للعقد الخاص ببرنامج زيادة الدعم المدني الثالث	٢٣/١١/ ٢٠٠٤	0	-	-
4	05-004	مراقبة الأموال التي قدمت إلى الوزارات العراقية من خلال الميزانية الوطنية	٢٠٠٥/١/٣٠	0	-	-

أ التدقيقات التي وردت على أنها مستكملة في تقرير ٣٠ تشرين أول/أكتوبر ٢٠٠٤

الجدول ٣-١

أمر المهمة ٠٠٤٤ للعقد الخاص ببرنامج زيادة الدعم المدني الثالث

التقرير رقم ٠٥-٠٠٣ الذي أصدر في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤

لقـد كـان الهـدف الأصلي من التدقيق بشكل عام هو تقييم الخدمات المقدمة بموجب أمر المهمة ٠٠٤٤. وقد أوضح المفتش الخاص ذلك الهدف بأنه لتحديد فيما إذا قامت إدارة سلطة الائتلاف المؤقتة بإدارة العقد الخاص ببـرنامج زيـادة الـدعم المدنـي الثالث بشكل اقتصادي وفعال لتقديم الدعم اللوجستي والإمدادات الضرورية للموظفـين المعينـين لـدى بعثة سلطة الائتلاف المؤقتة. وتحديداً، سعى المفتش الخاص لتحديد فيما إذا قامت سـلطة الائتلاف المؤقتة بما يلي: (١) إدارة أمر المهمة ٠٠٤٤ لعقد برنامج زيادة الدعم المدني الثالث لضمان بـأن تكـون الأشياء المطلوبة قد تم إقرارها وأداؤها و/أو تلقيها بالشكل المناسب؛ (٢) ووضع سياسة لتقصر

متطلـــبات العقد وتكاليفه على تلك التي تم إقرارها تحديداً، لتشمل حصر المتطلبات الحالية على تلك الضرورية لاستعمال سلطة الائتلاف المؤقتة لغاية ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠٠٤؛ (٣) وإدارة أمر المهمة ٠٠٤٤ بشكل فعال.

وفـــي أثناء فترة البدء في العمل الميداني للتدقيق، لم يكن بإمكان المفتش الخاص معالجة الهدف الإجمالي من التدقـــيق بصـــورة فعالـــة بسبب وجود مواطن ضعف في عملية إعداد تقارير التكلفة المستعملة من قبل شركة كـــيلوغ، براون و روت لأمر المهمة ٠٠٤٤. وقد قام المفتش الخاص بتحديد نطاق تقرير التدقيق هذا لمعالجة ذلك الوضع. وبسبب العمل الميداني المحدود أيضاً، والعمل الأكثر شمولاً وتفصيلاً سواء المخطط له أو الجاري الـــذي تقـــوم به وكالة التدقيق التابعة للجيش الأميركي ووكالة تدقيق العقود الدفاعية، فقد قام المفتش الخاص بإلغاء أعمال التدقيق الإضافية على برنامج زيادة الدعم المدني الثالث وأمر المهمة ٠٠٤٤.

قـــام المفـــتش الخـــاص بإجراء هذا التدقيق على الأداء من شهر أيار/مايو وخلال تموز/يوليو ٢٠٠٤، حسب مقايـــيس التدقـــيق الحكومية المتعارف عليها. أقر المفتش الخاص جوانب معينة من نظام إعداد تقارير التكلفة الخاص بالمتعاقد، وقام بفحص ضوابط الإقرار والموافقة وقبول العمل. وركزت جهود التدقيق على أوامر العميل المـــرتبطة مع أمر المهمة ٠٠٤٤. واستعمل المفتش الخاص تقرير التكلفة الذي يصدر كل أسبوعين عن شركة كيلوغ، براون و روت للفترة المنتهية في ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٤، في إعداد تقارير التكلفة. وقام إداري تطبيق حكومـــي كبيـــر لدى شركة كيلوغ، بناء على طلب مسبق، بتقديم عينة قائمة بيانات للتكاليف المفصلة المتوفرة لـــدى الشـــركة المذكورة. وتضمنت تلك العينة قائمة بالمشتريات من الأجهزة والمواد كما بينت المجاميع التي وردت في تقرير التكلفة الذي يصدر كل أسبوعين.

كـــذلك قام المفتش الخاص بمراجعة فيما إذا تم تقديم بيانات تكلفة كافية لمسؤول العقود الإداري لإعطاء الإدارة معلـــومات تـــتعلق بالـــتكلفة لاتخاذ قرارات فعالة. استعمل المفتش الخاص طلبات عينة عمل لإقرار المعلومات المشمولة عادة في كل خطوة من العملية، من طلب العمل للمتعاقد إلى إصدار الفواتير.

وقـــد حدد المفتش الخاص خلال التدقيق عدة مشاكل تتعلق ببيانات التكلفة التي قدمت من قبل شركة كيلوغ إلى ســـلطة الائـــتلاف المؤقـــتة لأعمال تم أداؤها بموجب أمر المهمة ٠٠٤٤. وأول هذه المشاكل هي أن الشركة المذكورة لم تقدم للمسؤول الإداري عن العقود بيانات تكلفة مفصلة بشكل كاف لتقييم تكاليف المشروع الإجمالية أو لتحديد فيما إذا كانت التكاليف المعينة لبعض الخدمات التي جرى تقديمها مناسبة. وقد حصل هذا لسببين:

- لا يتطلب أي من العقد الأساسي الخاص ببرنامج زيادة الدعم المدني أو أمر المهمة ٠٠٤٤ بيانات تكلفة تفصيلية.
- لقد تم منح العقد الخاص ببرنامج زيادة الدعم المدني إلى شركة كيلوغ، براون و روت مع أنه لم يكن لدى المتعاقد فواتير مصدقة أو أنظمة إعداد تقارير تكلفة–وجدول.

ونتـــيجة لهـــذا لـــم يتلق المسؤول الإداري عن العقود معلومات كافية أو يعتد بها عن التكلفة للقيام بإدارة أمر المهمـــة ٠٠٤٤ بشـــكل فعال. أما المشكلة الثانية فهي أن عدم وجود الفواتير المصدقة أو أنظمة إعداد تقارير التكلفة والجدول قد أعاق المسؤول الإداري عن العقود عن مراقبة تكاليف العقد بشكل فعال. ثالثاُ، ولأن المتعاقد لـــم يقـــم بتقديم معلومات تكلفة كافية لإثبات النفقات الفعلية المترصدة، لم يكن باستطاعة إداريي الموارد التنبؤ بشكل دقيق بمتطلبات التمويل لإكمال أمر المهمة ٠٠٤٤.

وبـــناءً علـــى العمل المحدود للتدقيق يعتقد المفتش الخاص أيضاً بأنه يجب تنفيذ البند ٥٢,٢١٦,٢٦ ، "دفعات التكالـــيف المصرح بها قبل التأكيد النهائي" من القانون الفدرالي للمشتريات، بسبب عدم وجود آلية تأكيد نهائي لأمر المهمة ٠٠٤٤.

فـــي إحـــدى مذكـــرات وكالة تدقيق العقود الدفاعية عنوانها "تنفيذ البند ٥٢,٢١٦,٢٦ ، من القانون الفدرالي للمشـــتريات /دفعات التكاليف المصرح بها قبل التأكيد النهائي/ العقد دي.ايه.ايه٠٩-٠٢-دي-٠٠٠٧ من برنامج زيادة الدعم المدني"، أبلغت الوكالة قيادة الدعم الميداني للجيش الأميريكي في ١٦ آب/أغستس ٢٠٠٤، بأنهـــا قـــد قامـــت بتحديد تكاليف رئيسية غير مثبتة بالوثائق في عروض الأسعار لبرنامج زيادة الدعم المدني المقدمـــة من شركة كيلوغ، وحثت الوكالة المسؤول الرئيسي عن التعاقد على أن يقوم بتنفيذ القانون الفدرالي للمشـــتريات –بند ٥٢,٢١٦,٢٦ – الحد من الدفعات لحين قيام الشركة المذكورة بتقديم عروض أسعار مناسبة على كافة عروضها التي اعتبرت غير ملائمة.

وبالإضافة إلى هذا، واستجابة لتقرير التدقيق رقم ايه.٢٠٠٤-٠٤٣٨-ايه.إم.إل. لوكالة التدقيق لتابعة للجيش الأميركـــي "التأكـــيد النهائي لأوامر المهمة – تدقيق برنامج زيادة الدعم المدني" في ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٤، ذكـــرت قيادة المواد التابعة للجيش الأميركي بأنه "كما أشارت وكالة التدقيق التابعة للجيش الأميركي، فإن البند ٥٢,٢١٦,٢٦ مـــن القانـــون الفدرالـــي للمشتريات يسمح بالتحفظ على ١٥% من قيمة الفواتير المقدمة من المـــتعاقد لحين صدور التأكيد النهائي. ويتعين على قيادة الدعم الميداني التابعة للجيش الأميركي أن تقوم بتنفيذ هـــذا البـــند العقـــدي لتشجع المتعاقدين على تقديم عروض مدعمة بالوثائق بالكامل وفي الأوقات المحددة لكي يتسنى القيام بعملية التأكيد النهائي لها في الأوقات المحددة."

وقـــد وافـــق المفتش الخاص على مواقف وكالة تدقيق العقود الدفاعية وقيادة المواد التابعة للجيش الأميركي. ونتـــيجة لأعمال تدقيق إضافية قامت بها وكالة تدقيق العقود الدفاعية ووكالة التدقيق التابعة للجيش الأميركي، قام المفتش الخاص بإلغاء التوصيات التي صدرت في نسخة أولية من تقرير التدقيق هذا.

تدقيق الإشراف على الأموال المقدمة للوزارات العراقية من خلال الميزانية الوطنية

التقرير رقم ٠٥-٠٠٤ الصادر في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.

لقـــد كان الهدف من التدقيق هو مراجعة الإجراءات والضوابط التي تحكم أموال صندوق تنمية العراق المقدمة للحكومة العراقية المؤقتة من خلال الميزانية الوطنية. على وجه الخصوص، حدد المفتش الخاص فيما إذا قامت ســـلطة الائـــتلاف المؤقـــتة بوضع وتنفيذ ضوابط مالية وتعاقدية مناسبة على المصروفات من صندوق تنمية العراق التي قدمت إلى الوزارات العراقية المؤقتة من خلال الميزانية الوطنية.

وجـــد المفـــتش الخـــاص بأن سلطة الائتلاف المؤقتة لم توفر الضوابط المناسبة لما يقدر ب ٨,٨ مليار دولار أميركـــي مـــن أمـــوال صـــندوق التنمية المقدمة للوزارات العراقية من خلال الميزانية الوطنية. فلم تقم سلطة الائـــتلاف المؤقتة بوضع أو تنفيذ ضوابط إدارية ومالية وتعاقدية كافية لضمان استعمال أموال صندوق التنمية بطريقة شفافة.

نتيجة لهذا، لم يكن هناك ضمان بأن الأموال قد تم استعمالها للغايات التي أقرها مجلس الأمن الدولي بقراره رقم ١٤٨٣. ويتطلب قرار مجلس الأمن المذكور بأن تستعمل أموال صندوق تنمية العراق بطريقة شفافة للاستجابة للحاجـــات الإنســـانية للشـــعب العراقي، ولإعادة الإعمار الاقتصادي وإصلاح البنية التحتية العراقية، وللعملية المســـتمرة لنـــزع ســـلاح العراق، ولنفقات الإدارة المدنية العراقية، ولغايات أخرى تعود بالفائدة على الشعب العراقي.

وفـــي حـــين يقر المفتش العام بوجود البيئة الحافلة بالتهديدات التي تشكل تحدياً استثنائياً والتي واجهت سلطة الائـــتلاف المؤقـــتة طـــوال وجودها، ويقر كذلك بالخطوات التي اتخذتها سلطة الائتلاف المؤقتة لتحسين إعداد الميـــزانية والإدارة الماليـــة للحكـــومة العراقية المؤقتة، إلا أن المفتش الخاص يعتقد بأن إدارة سلطة الائتلاف المؤقـــتة لعملـــية الميزانية الوطنية العراقية، ومراقبة أموال العراق قد عانت من عدم الفعالية بشكل حاد ومن ضعف الإدارة.

ومع أنه لم يتم إصدار توصيات رسمية بهذا الشأن، إلا أن المفتش الخاص يعتقد بأن نتيجة هذا التدقيق تتطلب القـــيام بدراسة الدروس المستقاة لمعالجة ليس فقط التخطيط لضوابط إدارية ومالية وتعاقدية محددة في أوضاع مســـتقبلية مـــن هـــذا الـــنوع، ولكن أيضاً لجوانب التخطيط الوطني الضرورية للإدارة الكلية لهذه الأنواع من المهمـــات إذا ما حصلت في المستقبل. وقد بادرت منظمات أخرى للقيام بدراسات دروس مستقاة حول القضايا المالية واللوجستية، وسيقوم المفتش الخاص بجمع هذه الدراسات معاً.

اخـــتلف كـــل مـــن مدير سلطة الائتلاف المؤقتة، ومدير مكتب الدعم الدفاعي – العراق، مع مكتشفات التدقيق مشيرين إلى أن التقرير لم يقر بوجود السياق العملياتي الصعب التي كانت تعمل في ظله سلطة الائتلاف كما أنه لـــم يعتـــرف بالخطـــوات التي اتخذت لتحسين جوانب الضعف في إعداد الميزانية العراقية والإدارة المالية. قام المفتش الخاص بتعديل تقرير التدقيق لمعالجة الملاحظات المقدمة من مدير سلطة الائتلاف بالنسبة للوضع الذي وجدتـــه السلطة في العراق عندما استلمت الحكم. ومع هذا فلم تغير هذه الملاحظات استنتاجات المفتش الخاص بأن سلطة الائتلاف لم تضع أو تنفذ ضوابط إدارية ومالية وتعاقدية كافية لضمان استعمال أموال صندوق تنمية

العـــراق بطـــريقة شـــفافة أو أن الأموال قد جرى استعمالها للغايات التي أقرها قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٤٨٣.

التدقيقات التي تم وقفها

لم يقم المفتش الخاص بوقف أي تدقيق في خلال فترة التقرير هذه.

التدقيقات الجارية والمستقبلية

في الوقت الحالي يقوم المفتش الخاص بسبعة تدقيقات.

التدقيقات الجارية

تدقيق سلاح المهندسين التابع للجيش الأميريكي – عقود التسليم غير المحدد والكمية غير المحددة، و/أو والخدمات المـــتعلقة بالإعمـــار المتوفرة للاستعمال، أو التي جرى استعمالها من قبل سلطة الائتلاف المؤقتة لإغاثة وإعادة إعمار العراق.

(المشروع رقم دي.٢٠٠٤-دي.سي.بي.ايه.ايه.سي-٠٠١٢)

الأهداف من وراء هذا التدقيق هي لتحديد ما إذا جرى منح العقود وفق القانون الفدرالي للمشتريات؛ وفيما إذا قام سلاح المهندسين بمنح العقود بطريقة معقولة واقتصادية وفعالة؛ وفيما إذا كان هناك ضوابط داخلية لضمان الاستجابة للغايات الأصلية من العقود؛ وفيما إذا كانت أوامر المهمات تطابق بيانات عمل العقود.

العقود الممولة من إدارة صندوق تنمية العراق

(المشروع رقم دي٢٠٠٤-دي.سي.بي.ايه.ايه.اف-٠٠٣٣)

الهـــدف الإجمالي من هذا التدقيق هو لتحديد ما إذا كان مكتب المشاريع والعقود العراقي والذي حل محل مكتب إدارة البـــرامج قـــد اســـتجاب لمذكرة وزير المالية العراقي، " العقود الممولة من إدارة صندوق تنمية العراق" المـــؤرخة بـــتاريخ ١٥ حزيـــران/يونيو ٢٠٠٤. وتحديداً، سيحدد المفتش الخاص فيما إذا قام المدير – مكتب المشـــاريع والعقـــود بتنفـــيذ المســـؤوليات المنوطة به بمقتضى المذكرة بشكل فعال لمراقبة وتأكيد أداء العقد، وتصديق الدفعات و/أو القيام بالدفع، وإدارة العقود أو المنح الممولة بأموال من صندوق التنمية للعراق.

الضوابط النقدية على مسؤولي الصرف في جنوب العراق

(المشروع رقم دي٢٠٠٤-دي.سي.بي.ايه.ايه.اف-٠٠٣٤)

الهـدف الإجمالـي من هذا التدقيق هو تحديد ما إذا قام المسؤولون عن الصرف في مواقع مختارة في جنوب العـراق بالاسـتجابة للإرشـادات المطـبقة، والضـبط وإعـداد كشوف حسابات مناسبة للموجودات النقدية والمصـروفات المـتعلقة بصندوق تنمية العراق. تحديداً، سيحدد المفتش الخاص فيما إذا قام وكلاء الصندوق بالضـبط المناسـب للموجـودات النقدية، وإعداد كشوف حسابات بكامل الموجودات النقدية والنفقات، وإعادة الموجـودات النقدية بالطريقة المناسبة. كما سيحدد المفتش الخاص فيما إذا استجابت النفقات للإرشادات التي تحدد مبالغ الصرف واستعمالاتها المصرح بها.

تدقـيق الـتحويل والتوزيع الكهربائي لمحافظة إربيل بموجب أمر المهمة ٠٠٣ للعقد رقم دبليو٩١٤ان.أس-٠٤-دي-٠٠١٠

(المشروع رقم دي٢٠٠٤-دي.سي.بي.ايه.ايه.سي-٠٠٣٥)

الهدف الإجمالي من هذا المشروع هو تحديد فيما إذا يقوم المتعاقدون في مشروع التحويل والتوزيع الكهربائي لإربـيل بتطبيق شروط أمر المهمة. وسيقوم المفتش الخاص أيضاً بتقييم فعالية المراقبة والتحكم التي يقوم بها مكتب المشاريع والعقود.

تدقيق تطبيق للعقد رقم دبليو ٩١١ أس. ٠-٠٤-سي-٠٠٠٣ والذي منح لشركة أيبجيس المحدودة لنظم الدفاع

(المشروع رقم دي٢٠٠٤-دي.سي.بي.ايه.ايه.سي-٠٠٣٦)

الهدف الإجمالي من هذا المشروع هو تحديد ما إذا يقوم المتعاقد بتطبيق شروط العقد. وتحديداً، سيقوم المفتش الخاص بتحديد فيما إذا يقوم المتعاقد بتقديم خدمات مناسبة وأوراق ثبوتية صحيحة وفواتير مناسبة.

تدقيق عقود إدارة صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق

(المشروع رقم دي٢٠٠٤-دي.سي.بي.ايه.ايه.سي-٠٠٣٧)

الهـدف الإجمالي من هذا المشروع هو تقييم ما إذا تتضمن العقود التي منحت من قبل مكتب المشاريع والعقود لجهـود إغاثـة وإعـادة إعمـار العراق بيانات عمل مناسبة، وشروط تمت المفاوضة عليها بصورة واضحة، ومنتجات عقدية محددة. كما سيقيّم المفتش الخاص العمليات الإدارية لمكتب المشاريع والعقود التي تتعلق بتنفيذ العقود، وتوزيع الملفات وإعداد التقارير بها والتخلص منها.

برنامج الاستجابة الطارئة للقادة

(المشروع رقم دي٢٠٠٥-دي.سي.بي.ايه.ايه.اف-٠٠٠١)

الهـــدف الإجمالي من هذا المشروع هو تقييم مدى ملاءمة الضوابط الموضوعة على برنامج الاستجابة الطارئة للقـــادة. وتحديـــداً، سيحدد المفش الخاص فيما إذا كانت عمليات تخصيص الأموال مناسبة، وفيما إذا استعملت الأموال للغايات المقصودة، وفيما إذا تم حفظ السجلات المالية بشكل دقيق ومدعمة بالأوراق الثبوتية.

التدقيقات المستقبلية

ســوف تستمر المرحلة التالية من تدقيقات المفتش الخاص في التركيز على برامج إغاثة وإعادة إعمار العراق التـــي تـــدار مـــن قـــبل وزارتي الدفاع والخارجية. وسيقوم المفتش الخاص بإجراء تدقيقات للبرنامج وإدارة المشـــروع وأنظمـــة التنفيذ والإجراءات المتبعة من قبل مكتب المشاريع والعقود، وإدارة ودفعات عقود مختارة لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، وكذلك الإدارة والتنفيذ لمجموعة مختارة من عقود صندوق إغاثة العراق.

تدقيقات وكالات أخرى

بالإضـــافة إلـــى تدقـــيقات المفتش الخاص، قام مجلس المفتشين العامين العراقي بإجراء تدقيقات أيضاً. وكان المفـــتش الخـــاص قد شكل مجلس المفتشين العامين العراقي للمساعدة في تنسيق عملية الإشراف على برامج إغاثة وإعادة إعمار العراق. لمزيد من المعلومات حول مجلس المفتشين العامين العراقي، راجع الفصل الخامس – مـــبادرات المفـــتش الخاص. يبرز هذا القسم مستجدات التدقيق على مجلس المفتشين بمعلومات مستقاة من الوكالات الأعضاء في المجلس.

وزارة الدفاع

قامـــت وزارة الـــدفاع– مكـــتب المفتش العام، من تشرين أول/أكتوبر إلى كانون أول/ديسمبر ٢٠٠٤، بإجراء تدقـــيقات تغطي عدة مواضيع تتعلق بالعراق، بما فيها تعداد القوى البشرية للبحرية والجاهزية في دعم عملية حـــرية العراق. ولم تقم وزارة الدفاع – مكتب المفتش العام بإكمال أي تدقيقات حول إعادة إعمار العراق خلال فترة التقرير هذه.

التدقيقات الجارية والتقييمات

تقييم وزارة الخارجية/وزارة الدفاع المشترك لتدريب الشرطة العراقية

(المشروع رقم دي–٢٠٠٥–دي.آي.بي.٠إي١–٠٠٣٤,٠٠٠)

في ٧ تشرين أول/أكتوبر وبالتنسيق مع وزارة الخارجية أعلنت وزارة الدفاع عن مشروع مشترك لتقييم برنامج تـــدريب الشـــرطة العراقية. وتقوم عملية المراجعة بتقييم كافة مراحل التدريب لقوات الشرطة العراقية بما فيها التجنيد والفحص واختيار المتدربين؛ ومنهاج التدريب والمقاييس والنتائج/الفعالية؛ والعمليات التي تتبع ذلك مثل تعييـــنات القـــوات التـــي تم تدريبها والتدريب التجديدي وتطوير القيادة ومعدلات الاستبقاء والتعليم بالإشراف المباشـــر. كمـــا تقوم المراجعة بتقييم التقدم الحاصل من جهة تجهيز قوات الشرطة وإجراءات الضبط الداخلي

لمراقبة المحاسبة حول التدريب والمعدات. ويعتزم فريق التدقيق السفر إلى عمان – الأردن وبغداد – العراق من ٢١ شباط/فبراير إلى ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٥.

وزارة الخارجية

لدى وزارة الخارجية – مكتب المفتش العام خمسة مدققين في واشنطن معينين بدوام كلي أو جزئي للتدقيق في النشاطات الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. تم العمل الميداني لثلاثة من التدقيقات خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير.

التدقيقات الجارية

التدقيق الأول يتعلق بقائمة من العقود الممولة من صندوق إغاثة العراق. ولم تكن هناك أي توصيات.

التدقيق الثاني أجري بناء على طلب من مكتب المخدرات الدولية وتطبيق القانون. ويقدر التدقيق بأن شركة داين كورب، ومن خلال تزويدها للوقود لأكاديمية الشرطة في عمان– الأردن التي يديرها مكتب المخدرات الدولية وتطبيق القانون، قد تكون قد غالت في سعر التكلفة بمبلغ قد يصل إلى ٦٠٠ ألف دولار أميركي. وقد أكد تدقيق وزارة الخارجية – مكتب المفتش العام تقديرات مكتب المخدرات الدولية حول المغالاة في سعر التكلفة المقدم كما وجد أدلة تدعم المطالبة باسترداد مبلغ إضافي وقدره ٨٥ ألف دولار أميركي.

بالإضافة إلى ما سبق، قامت وزارة الخارجية – مكتب المفتش العام بمراجعة عرض مقدم من شركة بلاكواتر، للاستشارات الأمنية، للتأكيد النهائي على عقد لخدمات أمنية. وقد أظهرت المراجعة وجود فروقات في عدة معدلات للنفقات والتكلفة. وإذا ما تم استخدام المعدلات المعدلة في تقرير وزارة الخارجية --مكتب المفتش العام في العقد لمستوى الخدمات المقترح، فستؤدي هذه المعدلات إلى توفير مبالغ كبيرة لحساب وزارة الخارجية.

من المتوقع أن تصدر التقارير الثلاثة في/ أو حوالي ١ شباط/فبراير ٢٠٠٥.

التدقيقات التي تمت

في شهري تشرين أول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر قام مفتشو وزارة الخارجية – مكتب المفتش العام بإجراء عمل ميداني لتقييم الدعم خارج نطاق الموقع المقدم للسفارة في بغداد من قبل وحدات دعم العراق في الكويت وعمان. وقد صدر التقرير في كانون أول/ ديسمبر وتضمن ثمان توصيات رسمية وخمس غير رسمية للقيام بإجراءات تصحيحية.

الوكالة الأميركية للتنمية الدولية

تقوم الوكالة الأميركية للتنمية الدولية – مكتب المفتش العام حالياً بإجراء عدة تدقيقات وتحقيقات تغطي برامج الوكالة المتعلقة بإغاثة وإعادة إعمار العراق. ويتم إنجاز هذه الجهود في كل من العراق وواشنطن. وقد استمرت الوكالة – مكتب المفتش العام بمراقبة تدقيقات وكالة تدقيق العقود الدفاعية الجارية بناء على طلب الوكالة الأميركية للتنمية الدولية – مكتب المفتش العام. والتدقيقات التالية لا تزال قيد الإجراء كما في ٣١ كانون أول/ديسمبر ٢٠٠٤:

- تطبيق الوكالة الأميركية للتنمية الدولية الإجراءات الفدرالية في منح عقد الخدمات الأمنية في العراق إلى شركة كرول للخدمات الحكومية الدولية
- الوكالة الأميركية للتنمية الدولية / نشاطات الرعاية الصحية العراقية
- الوكالة الأميركية للتنمية الدولية / برنامج العمل المجتمعي العراقي

وتنظر التدقيقات فيما إذا طبقت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية الإجراءات الفدرالية في منح العقد الأمني وفيما إذا كانت النتائج المرجوة لكل من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية / نشاطات الرعاية الصحية العراقية، والوكالة الأميركية للتنمية الدولية / برنامج العمل المجتمعي العراقي، قد تحققت.

مكتب المحاسبة الحكومية

لم يقم مكتب المحاسبة الحكومية بإكمال أي تدقيق عن إعادة إعمار العراق خلال فترة التقرير هذه. وقد أشار مكتب المحاسبة الحكومية إلى وجود تسعة تدقيقات جارية تتعلق بجهود بإعادة إعمار العراق.

التدقيقات الجارية

المتعاقدون الأمنيون الخاصون

يأتي هذا العمل استجابة لاهتمام الكونغرس فيما يتعلق باعتماد الحكومة الأميريكية ومتعاقديها على متعاقدي أمن خاصين لتوفير الأمن في المناطق التي تقع في نطاق مسؤولية القيادة المركزية الأميريكية بما فيها العراق.

تعتمد وزارة الدفاع والمتعاقدون معها، وكذلك الوكالات الحكومية المدنية والمنظمات غير الحكومية في منطقة الخليج العربي ووسط آسيا، بدرجات متفاوتة على شركات خاصة لتوفير الأمن. وسيحدد هذا التدقيق ما يلي:

- ما هو عدد الشركات الخاصة التي توفر الأمن، وما هو دورها وكم تبلغ تكلفتها؟
- ما هي طبيعة المراقبة التي تقوم بها الحكومة للإشراف على عمل شركات الأمن الخاصة؟

- ما هي طبيعة علاقة القيادة–والتحكم بين شركات الأمن الخاصة والجيش؟ وما هي مسؤوليات الجيش تجاه هذه الشركات؟
- هل أدت زيادة استخدام شركات الأمن الخاصة إلى حصول آثار سلبية على معدل الاستبقاء في الجيش؟
- كيف تتعامل الحكومة الأميركية مع أفعال سوء السلوك الخطيرة التي يقوم بها المتعاقد؟

لقـــد دفعـــت البيئة الأمنية غير المستقرة في العراق الوكالات الفدرالية والمتعاقدين الأساسيين المسؤولين عن إعمـــار العراق إلى توظيف شركات أمن خاصة لحماية الممتلكات والأرواح. ويعتقد بأن هناك أكثر من ٢٠ ألف شخص يقومون بتوفير خدمات أمنية، وتشير بعض التقارير بأن حوالي نصف أموال عقود الإعمار تستعمل في دفع مقابل خدمات الأمن.

- ما هي الضوابط الإدارية التي وضعتها الوكالات لوضع مزودي الأمن في دائرة الضوء وكذلك النفقات المتعلقة بالأمن؟
- ما هي الإجراءات التي تم اتخاذها لتحسين قدرة الوكالات على إدارة شؤون مزودي الأمن؟

استعمال الأموال في دعم الحرب العالمية على الإرهاب

لـــدعم الحرب العالمية على الإرهاب منذ ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، قام الكونغرس باعتماد ما يعادل ٢٠٠ مليار دولار أميركـــي في اعتمادات تكميلية طارئة لوزارة الدفاع. يجري الإنفاق بمعدل ٦ مليار دولار أميركي شهرياً، حسب بيانات شهر تموز/يوليو.

- ما الذي تقوم الخدمات العسكرية بشرائه لدعم الحرب على الإرهاب؟
- إلى أي مدى وفرت وزارة الدفاع إرشادات عن استعمال التمويل التكميلي للحرب العالمية على الإرهاب؟
- إلى أي مدى توجد هناك ضوابط للإنفاق على الحرب العالمية على الإرهاب؟

تحسين أمن العراق

لغايـــة آذار/مارس ٢٠٠٤، اعتمدت الولايات المتحدة ما يعادل ٥٨,٥ مليار دولار أميركي لخلق حالة استقرار فـــي الوضـــع الأمني في العراق – حوالي ٥٧,٣ مليار للعمليات العسكرية الأميركية و ١,٢ مليار دولار لقوات الأمن العراقية.

- ما هي التوجهات فيما يتعلق بالوضع الأمني في العراق؟ وكيف يؤثر الوضع الأمني على سير وتكلفة العمليات العسكرية والمدنية؟

- ما هي الاستراتيجية الحالية للقوات المتعددة الجنسية وللعراق لتنسيق عملياتهم الأمنية ولنقل المهمات الأمنية إلى المؤسسات العراقية أو، على سبيل الاحتمال، إلى الأمم المتحدة أو قوة دولية أخرى؟
- ما هو التقدم الذي تحقق في مجال تدريب وتجهيز القوات العراقية؟

التقدم الذي حققه الجيش في تحسين إدارة ومراقبة عقود الدعم اللوجستي

منذ عام ١٩٩٧ أصدر مكتب المحاسبة العام ثلاثة تقارير حول استخدام الجيش الأميريكي لعقود الدعم اللوجيستي لتقديم لوازم وخدمات لدعم المهمات الرئيسية التي تبدي ككل صعوبات في ضبط تكاليف هذه العقود، وضمان توفير الخدمات بشكل اقتصادي وفعال.

- ما هو مدى التقدم الذي حققه الجيش الأميركي في تحسين إدارة ومراقبة عقود الدعم اللوجستي الخاصة به؟
- هل هناك عوائق مستمرة أخرى لاستعمال عقود الدعم اللوجستي بشكل فعال؟

قضايا التأمين في العراق

يتطلب قانون القاعدة العسكرية من كافة متعاقدي الحكومة الأميريكية والمتعاقدين الفرعيين الحصول على تأمين تعويض العمال للموظفين العاملين في العراق. وبالإضافة إلى هذا، يتعين على مسؤولي التعاقد الإداريين أن يطالبوا كافة المتعاقدين الاحتفاظ بتأمين ضد الغير مناسب وأنواع أخرى من التأمين. ويقوم الكثير من المتعاقدين، كوسيلة لتحفيز الأشخاص للعمل في العراق، بتوفير منافع تأمين تكميلية للموظفين المعينين في تلك الدولة. للمتعاقدين الذين يؤدون أعمالاً للحكومة الفدرالية في العراق:

- ما هي المتطلبات، والتكلفة للحكومة للتغطية التأمينية التي يتم شراؤها بموجب برنامج التأمين الخاص بقانون القاعدة العسكرية؟

الانتخابات العراقية

حدد رئيس الولايات المتحدة دعم الولايات المتحدة لانتخابات حرة على أنه خطوة أساسية نحو المساعدة في تحقيق الديمقراطية في العراق. في الوقت الذي يحين فيه موعد الانتخابات في العراق ستكون الولايات المتحدة قد أنفقت على الأرجح ما يزيد عن ٧٠٠ مليون دولار في هذا الجهد.

- ما هي طبيعة ومدى دعم الولايات المتحدة للانتخابات العراقية، بما فيه التمويل والمساعدة الفنية الأميركية؟

- إلى أي مدى تحقق جهود المساعدة الأميركية في دعم الانتخابات الوطنية العراقية غاياتها الأدائية؟
- كيف تضمن الوكالة الأميركية للتنمية الدولية ووزارة الدفاع بأن الأموال التي تقدم لدعم الانتخابات الوطنية العراقية يتم إنفاقها في الغايات المقصودة؟

الماء والنظافة العامة العراقية

منذ سقوط نظام صدام حسين، أدركت الولايات المتحدة بأن الخدمات الأساسية المحسنة هي عامل حاسم لتحقيق الاستقرار في العراق. مع إعادة تخصيص الأموال المقترح، تم تخصيص ٢,٢ مليار دولار للماء والنظافة العامة.

- ما هي غايات الحكومة الأميركية من تأهيل الموارد المائية العراقية وقطاع النظافة العامة؟
- ما هو وضع جهود إعادة الإعمار بالنسبة للموارد المائية وقطاع النظافة العامة؟
- كيف تقوم وكالات الحكومة الأميركية بضمان تحقيق غايات البرنامج والمشروع؟
- ما هي المعونات التي قدمتها وكالات الحكومة الأميركية للمساعدة في استدامة المشاريع المكتملة؟

جهود إعادة الإعمار في العراق

لقد التزمت الولايات المتحدة باعتماد أكثر من ٢٤ مليار دولار أميركي لإعادة إعمار العراق. وستركز هذه الجهود على إعادة إعمار قطاعات الخدمات الأساسية والاجتماعية: الطاقة والوقود والصحة والتعليم والنقل والاتصالات. وسيقوم مكتب المحاسبة العام بمتابعة التمويل الأميركي.

- ما هي متطلبات الإغاثة وإعادة الإعمار لقطاعات الخدمات الأساسية والاجتماعية في العراق كما حددتها الولايات المتحدة والمنظمات الدولية؟
- ما هي غايات الإغاثة وإعادة الإعمار الخاصة بسلطة الائتلاف المؤقتة وغايات الإغاثة الحالية الخاصة بالحكومة الأميركية لقطاعات الخدمات الأساسية والاجتماعية؟
- ما مدى التقدم الذي حققه البرنامج الأميركي نحو هذه الغايات في قطاعات الخدمات الأساسية والاجتماعية؟
- ما هي العوامل التي أثرت على برنامج الإغاثة وإعادة الإعمار الأميركي؟ وكيف تمت معالجتها؟

إدارة إعادة إعمار العراق في مرحلة ما بعد الانتقال

منذ أن استعاد العراق سلطة الحكم في شهر حزيران/يونيو ٢٠٠٤، تولى وزير الخارجية من وزارة الدفاع وسلطة الائتلاف المؤقتة مسؤولية وضع المتطلبات والأولويات وإدارة برنامج الولايات المتحدة لإعادة الإعمار في العراق بما في ذلك مبلغ الـ ١٨,٤ مليار دولار أميركي في صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. ويقوم مكتب المحاسبة العام حالياً بتحديد:

- كيف نظمت الحكومة الأميركية الأمور للإشراف على جهود إعادة إعمار العراق وتوجيهها في مرحلة ما بعد الانتقال؟
- كيف تستعمل عقود إدارة البرنامج في إدارة ودعم جهود إعادة الإعمار في العراق؟
- ما هي العوامل التي تشكل تحدياً لجهود الولايات المتحدة لإعمار العراق؟ وكيف تتم معالجتها؟

وكالة تدقيق العقود الدفاعية

تقوم وكالة تدقيق العقود الدفاعية بالتخطيط للأعمال وأدائها حسب السنة المالية. يبين الجدول ٣-٢ كل من التدقيقات المتعلقة بالعراق والتي أغلقت خلال السنة المالية ٢٠٠٤ والتدقيقات التي أغلقت والتي لا تزال مفتوحة وتلك المخطط لها في السنة المالية ٢٠٠٥ (كما في ٣١ كانون أول/ديسمبر ٢٠٠٤).

وتتضمن خدمات وكالة تدقيق العقود الدفاعية تقديم الاستشارات الرسمية إلى مسؤولي المشتريات حول القضايا المحاسبية والمالية لمساعدتهم في التفاوض بشأن العقود، ومنحها وإدارتها وتسويتها.

تدقيقات وكالة تدقيق العقود الدفاعية للسنتين الماليتين ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ كما في ٣١ كانون أول/ديسمبر ٢٠٠٤

وصف التدقيق	السنة المالية ٢٠٠٤ مغلق	السنة المالية ٢٠٠٥ مخطط له مفتوح مغلق
أ تدقيقات عروض الأسعار	128	40 17 3
ب تقييم عروض أسعار لإجراءات تم الاتفاق عليها	113	15 3 6
ج تدقيقات أخرى طلبت خصيصاً	123	30 209 29
د تدقيقات التكاليف المتراكمة	1	0 16 16
هـ تدقيقات ساعات العمل	59	22 28 33
و تدقيقات الضوابط الداخلية	47	10 66 70
ز المسح المحاسبي لما قبل العطاء	30	7 4 5

[ج] وجود واستهلاك المشتريات	15	5 14 16
[ط] تدقيقات أخرى	51	12 71 42
المجموع	**567**	**141 428 220**

ملاحظات: [أ] تدقيقات عروض الأسعار: لعروض الأسعار المقدمة من المتعاقدين والمتعلقة بالعطاء، أو التعديل أو إعادة تسعير العقود أو العقود الفرعية الحكومية [ب] تقييم عروض أسعار لإجراءات تم الاتفاق عليها لمجالات معينة بما فيها العمل الفعلي ومعدلات النفقات العامة و/أو تحليل واقعية التكلفة التي يطلب العملاء القيام بها والمتعلقة بعطاء العقود والعقود الفرعية الحكومية [ج] تدقيقات أخرى طلبت خصيصاً: مساعدة تدقيقية تقدم استجابة لطلبات خاصة من المجتمع التعاقدي والمبنية على المخاطر التي تم تحديدها [د] تدقيقات التكاليف المتراكمة: للتكاليف التي تقيد على حساب العقود الحكومية لتقرير فيما إذا كانت مسموحاً بها، ويمكن تخصيصها، ومقبولة [هـ] تدقيقات ساعات العمل: لتحديد فيما إذا يطبق المتعاقد باستمرار سياسات نظام ساعات العمل الموضوع والإجراءات المتعلقة بتسجيل تكاليف العمالة [و] تدقيقات الضوابط الداخلية: لأنظمة الضوابط الداخلية الخاصة بالمتعاقد والمتعلقة بمحاسبة وفواتير التكاليف بموجب العقود الحكومية [ز] المسح المحاسبي لما قبل العطاء: تدقيقات لما قبل العطاء لتحديد فيما إذا كان النظام المحاسبي للمتعاقد مقبول فيما يتعلق بفصل وجمع التكاليف بموجب العقود الحكومية [ح] وجود واستهلاك المشتريات: المعاينة المادية للمواد والخدمات المشتراة والطلبات المتعلقة بتوثيقها وتدقيق أثمان العقود [ط] تدقيقات أخرى جوهرية: أنواع أخرى من النشاطات التدقيقية بما فيها تدقيقات القدرة المالية وتدقيقات تطبيق مقاييس محاسبة التكلفة

الجدول ٣–٢

وكالة التدقيق التابعة للجيش الأميركي

لـــيس لـــدى وكالـــة التدقيق التابعة للجيش الأميركي أي مدققين يعملون حالياً في العراق، إلا أن الوكالة تعتزم ارسال اثنين أو ثلاثة من المدققين إلى العراق للعمل على تدقيق محاسبة الصندوق لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق ٢. وهناك عشرة مدققين معينين للتدقيق في جهود المراجعة العراقية.

التدقيقات التي تمت

المحاسبة بشأن الموجودات المجمدة والمصادرة

(المشروع رقم ايه-٢٠٠٤-اف.اف.جي-٠٣١٦,٠٠٠)

طلـــب مســـاعد وزيـــر الجـــيش للإدارة المالية، والمراقب العام إجراء هذا التدقيق. فيما يلي بعض أهداف هذا التدقيق:

- هل تم وضع إجراءات وضوابط ملائمة وهل كانت هذه الإجراءات والضوابط تعمل بشكل مناسب لتأمين والكشف عن الموجودات المجمدة والمصادرة؟
- هل تم اكتشاف إشارات مناسبة أثناء التدقيق تساند الرصيد المتوفر لحسابات الأموال المجمدة والمصادرة؟
- **لقد تلقت وكالة التدقيق التابعة للجيش الأميركي مؤخراً مواقف دائرة الجيش والمراقب العام لمكتب وزير الدفاع حول هذا التدقيق. تعتزم الوكالة إصدار تقرير نهائي بحلول ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥. قام المفتش الخاص بتقديم دعم داخل-البلد لهذا التدقيق.**

التدقيقات الجارية

إدارة البرنامج لمساندة إعادة الإعمار في العراق

(المشروع رقم ايه-٢٠٠٤-ايه.ام.ايه-٠٦٠٦,٠٠٠)

طلب القائم بأعمال وزير الجيش إجراء هذا التدقيق. والهدف الإجمالي منه هو تحديد ما إذا قام الجيش الأميركي ومكتب المشاريع والعقود بوضع الضوابط والعمليات المناسبة لإدارة الأعمال للتخفيف من أثر الأمور التي تشكل مخاطر عالية والتي سبق تحديدها في الماضي، بما فيها:

- خطط التعاقد لمنح أوامر المهمة مقابل العقود القائمة

- الخطط المتعلقة بالمشتريات لتخصيص ما تبقى من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق وقياس معدلات التخصيص

- جهود مكتب المشاريع والعقود للتخفيف من المخاطر وتنامي التكلفة على العقود التي لم يجري التأكيد النهائي عليها.

- يعتزم مكتب المشاريع و العقود الإشراف على عقود إعادة الإعمار (على سبيل المثال، متعاقدون يشرفون على متعاقدين آخرين)

لقــد أصدرت وكالة التدقيق التابعة للجيش الأميركي نسخة أولية من التقرير في ١٥ كانون أول/ديسمبر لتلقّي الملاحظات بشأنه. وبشكل ملخص، وجد التدقيق بأن الجيش الأميركي ومكتب المشاريع والعقود قد قاما بوضع ضــوابط كثيرة للتخفيف من أثر المجالات التي تشكل خطورة عالية والتي سبق تحديدها. ومع هذا فهناك حاجة لاتخاذ الخطوات الإضافية التالية لدعم الضوابط:

لقد كان مكتب المشاريع والعقود وسلاح المهندسين التابع للجيش الأميركي يقومان بمنح أوامر المهمة ضمن مدى العقود القائمة وفترة أدائها الزمنية.

- ومع أن مكتب المشاريع والعقود قام بوضع ضوابط لمراقبة وقياس الالتزامات إلا أنه كانت هناك حاجة لضوابط إضافية للكشف عن كافة التزامات وزارة الدفاع ولقياس مدى التقدم الحاصل في برنامج صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق للسنة المالية ٢٠٠٤.
- قام مكتب المشاريع والعقود بوضع ضوابط للمساعدة في عملية التأكيد النهائي للعقود في الوقت المحدد ولكن لم تكن هذه الضوابط فعالة بالشكل الكامل.
- بشكل عام، كانت الضوابط التي وضعها مكتب المشاريع والعقود لاستخدام خدمات متعاقدين لمساندة إدارة البرنامج فعالة ولكن كان هناك حاجة لضوابط إضافية للتخفيف من المخاطر المرتبطة مع أداء المتعاقد لوظائف هي حكومية أساساً، وتضارب المصالح، سواء كان فعلياً أو تصوراً، مع المتعاقدين الذين يشرفون على متعاقدين آخرين، وخطط رسوم منح العقد.

إن مناقشــة الخطــوات الإضــافية هذه سيعطي الجيش الأميركي ضماناً أفضل بأنه يقوم بضبط وتنفيذ برنامج صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق للسنة المالية ٢٠٠٤ بصورة أفضل.

برنامج الاستجابة الطارئة للقادة وصندوق الاستجابة السريعة

(المشروع رقم ايه-٢٠٠٥-ايه.ال.اي-٠١٩١,٠٠٠)

طلب قائد قيادة الانتقال الأمني متعدد الجنسية – العراق إجراء هذا التدقيق. وتشمل أهداف هذا التدقيق ما يلي:

- هل تم تلقي الأموال المخصصة لبرنامج الاستجابة الطارئة للقادة ولصندوق الاستجابة السريعة وكشف بياناتها وإعداد التقارير بها حسب القوانين والإجراءات المطبقة؟

- هل كانت عمليات الصرف متسقة مع الغاية من النظام أو إرشادات التنفيذ؟

لقد أكملت وكالة التدقيق التابعة للجيش الأميركي عملها الميداني في ١٠ كانون أول/ديسمبر ٢٠٠٤ وتقوم الآن بإعداد تقريرها. وقد توصلت الوكالة إلى استنتاجات إيجابية حول الهدفين المشار إليهما أعلاه. أما الاستنتاج الأولي حول فيما إذا جرى صرف الأموال حسب الغاية من النظام الأساسي وإجراءات التنفيذ فقد كان سلبياً. لقد حصل هذا لأن القيادة لم تحتفظ بنسخ من الوثائق المهمة (تقارير الاستلام وقسائم الدفع)، ومع هذا تمكن موظفو القيادة بالتعاون مع مكتب المالية المحلي من الحصول على نسخ موقعة بالشكل الصحيح عن تقارير الاستلام وقسائم الصرف والتي تشهد بأن القيادة تلقت بضائع وخدمات تعاقدية حسب المواصفات الواردة في العقد وبأن المتعاقدين قد قاموا بالتوقيع مقابل الدفعات، وبأن مسؤولي التصديق وافقوا على الدفعات. قام موظفو وكالة التدقيق بالتحقق من صحة السجلات المحلية بمقارنة النسخ المحلية بتلك الموجودة في ملفات خدمات التمويل والمحاسبة الدفاعية في مدينة روما في ولاية نيويورك.

تدقيق محاسبة الصندوق لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق –٢

(المشروع رقم ايه–٢٠٠٥–ايه.ال.ايه–٠٢٤٠,٠٠٠)

طلب القائم بأعمال سكرتير الجيش إجراء هذا التدقيق. وسيركز التدقيق على محاسبة الصندوق والضوابط على صندوق إغاثة العراق–٢ لنشاطات إعادة الإعمار، وكذلك التشغيل والصيانة، وأموال الجيش المخصصة للنفقات الإدارية لمكتب المشاريع والعقود. والهدف الإجمالي هو ضمان أن يكون لدى الجيش ومكتب المشاريع والعقود ضوابط فعالة وعمليات مناسبة لإدارة الأعمال لكشف حساب ذلك الجزء من الـ ١٨,٤ مليار دولار أميركي في صندوق إغاثة العراق–٢ الذي تنفذ نشاطاته وزارة الدفاع. وتشمل الأهداف المحددة ما يلي:

- هل لدى نظام وعمليات الإدارة المالية الخاصة بمكتب المشاريع والعقود الضوابط اللازمة لضمان بأن الالتزامات والمصروفات تسجل بدقة؟ ويشمل هذا ضمان أن مكتب المشاريع والعقود قد قام باستعمال وتسجيل الأموال للقطاع المناسب.

- هل لدى مكتب المشاريع والعقود الضوابط المناسبة لضمان أن تكاليف التشغيل وتكاليف البرنامج قد تم تخصيصها وتسجيلها في القيود بالشكل المناسب؟

- هل بإمكان نظام وعمليات الإدارة المالية الخاصة بمكتب المشاريع والعقود احتواء مخططات الجيش الأميركي ومكتب المشاريع والعقود لمنح العقود وإدارة المشروع بطريقة لامركزية؟

عمليات برنامج زيادة الدعم المدني في مساندة عملية حرية العراق
(المشروع رقم ايه-٢٠٠٥-ايه.ال.اس-٠٣٤٠,٠٠٠)

طلب قائد القوات متعددة الجنسية إجراء هذا التدقيق. وقد قامت وكالة التدقيق التابعة للجيش الأميركي بتنسيق هذا الطلب مع مسؤولين من مكتب المفتش الخاص. بدأ التخطيط الأولي للتدقيق في ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، ولغاية اليوم لم يتم وضع أهداف محددة. سيركز التدقيق على تقييم ملاءمة برنامج زيادة الدعم المدني في أنحاء مناطق العمليات العراقية وسيتطلب التدقيق العمل في كل من العراق والكويت والولايات المتحدة القاريّة. وفي انتظار البدء بالعمل في العراق في نيسان/أبريل ٢٠٠٥ بدأت وكالة التدقيق التابعة للجيش الأميركي العمل مع وزارة الدفاع ونشاطات الجيش الأميركي القاريّ المتعلقة بإدارة البرنامج والإشراف عليه.

مجلس الاستشارة والمراقبة الدولي لصندوق تنمية العراق

يتألف مجلس الاستشارة والمراقبة الدولي من ممثلين من الأمم المتحدة والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. يعمل مجلس الاستشارة والمراقبة بموجب ما قرره مجلس الأمن الدولي في تشرين أول/أكتوبر بقراره رقم ١٤٨٣. والدور الرئيسي الذي يلعبه مجلس الاستشارة والمراقبة هو ضمان ما يلي:

- أن صندوق تنمية العراق يستعمل بطريقة شفافة لمصلحة الشعب العراقي
- أن المبيعات المصدرة من النفط ومشتقاته والغاز الطبيعي من العراق متسقة مع أفضل الأساليب المتبعة في السوق العالمية

لهذا الغرض يعمل مجلس الاستشارة والمراقبة كمجلس مراقبة تدقيق.

طلب مجلس الأمن الدولي بقراره ١٥٤٦ في تموز/يوليو ٢٠٠٤ من مجلس الاستشارة والمراقبة الدولي الاستمرار في دوره الرقابي على صندوق تنمية العراق خلال فترة لا تتجاوز ٣١ كانون أول/ديسمبر ٢٠٠٥.

التدقيقات التي تمت

في ١٤ تشرين أول/أكتوبر أصدر مجلس الاستشارة والمراقبة الدولي ثلاثة "تقارير مكتشفات وقائعية وبيان مقبوضات نقدية ودفعات" تغطي الفترة ما بين ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ و ٢٨ حزيران/يونيو ٢٠٠٤ – في ذات الوقت الذي كان فيه تقرير المفتش الخاص ل ٣٠ من تشرين أول/أكتوبر ٢٠٠٤ يعد للنشر. في ١٤ كانون

أول/ديســمبر ٢٠٠٤ أصدر مجلس الاستشارة والمراقبة تقريراً ملخصاً عن مراقبته لصندوق تنمية العراق عن الفترة ما بين ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٣ و ٢٨ حزيران/يونيو ٢٠٠٣.

تقرير عن بيان المقبوضات النقدية والدفعات الخاص بصندوق تنمية العراق

صدر في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤

التقرير متوفر على الموقع الإلكتروني:
http://www.iamb.info/auditrep/CashReceipt101204.pdf

تقرير مكتشفات وقائعية متعلقة بالمبيعات التصديرية – صندوق تنمية العراق

صدر في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤

التقرير متوفر على الموقع الإلكتروني:
http://www.iamb.info/auditrep/export101204.pdf

تقرير مكتشفات وقائعية متعلقة بحساب مقبوضات إيرادات النفط – صندوق تنمية العراق

صدر في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤

التقرير متوفر على الموقع الإلكتروني:
http://www.iamb.info/auditrep/oilproc101204.pdf

تقرير مكتشفات وقائعية متعلقة بالصرف – صندوق تنمية العراق

صدر في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤

التقرير متوفر على الموقع الإلكتروني:
http://www.iamb.info/auditrep/disburse101204.pdf

التدقيقات الجارية

لغايــة ٣٠ كانــون الثاني/يناير ٢٠٠٥ لدى مجلس الاستشارة والمراقبة الدولي تدقيقان جاريان متماشيان مع الشروط المرجعية للممثلين الحكوميين المعنيين:

- يتوقع الانتهاء من تدقيق أجري بموافقة الحكومة العراقية المؤقتة، للموارد والصرف لصندوق تنمية العراق والمبيعات المصدرة من النفط من ٢٩ حزيران/يونيو إلى ٣١ كانون أول/ديسمبر ٢٠٠٤، في شهر آذار/مارس ٢٠٠٥.

- وكما تم اقتراحه من قبل الحكومة الأميركية، يتوقع الانتهاء من تدقيق خاص للعقود ذات المصدر الواحد التي تستخدم مصادر صندوق تنمية العراق، وتغطي الفترة الزمنية المنتهية بحل سلطة الائتلاف المؤقتة، في شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٥.

إن كــل من التدقيقين الجاريين الذي يجريهما مجلس الاستشارة والمراقبة الدولي يعالج هموم وردت في تقرير المكتشفات الوقائعية للمجلس.

٤. التحقيقات

نظرة عامة

يقــوم المفــتش العــام الخاص لإعادة إعمار العراق (المفتش الخاص) بالتحقيق في احتمالات وجود مخالفات للقانون مرتبطة مع إدارة وتنفيذ ما يلي:

- أموال مخصصة وعراقية من قبل سلطة الائتلاف المؤقتة والمنظمة التي تخلفها في العراق.
- البرامج والعمليات والعقود التي تنفذ باستعمال هذه الأموال

منذ إعادة تغيير المسمى إلى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (المفتش الخاص)، قامت المنظمة بــنقل بــؤرة تركيزها فيما يتعلق بتحقيقاتها الجنائية والعمليات. ولتحقيق غايات ملء الشواغر الوظيفية، يقوم المفــتش الخاص حالياً بتوظيف وتدريب وتوزيع محققين جنائيين إضافيين. وقد قام المفتش الخاص، بالتعاون مع "الكادر المدني على الشبكة الإلكترونية" الخاص بالجيش الأميركي، بتطوير إعلانات وظيفية لمناصب محققين جنائيين (جي. اس. ١٨١١). وقد أنتجت عملية التوظيف أكثر من ٥٠ طلب توظيف. ولدعم العمليات التحقيقية وصــياغة التقاريــر ومتطلــبات إدارية أخرى، يقوم المفتش الخاص حالياً بتعديل دليل يدوي لاستعمال وكلائه الخاصين.

كــذلك قــام المفــتش الخاص بوضع مذكرة اتفاق مع شبكة تطبيق القانون على الجرائم المالية، وستسمح هذه العلاقة للمفتش الخاص بالوصول إلى المعلومات التي ستساعد في:

- فهم وتنسيق مصالح أخرى لتطبيق القانون في أمور التحقيقات
- ملاحقة المسار المالي للأموال والنشاطات المالية والأصول المالية

المفتش الخاص في طور الاعتماد النهائي لنظام إدارة القضايا على الشبكة الإلكترونية المقدم من إدارة الفضاء والطيــران الوطنية (ناسا) – مكتب المفتش العام، بثمن رمزي أو بدون ثمن. سيسمح نظام إدارة القضايا الذي تستضــيفه ناســا للمحققين الجنائيين أن يقوموا بإدخال بيانات القضايا مباشرة من العراق وواشنطن. ويمكن مراقبة البيانات ومراجعتها من مكتب المفتش الخاص في واشنطن.

النشاطات التحقيقية والتحليل للمفتش الخاص

لغايـــة ١١ كانـــون الثانـــي/يناير كان المفتش الخاص قد تلقى ١٣٤ قضية جنائية محتملة، منها ٦٣ قضية تم إغلاقهـــا و٢٥ أحـــيلت إلى وكالات تحقيق أخرى، و ٤٦ لا تزال مفتوحة. منذ ٣٠ تشرين أول/أكتوبر ٢٠٠٤ أغلق المفتش الخاص ٧ قضايا وأحال قضيتين إلى وكالات تحقيق أخرى وفتح ٢٠ قضية جديدة.

ينظم الجدول ٤-١ القضايا ألـ ٤٦ المفتوحة حسب فئة التحقيق.

ملخصات للقضايا كما في ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥		
العنوان	**قضايا في طور الإقرار**	**التعريف**
السرقة	11	السرقة هي أخذ ممتلكات شخص آخر بطريقة غير قانونية
الرشوة والبرطيل والبقشيش	7	تشمل الرشوة والبرطيل والبقشيش: الإعطاء، والعرض، والوعد، والإلتماس، والطلب، والتلقي، والقبول، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، بقصد غير قانوني أو غير صادق، لأي شيء له قيمة، إلى/ أو لأي موظف رسمي للتأثير على عمل رسمي أو للموظف الرسمي لكي يرتكب عملاً احتيالياً أو يخالف القانون؛ أو أن يدلي بشهادة بوصفه موظفاً حكومياً، مقابل التأثير عليه لأداء أفعال كهذه.
إساءة تقييد التكاليف على الحساب/ استبدال المنتج	6	تشمل إساءة تقييد التكاليف على الحساب: تقييد التكاليف بطريقة غير صحيحة للعقود الحكومية من نوع التكلفة، أو تقييد التكاليف التي تزيد من عقد إلى عقود أخرى. ويشمل استبدل المنتج تقديم مواد مزيفة وأشكال أخرى من استبدال المنتج غير المسموح بها إلى نظام المشتريات.
الاحتيال في المشتريات	6	الاحتيال في المشتريات: يشمل إساءة تسعير التكلفة/العمالة، التسعير غير الصالح، وقطع الغيار غير الصالحة، وتثبيت الأسعار
الفساد العام	4	الفساد العام هو استعمال المنصب أو السلطة للكسب
التلاعب بالعطاء	2	التلاعب بالعطاء هو نشاط لقمع والتخلص من المنافسة على العقود
الجرائم المتعلقة بالكمبيوتر	2	الجرائم المتعلقة بالكمبيوتر هي الأفعال المتعمدة لسرقة أو الحاق الأذى أو تخريب بيانات الكمبيوتر بدون إذن رسمي بالإضافة إلى محاولة

		الوصول إلى نظام كمبيوتر بدون تخويل.
الاختلاس	2	الاختلاس هو أخذ الممتلكات أو الأموال بطريقة احتيالية للاستعمال أو النفع الذاتي.
المطالبات الكاذبة	1	المطالبات الكاذبة تشمل بسابق المعرفة تقديم طلب كاذب أو احتيالي للدفع أو استعمال سجل أو بيان كاذب لإخفاء أو تجنب أو لتنزيل قيمة تعهد بدفع أموال أو تحويل ممتلكات إلى الحكومة.
مخالفات نظام السلوك	1	تزيد هذه المقاييس عما ورد في نظام السلوك بتقديم عبارات محددة تتعلق بالسلوك لدعم كل بند من النظام.
قضايا أخرى	4	يصعب تصنيف بعض القضايا أو أن بعضها لا يزال في المرحلة الأولى من التحقيق. ففي المرحلة الأولى يكون من الصعب تحديد الإدعاءات والمخالفات بصورة دقيقة.

الجدول ٤-١

أمور في طور الإقرار

يقوم المفتش الخاص بمتابعة قضايا التحقيق التالية التي هي في طور الإقرار:

- *اختلاس:* هل قام أحد البنوك العراقية بتبديل دنانير لا قيمة لها بدولارات أميركية؟
- *اختلاس:* هل جرى تحويل أموال خصصت لوزارة الشباب العراقية بطريقة غير قانونية؟
- *إساءة تقييد التكلفة:* هل تلقت الاتصالات فواتير بأثمان تزيد عما ينبغي؟

قضايا نظامية

اســتمرت البيئة التشغيلية في العراق في إعاقة عملية التحقيق بتقييد حرية المحققين الجنائيين. وينظر المفتش الخــاص حالــياً في وسائل بديلة للحصول على المعلومات التحقيقية والتأكد من صحتها من أجل تركيز موارد التحقيق على الادعاءات التي يمكن التأكد من صحتها بشكل مستقل.

يشـــكل كـــل مـــن المجـــتمع العراقي المبني على التعاملات النقدية، ونظام الأعمال العتيق، والبيئة الأمنية غير المســـتقرة تحـــديات فريدة من نوعها لعمليات التحقيقات الجنائية التقليدية. وتشكل هذه المشاكل النظامية عبئاً على جهود التحقيق في العراق:

- المتعاقدون الذين يزودون الحكومتين الأميركية والعراقية بالبضائع والخدمات عادة ما يتلقون دفعاتهم بالعملة الأميركية وليس عن طريق تحويل الأموال إلكترونياً. وتؤدي هذه الممارسة إلى عدم وجود ضوابط مالية كافية كما توفر وسيلة سهلة لنشاطات الاحتيال.

- إن البيئة والقيود على التنقل وإجراءات متطلبات الأمن تجعل من الصعب على جميع الأطراف تحديد فيما إذا تم تسليم البضائع والخدمات. ونتيجة لهذا فإنه من الصعب التأكد من صحة الادعاءات بوجود تلاعب أو نشاطات إجرامية خارج المنطقة الخضراء والتحقيق فيها.
- تسبب المتطلبات الأمنية زيادة كبيرة في تكاليف التعاقد.

التنسيق مع الوكالات الفدرالية الأخرى

يقـــوم المفـــتش الخاص بالتنسيق بشكل منتظم مع الوكالات الحكومية الأخرى التي تقوم بإجراء التحقيقات في العـــراق. فقـــد طلب المفتش الخاص وتلقى معلومات من مكتب التحقيقات الفدرالية، والوكالة الأميركية للتنمية الدولـــية، جهـــاز التحقيقات الجنائية في وزارة الدفاع، ووزارة الخارجية – مكتب المفتش العام. لأن معظم هذه المعلومات حساسة فلا يمكن نشر سوى المعلومات التالية:

مكتب التحقيقات الفدرالية

أشار تقرير لمكتب التحقيقات الفدرالية بأن هناك خمس قضايا مفتوحة وفي طور الإقرار تتعلق بنشاطات مرتبطة مع العراق. قضيتان منهما تتضمنان الاحتيال وثلاث تتضمن الفساد العام. خلال فترة إعداد التقرير لم يقم مكتب التحقيقات الفدرالية بإغلاق أي من القضايا أو إحالتها إلى وكالات تطبيق القانون الأخرى.

الوكالة الأميركية لتنمية الدولية

لـــدى الوكالة الأميركية للتنمية الدولية وكيل خاص مقيم في العراق. خلال فترة التقرير هذه قامت الوكالة بفتح قضيتين جديدتين وأغلقت تحقيقاً حول الاستقامة الشخصية. وقد استكمل التحقيق المتعلق بالاستقامة الشخصية للكـــادر وأرسل تقرير إلى إدارة الوكالة لاتخاذ الإجراءات. خلال فترة التقرير هذه لم تقم الوكالة بإحالة أي من التحقيقات إلى وزارة العدل ولديها في الوقت الحالي ٨ تحقيقات جارية.

جهاز التحقيقات الجنائية في وزارة الدفاع

لغايـــة ٣٠ كانون أول/ديسمبر ٢٠٠٤ لدى جهاز التحقيقات الجنائية في وزارة الدفاع ١٠ قضايا مفتوحة و٣٢ قضية مغلقة ومشروع واحد مفتوح. قام الجهاز بالتحقيق في القضايا التالية المتعلقة بسوء السلوك:

- تلقى جهاز التحقيقات معلومات مفادها أن عدة موظفين يعملون لحساب أحد المتعاقدين كانوا يقومون ببيع المواد المخدرة في موقع العمل. وقام جهاز التحقيقات بالبدء في التحقيق الذي تطلب عدة مقابلات مع الشهود وتنفيذ عدة أوامر تفتيش. في نهاية الأمر اعترف ثلاثة أشخاص بأنهم قاموا إما بتوزيع المواد المخدرة أو حيازتها في موقع العمل. وقد أنهيت خدمات موظفين أميركيين اثنين وصدرت لهما الأوامر بالعودة إلى الولايات المتحدة. كما أنهيت خدمات موظف ثالث عراقي الجنسية وتم ترحيل الشخص من المنطقة الخضراء. بدأ جهاز التحقيقات وأغلق ٣ تحقيقات منفصلة للامساك بنشاطات التحقيق.
- تلقى جهاز التحقيقات معلومات عن إصدار غير مصرح به لوثائق سرية. وجد التحقيق بأن أحد الأعضاء العسكريين حاول أثناء إعداده موجزاً لوحدته سحب وثائق من جهاز كمبيوتر على الشبكة المسرية. ولأن الصعوبات الفنية منعته من سحب الوثيقة قام الشخص المعني بتنزيل مادة الموجز على مشغل نقال مملوك له شخصياً وأخذ المشغّل إلى جهاز كمبيوتر خارج الشبكة المصنفة لسحب المادة. قام الشخص بسحب الوثائق ولكنه ترك بدون علمه نسخا منها على جهاز السحب. وقد تمت معاقبة العضو العسكري وأغلقت القضية.
- تلقى جهاز التحقيقات الجنائية معلومات عن عدة مواطنين عراقيين يستعملون الكمبيوتر بطريقة غير مسموح بها، وقد قام جهاز التحقيقات بإجراء المقابلات وحصل على معلومات إضافية وبعث بالقضية إلى سلطة الائتلاف المؤقتة – مكتب الاستخبارات المضادة.
- تلقى جهاز التحقيقات معلومات عن أشخاص اشتركوا في عراك مع أعضاء عسكريين أميركيين في الخدمة الفعلية. وذكرت الادعاءات بأنه خلال العراك قام الأشخاص برفع السلاح على الأعضاء العسكريين. قام جهز التحقيقات بناء على طلب من وزارة الخارجية بالمساعدة في إجراء المقابلات مع هؤلاء الذين زعم أنهم متورطون. وتم توجيه المعلومات إلى قائد القوات متعددة الجنسية– العراق.

ادعـــى تقرير خط ساخن لوزارة الدفاع بأن أحد المتعاقدين قد خالف أحكام العقد وتجاوز صلاحياته إذ قام بشكل غير قانوني بالتوقيع على العقود وتحصيل دفعات نقدية لدفع قيمة العقود وترتيب شراكات عمل مع المتعاقدين. ولـــم تـــؤد المقـــابلات التي أجريت مع المشرف على الشخص المعني وزملائه في العمل إلى إثبات الادعاءات. وليس هناك تحقيق إضافي بهذا الشأن.

وزارة الخارجية، مكتب المفتش العام

خـــلال فترة التقرير هذه لم يقم مكتب المفتش العام التابع لوزارة الخارجية بإجراء أي تحقيقات لنشاطات ممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق.

التنسيق مع المنظمات العراقية

منذ انتقال سلطة الحكم إلى الحكومة العراقية المؤقتة في ٢٨ حزيران/يونيو ٢٠٠٤، قام المفتش الخاص بإحالة عـــدة قضـــايا إلـــى اللجنة العراقية للاستقامة العامة ولمستشاري الشرطة في وزارة الداخلية. قامت الحكومة العـــراقية المؤقـــتة بتأسيس مكاتب مفتش عام في كل واحدة من أل ٢٦ وزارة. وأربعة من هذه المكاتب تلقت تنســـيبات مـــن المفـــتش الخاص والتي قد تقود إلى إجراء تحقيقات مشتركة. كذلك كان يقوم المفتش الخاص بالمساعدة في تطوير برامج التدريب لمحققي مكاتب المفتشين العامين العراقيين. يؤدي التعاون بين مجموعات تطبـــيق القانـــون العراقية والمفتش الخاص إلى تعزيز التطور المهني ومحاربة الاحتيال وإهدار الموارد وسوء استعمال البرامج الحكومية.

الخط الساخن

نظرة عامة

خلال فترة التقرير هذه استمر الخط الساخن (الذي كان يعرف سابقاً بالخط الساخن للمفتش العام لسلطة الائتلاف المؤقتة) في نفس موقع الخط الساخن لوزارة الدفاع – مكتب المفتش العام. ويقوم الخط الساخن التابع لوزارة الـــدفاع – مكتب المفتش العام بالتحكم التشغيلي في الخط الساخن التابع للمفتش الخاص بناء على مذكرة اتفاق تم إعدادها لرفع كفاءة عمليات الخط الساخن إلى الحد الأقصى.

ويسهل الخط الساخن التابع للمفتش الخاص عملية التبليغ عن حالات الاحتيال والإهدار وسوء الإدارة والانتقام في كل البرامج المرتبطة مع جهود إعادة إعمار العراق الممولة من قبل دافعي الضرائب الأميركيين. يتلقى الخط الســـاخن التابع للمفتش الخاص اتصالات عن طريق الزيارات المباشرة إلى المكتب، والهاتف والبريد والفاكس وكذلك عن طريق الشبكة الإلكترونية، من أشخاص في العراق والولايات المتحدة وأنحاء العالم الأخرى. ويعمل حالياً لدى الخط الساخن التابع للمفتش الخاص أربعة موظفين.

تقرير الربع الرابع

لغاية ٣١ كانون أول/ديسمبر بدأ الخط الساخن ٣١٧ قضية خط ساخن. وهناك ملخص لهذه القضايا في الجدول **4-٢.**

تدقيقات وكالة تدقيق العقود الدفاعية للسنتين الماليتين ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ كما في ٣١ كانون أول/ديسمبر ٢٠٠٤		
وصف التدقيق	السنة المالية ٢٠٠٤ مغلق	السنة المالية ٢٠٠٥ مخطط له مفتوح مغلق
أ تدقيقات عروض الأسعار	128	40 17 3
ب تقييم عروض أسعار لإجراءات تم الاتفاق عليها	113	15 3 6
ج تدقيقات أخرى طلبت خصيصاً	123	30 209 29
د تدقيقات التكاليف المتراكمة	1	0 16 16
هـ تدقيقات ساعات العمل	59	22 28 33
و تدقيقات الضوابط الداخلية	47	10 66 70

ز المسح المحاسبي لما قبل العطاء	30	7 4 5
ح وجود واستهلاك المشتريات	15	5 14 16
ط تدقيقات أخرى	51	12 71 42
المجموع	**567**	**141 428 220**

ملاحظات: أ تدقيقات عروض الأسعار: لعروض الأسعار المقدمة من المتعاقدين والمتعلقة بالعطاء، أو التعديل أو إعادة تسعير العقود أو العقود الفرعية الحكومية ب تقييم عروض أسعار لإجراءات تم الاتفاق عليها لمجالات معينة بما فيها العمل الفعلي ومعدلات النفقات العامة و/أو تحليل واقعية التكلفة التي يطلب العملاء القيام بها والمتعلقة بعطاء العقود والعقود الفرعية الحكومية ج تدقيقات أخرى طلبت خصيصاً: مساعدة تدقيقية تقدم استجابة لطلبات خاصة من المجتمع التعاقدي والمبنية على المخاطر التي تم تحديدها د تدقيقات التكاليف المتراكمة: للتكاليف التي تقيد على حساب العقود الحكومية لتقرير فيما إذا كانت مسموحاً بها، ويمكن تخصيصها، ومقبولة هـ تدقيقات ساعات العمل: لتحديد فيما إذا يطبق المتعاقد باستمرار سياسات نظام ساعات العمل الموضوع والإجراءات المتعلقة بتسجيل تكاليف العمالة و تدقيقات الضوابط الداخلية: لأنظمة الضوابط الداخلية الخاصة بالمتعاقد والمتعلقة بمحاسبة وفواتير التكاليف بموجب العقود الحكومية ز المسح المحاسبي لما قبل العطاء: تدقيقات لما قبل العطاء لتحديد فيما إذا كان النظام المحاسبي للمتعاقد مقبول فيما يتعلق بفصل وجمع التكاليف بموجب العقود الحكومية ح وجود واستهلاك المشتريات: المعاينة المادية للمواد والخدمات المشتراة والطلبات المتعلقة بتوثيقها وتدقيق أثمان العقود ط تدقيقات أخرى جوهرية: أنواع أخرى من النشاطات التدقيقية بما فيها تدقيقات القدرة المالية وتدقيقات تطبيق مقاييس محاسبة التكلفة.

الجدول ٤-٢

خـــلال الـــربع الأخير من ٢٠٠٤، تلقى الخط الساخن التابع للمفتش العام ٤٥ قضية جديدة وأغلق ٢٥ قضية. ومن بين الـــ ٤٥ قضايا الجديدة:

- ١٤ منها كانت متعلقة بالاحتيال في التعاقد أو الإهدار أو سوء الاستعمال أو سوء الإدارة.
- ٧ منها تتعلق بسوء الاستعمال.
- ٤ تتعلق بالاحتيال.
- ٣ تتعلق بالإهدار.
- ٣ تتعلق بالانتقام المحتمل.
- ١٤ صنفت "غير ذلك" ومعظمها قضايا معاونة.

قضايا جديدة وردت من خلال الموقع الإلكتروني

من القضايا الـــ ٤٥ الجديدة، ٢٤ منها وردت عن طريق الموقع الإلكتروني للخط الساخن. ويبين هذا الملخص توزيع الـــ ٢٤ قضية:

- ٨ قضايا من الموقع الإلكتروني كانت تتعلق بالاحتيال، وأغلبه الاحتيال في التعاقد.
- ٤ تتعلق بالإهدار
- ٣ تتعلق بسوء الاستعمال
- ٣ طلب مساعدة
- ١ تتعلق بالانتقام
- ٥ صنفت "غير ذلك"

القضايا المغلقة

من بين القضايا الـــ ٢٥ التي أغلقت ٨ منها كانت تتعلق بالعقود. ويبين هذا الملخص توزيع القضايا المغلقة:

- ١٤ أغلقت بالإحالة
- ٧ أغلقت بتحقيق إداري
- ٣ أغلقت بمعاونات
- ١ صرفت لعدم توفر المعلومات الكافية

مـــن بـــين السبع قضايا التي أغلقت بتحقيقات إدارية خمس منها أثبتت. من بين الخمس قضايا هذه، ٣ تتعلق بإساءة المعاملة و٢ تتعلق بفئة المعاونة "غير ذلك". بسبب عدم وجود المعلومات الكافية لم يكن من المستطاع إثبات قضيتا تحقيق تتعلقان بإساءة التعاقد.

فيما يلي الخطوط العريضة لبعض القضايا التي أغلقت بتحقيق إداري:

- سلطة الائتلاف المؤقتة ٠٠٠٢٨١ – أغلقت في ٥ كانون أول/ديسمبر ٢٠٠٤. فبعد استشارة مدير مكتب المشاريع والعقود تم إعادة تقييم وإلغاء إنهاء خدمة المشتكي. قام المشرف بوضع المشتكي على خطة تحسين الأداء، ولغاية تاريخه لم يحصل "أداء دون المستوى" مرة أخرى.
- سلطة الائتلاف المؤقتة ٠٠٠٢٩٤ – أغلقت في ١٧ كانون أول/ديسمبر ٢٠٠٤. وردت هذه القضية عن طريق زيارة مباشرة، وكان الاتصال يتعلق بإنهاء الخدمة الوظيفية بسبب رفض تقديم إسناد حماية شخصية. كان المشتكي يعمل كمدرب حراسة وأخصائي طبي ثابت ولكن عند وصوله قيل له بأن عليه أن يقوم بتوفير إسناد حماية شخصية وإلا فسيعاد إلى بلده. لم يكن في المستطاع التثبت من صحة هذه الادعاءات.

- سلطة الائتلاف المؤقتة ٠٠٠٣٠١ – أغلقت في ٣ كانون أول/ديسمبر ٢٠٠٤. ادعى المشتكي بأن موظفي متعاقد الحماية الشخصية لوزارة الخارجية كانوا يقومون بممارسات خطيرة باستعمال اسلحتهم في المستودع والمنطقة السكنية. وبعد لقاء مع موظفي وزارة الخارجية المعنيين توقفت الممارسات غير الآمنة.

القضايا التي تمت إحالتها

فـيما يلي توزيع القضايا التي تمت إحالتها إلى جهات أخرى، وقد كانت هذه الطريقة هي الأبرز لإغلاق القضايا خلال الربع الرابع.

- ٤ أرسلت إلى القوات متعددة الجنسيات – العراق المفتش العام
- ٤ أرسلت إلى وزارة الخارجية– مكتب المفتش العام
- ٣ أرسلت إلى دائرة الجيش، المفتش العام
- ١ أحيلت إلى وزارة التعليم العالي العراقية – المفتش العام
- ١ أحيلت إلى قيادة التحقيقات الجنائية التابعة للجيش الأميركي
- ١ أحيلت إلى اللجنة العراقية للاستقامة العامة

فيما يلي الخطوط العريضة لبعض القضايا التي أغلقت بإحالتها إلى جهة أخرى

- سلطة الائتلاف المؤقتة ٠٠٠٢٧٤ – أغلقت في ٢٨ كانون أول/ديسمبر ٢٠٠٤. ادعى المشتكي حصول إهدار وإساءة استعمال للأموال الحكومية من قبل عضو في الخدمة العسكرية الذي كان يقوم بطلب وتكديس قطع ومنتجات للمركبات لا لزوم لها. أغلقت القضية بإحالتها إلى دائرة الجيش، المفتش العام.
- سلطة الائتلاف المؤقتة ٠٠٠٢٧٥٤ – أغلقت في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. ادعى المشتكي بأن الإصلاحات التي أجريت لمرفق حكومي كانت أقل من المستوى المطلوب وتم فيها استعمال مكونات ذات نوعية رديئة. كما ادعت الشكوى بأن المكونات الرديئة قيدت على الحساب بأثمان مبالغ فيها وبأن متعاقداً فرعياً وموظفاً آخر في مكتب التعاقد قاما بالاحتفاظ بالفرق في الثمن. وقد أغلقت القضية بإحالتها إلى وزارة الخارجية – مكتب المفتش العام.
- سلطة الائتلاف المؤقتة ٠٠٠٢٨٨ – أغلقت في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. حصل الاتصال عن طريق هاتف الخط الساخن. تتعلق القضية بادعاء اعتداء جنسي من قبل عضو في الخدمة وتالياً محاولة التغطية على القضية من قبل سلسلة القيادة للفاعل المزعوم. وقد أغلقت القضية بإحالتها إلى قيادة التحقيقات الجنائية التابعة للجيش الأميركي في فورت بلفوار في ولاية فرجينيا.

٥. مبادرات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

نظرة عامة

استمر المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (المفتش الخاص) في السعي لتحقيق عدة مبادرات بدأها أولاً المفتش العام لسلطة الائتلاف المؤقتة. وكل واحدة من هذه المبادرات تقود إلى التقدم نحو تحقيق أهداف المفتش الخاص في تشجيع الاتصال والتعاون بين الوكالات ومحاربة الاحتيال والإهدار واساءة الاستعمال في تنفيذ مهام إعادة إعمار العراق.

ويقدم هذا القسم آخر المستجدات حول:

- مجلس المفتشين العامين العراقي
- مجموعة عمل محاسبة العراق
- مبادرة الدروس المستفادة/العوامل التي تشكل مخاطر كبيرة
- مبادرة إدارة الحكم في الشركات المساهمة
- مبادرة الأمن والتأمين

مجلس المفتشين العامين العراقي

المفتش الخاص مستمر في تنسيق نشاطات الإشراف لبرامج إعادة إعمار العراق من خلال مجلس المفتشين العامين العراقي. ويقدم مجلس المفتشين الذي تأسس من قبل سلطة الائتلاف المؤقتة –المفتش العام في ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٤ منتدى للنقاش والتعاون بين المفتشين العامين والكوادر في الكثير من الوكالات التي لها علاقة باستعمال والإشراف على صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق.

في اجتماعات مجلس المفتشين العامين العراقي يقوم ممثلون عن المنظمات الأعضاء بتبادل المعلومات والتفاصيل بشأن التدقيقات الجارية وتلك المخطط لإجرائها. ويساعد هذا على تحديد فرص التعاون وخفض الازدواجية في جهود المراقبة إلى الحد الأدنى. كذلك يقوم الأعضاء بإعلام بعضهم البعض بآخر المستجدات حول خططهم المتعلقة بالتوظيف ويتبادلون وجهات النظر حول التحديات اللوجيستية لأداء عمل المراقبة في العراق.

وقد عقدت آخر جلسة لمجس المفتشين العامين العراقي في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ في آرلينغتون بولاية فرجينيا، وقد حدد موعد الاجتماع القادم للمجلس في شهر شباط/فبراير ٢٠٠٥.

الأعضاء

فيما يلي أعضاء مجلس المفتشين العامين العراقي

- المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (الرئيس)
- المفتش العام التابع لوزارة الخارجية (نائب الرئيس بالتشارك)
- المفتش العام التابع لوزارة الدفاع (نائب الرئيس بالتشارك)
- المفتش العام التابع لدائرة الجيش
- المفتش العام التابع للوكالة الأميركية للتنمية الدولية
- المفتش العام التابع لوزارة الخزانة
- المفتش العام التابع لوزارة التجارة
- المفتش العام التابع لوزارة الصحة والخدمات البشرية
- وكالة تدقيق العقود الدفاعية
- وكالة التدقيق التابعة للجيش الأميركي
- مكتب المحاسبة الحكومية (عضو مراقب)
- مجلس الاستشارة والمراقبة الدولي (عضو مراقب)

معلومات التدقيق من أعضاء مجلس المفتشين العامين العراقي مشمولة في الفصل الثالث – التدقيقات.

مجموعة عمل محاسبة العراق

تشـكلت مجمـوعة عمل محاسبة العراق من قبل مساعد المفتش العام لشؤون التدقيقات التابع لسلطة الائتلاف المؤقتة – المفتش العام لتقوم بتنسق جهود إجراء التدقيقات في بغداد بالإضافة إلى التنسيق القائم الذي يقوم به مجلـس المفتشـين العامـين العراقي في آرلينغتون بولاية فيرجينيا. وتقوم مجموعة العمل بتقديم المعلومات المـتعلقة بالتدقيقات المخطط لإجرائها إلى الكوادر التي في طريقها إلى التوزيع والتي تعمل في مجال الإشراف على صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق.

عقـدت آخـر جلسـة لمجموعة عمل محاسبة العراق في بغداد في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ في القصر الرئاسي الجمهوري. وفيما يلي أسماء بعض المنظمات التي أرسلت ممثلين عنها إلى الاجتماع:

- المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق
- المفتش العام التابع لوزارة الخارجية
- الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، مكتب المفتش العام
- وكالة تدقيق العقود الدفاعية
- سلاح المهندسين التابع للجيش الأميركي – قسم منطقة الخليج –مكتب التدقيق

بعــض مــنظمات التدقيق الأعضاء في مجلس المفتشين العامين العراقي ليس لديها مكاتب في بغداد، وهذا هو السبب في أن ليس جميع أعضاء مجلس المفتشين ممثلين في مجموعة عمل محاسبة العراق.

في اجتماعات مجموعة عمل محاسبة العراق يقوم المشاركون باطلاع بعضهم على خططهم التدقيقية وبحث آخر المســتجدات حول التدقيقات المتعلقة بالعراق التي يخطط لإجرائها مدققون مركزهم في الولايات المتحدة. كذلك يقوم الحضور بتبادل تجاربهم في التعامل مع متطلبات التدقيق في العراق ومناقشة سياساتهم المتعلقة بمعالجة إجراءات التدقيق.

الدروس المستفادة / العوامل التي تشكل مخاطر كبيرة

نظرة عامة

يستمر فريق الدروس المستفادة/العوامل التي تشكل مخاطر كبيرة في تجميع الدروس المستفادة الرئيسية وتحديد العوامل التي تشكل مخاطر كبيرة في إغاثة وإعادة إعمار العراق. وسيقوم المفتش الخاص باستعمال المعرفة المستقاة في تحسين استراتيجية التدقيق لتوفير المراقبة الأكثر فعالية على الـ ١٨,٤ مليار أميركي في صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. كذلك سيقوم المفتش الخاص بتقديم هذه المعلومات إلى قائمة عريضة من المنظمات التي لها علاقة بالإغاثة وإعادة الإعمار لتحسين فعالية وعمل هذه المنظمات.

وقد أدت الجهود الأولية لفريق الدروس المستفادة إلى تحديد الكثير من مجالات الاهتمام الأولية في التخطيط والتنفيذ الناجحين لعمليات إغاثة وإعادة إعمار العراق، بما فيها:

- *الكادر الوظيفي:* ما هي مستويات التوظيف والتدريب وإدارة الموظفين وسياسات الإدارة المطلوبة لعمليات إغاثة وإعادة إعمار ناجحة؟
- *إدارة اللوجستيات:* ما هي التغييرات في السياسة والإجراءات والتنفيذ اللازمة لإدارة النقل واللوازم والمعدات بشكل فعال؟
- *التنسيق مع المنظمات:* ما هي المتطلبات للتنسيق الفعال في داخل المنظمات وبينها؟
- *المشتريات التعاقدية والمراقبة:*كيف يمكن أن تحسن المنظمات أساليبها في التخطيط للحصول على العقود وتنفيذها وإدارتها؟
- *الإدارة المالية:* ما هي التعديلات في تنظيم وسياسة وإجراءات الإدارة المالية التي ستوفر مرونة في توزيع وتنفيذ الأموال وفي الوقت المحدد، مع ضمان وجود الإدارة والمحاسبة المناسبتين على هذه الأموال؟
- *معرفة البلد:*ما الذي تحتاج المنظمات إلى معرفته عن البيئة التحتية والنظام السياسي والثقافة؟
- *الأمن:*ما هي الإجراءات الأمنية والسياسات الضرورية لضمان النجاح؟
- *الاتصالات الاستراتيجية:* كيف يمكن للمنظمات أن تحسن استراتيجياتها فيما يتعلق بالاتصالات لتكسب الدعم من السكان المحليين؟

الأهداف المحددة

يقــوم فريق عمل الدروس المستفادة باستغلال الإمكانيات والموارد الاستثنائية المتاحة للمفتش الخاص لتحقيق الأهداف المحددة التالية:

- الخدمة كوسيلة تخزين وتنسيق لجهود إعادة الإعمار المستقبلية التي ترعاها الولايات المتحدة
- توفير إرشادات للتخطيط لنشاطات المراقبة التي يقوم بها المفتش الخاص
- تحديد ووضع أولويات الدروس المستفادة والعوامل التي تشكل مخاطر كبيرة
- تحديد المجالات التي تستدعي الاهتمام والتي تتطلب بحوثاً إضافية
- تطوير التوصيات والأساليب الأفضل للعمل في مجالات مختارة ذات علاقة

الخدمة كوسيلة تخزين وتنسيق لجهود إعادة الإعمار المستقبلية التي ترعاها الولايات المتحدة

يقوم فريق الدروس المستفادة بتجميع مستودع للمعلومات حول إعادة إعمار العراق وبناء الدولة من المصادر التالية بشكل أساسي:

- المقابلات الداخلية والخارجية
- جمع المعلومات الفردي
- المقالات والتقارير

يقــوم فريق الدروس المستفادة/العوامل التي تشكل مخاطر كبيرة حالياً بإجراء مقابلات مع الموظفين الرئيسيين الــذين لهــم علاقــة بإعادة إعمار العراق، وكذلك تجميع المقابلات التي أجراها مؤرخ سلطة الائتلاف المؤقتة والمعهــد الأميركـــي للسلام. وبالإضافة إلى هذا بدأ الفريق بجهد شامل لجمع المعلومات فردياً لتجميع المعرفة والتجارب المستقاة من الأشخاص الذين لهم علاقة بإغاثة وإعادة إعمار العراق. كما قام الفريق بجمع ومراجعة مقــالات وتقاريــر عــن إعادة إعمار العراق من منظمات حكومية وغير حكومية، بما فيها الكونغرس وسلطة الائتلاف المؤقتة والمتعاقدين الذين يعملون في عمليات إعادة الإعمار ووزارة الدفاع ووزارة الخارجية والوكالة الأميركية للتنمية الدولية وشركاء الائتلاف وغيرهم.

توفير إرشادات للتخطيط لنشاطات المراقبة التي يقوم بها المفتش الخاص

لقــد بــدأ المفتش الخاص بأخذ النتائج الأولية لمبادرة الدروس المستفادة/العوامل التي تشكل مخاطر كبيرة في الاعتبار في التدقيق الجاري والمستقبلي وفي التخطيط الاستراتيجي.

تحديد ووضع أولويات الدروس المستفادة والعوامل التي تشكل مخاطر كبيرة

سيقوم المفتش الخاص بجمع قائمة أستاذ (شاملة) للدروس المستفادة – النجاحات والتحديات – مرتكزة على جمع المعلومات الفردي والمقابلات والتقارير والمقالات بالإضافة إلى مدخلات من قضايا تمت معالجتها بإجراءات سلطة الائتلاف المؤقتة والأوامر والمذكرات. وسيقوم الفريق بعدها بتقديم وضع أولويات شامل وتقييم وتعداد مفصل لآثار كل واحدة من هذه القضايا.

تحديد المجالات التي تستدعي الاهتمام والتي تتطلب بحوثاً إضافية

لتوجيه عملية جمع المعلومات في المستقبل نحو مجالات العمليات التي لا يجري حالياً مراجعتها من قبل هيئات حكومية أخرى، سيقوم المفتش الخاص باستعمال القائمة الأستاذ (الشاملة) للمجالات التي يوجد فيها مشاكل لإجراء تحليل فرق بين ما هو قائم وما ينبغي.

تطوير التوصيات والأساليب الأفضل للعمل في مجالات مختارة تستدعي الاهتمام

وبناء على المعلومات التي يتم جمعها وتحليلها خلال مبادرة الدروس المستفادة، سيقوم المفتش الخاص بتقديم توصيات ويقترح الأساليب الأفضل لتوجيه عمليات خلق الاستقرار وإعادة الإعمار المستقبلية. كما سيستعمل المفتش الخاص هذه المعرفة في توجيه التدقيقات والمبادرات المستقبلية.

الشكل التوضيحي ٥-١ يمثل نظرة عامة على مبادرة الدروس المستفادة/العوامل التي تشكل مخاطر:

المدخلات من المنظمات والوكالات	وزارة الدفاع وسلطة الائتلاف المؤقتة	المنظمات الحكومية الأخرى	الدراسات الممولة من الحكومة	المعاهد الأكاديمية ومعاهد الأبحاث	الشركاء في الائتلاف
الدروس المستفادة/ العوامل التي تشكل مخاطر كبيرة	▪ المقابلات الداخلية والخارجية ▪ جمع المعلومات الفردي ▪ المقالات والتقارير				
الأهداف	▪ الخدمة كوسيلة تخزين وتنسيق لجهود إعادة الإعمار المستقبلية التي ترعاها الولايات المتحدة ▪ توفير إرشادات للتخطيط لنشاطات المراقبة التي يقوم بها المفتش الخاص ▪ تحديد ووضع أولويات الدروس المستفادة والعوامل التي تشكل مخاطر كبيرة ▪ تحديد المجالات التي تستدعي الاهتمام والتي تتطلب بحوثاً إضافية				

▪ تطوير التوصيات والأساليب الأفضل للعمل في مجالات مختارة ذات علاقة	

نشاطات جمع المعلومات

يقدم هذا القسم تفاصيل عن نشاطات فريق الدروس المستفادة في جمع المعلومات للمبادرة.

المقابلات الداخلية والخارجية

كجـزء من مبادرة الدروس المستفادة الإجمالية، يقوم المفتش الخاص بإجراء مقابلات مع الموظفين الذين لهم علاقة بإغاثة وإعادة إعمار العراق وكذلك يقوم بجمع المعلومات من المقابلات التي أجرتها منظمات خارجية.

قام مؤرخ سلطة الائتلاف الوطني بإجراء مقابلات في العراق مع أشخاص يشاركون في مناحي متعددة للإغاثة وإعـادة الإعمـار. وتعرض ما تقارب أل ٢٠٠ مقابلة والتي أجريت ما بين ربيع عام ٢٠٠٣ وصيف ٢٠٠٤ وجهـات نظـر متـنوعة حول مجال واسع من المشاريع. وستكون هذه المقابلات جزء مكملاً لجهود المفتش الخاص في جمع المعلومات.

تعاقد المعهد الأميركي للسلام مع جمعية الدراسات الدبلوماسية والتدريب للقيام بإجراء مقابلات مع المسؤولين الأميـركيين الرئيسيين الذين عملوا في العراق منذ بداية جهود الإغاثة وإعادة الإعمار وحتى نقل سلطة الحكم إلى الحكومة العراقية المؤقتة في ٢٨ حزيران/يونيو ٢٠٠٤. وستوفر مقابلات معهد السلام هذه معلومات عن إعادة الإعمار والأمن و الإدارة الحكم .

وسـيعمل المفـتش الخـاص بالـتعاون مـع مؤرخ سلطة الائتلاف المؤقتة للاستمرار في إجراء مقابلات مع المسـؤولين الكبار في المنظمات التي تشارك في الإغاثة وإعادة الإعمار في العراق. وستصبح كافة المقابلات والنصوص جزءاً من السجل التاريخي الوطني.

جهود جمع المعلومات فردياً

لقـد بـدأ المفـتش الخاص بجمع معارف وتجارب الأشخاص على كافة المستويات التنظيمية لسلطة الائتلاف المؤقـتة والمـنظمات الأخرى التي تعمل في دعم مهمة سلطة الائتلاف. وقد قام فريق الدروس المستفادة في مـرحلته الأولـى بإرسـال استبيان عن طريق البريد إلى أكثر من ٣٠٠ شخص في سلطة الائتلاف والمنظمات المسـاندة. ويطلب الاستبيان من متلقيه تسجيل التحديات التي تمت مواجهتها والنجاحات التي تحققت ووصف لأبلغ الدروس المستفادة خلال فترة خدمتهم في سلطة الائتلاف المؤقتة. الاستبيان موجه نحو:

- تحديد العوامل التي تشكل مخاطر كبيرة والتي يجب الحد منها لتعزيز عمليات إغاثة وإعادة إعمار العراق

- مساعدة المخططين في التعامل مع المشاكل على المستوى المصغر (اليومية) التي بإمكانها التأثير على العمليات

جهود جمع المقالات والتقارير

قام فريق الدروس المستفادة بجمع أكثر من ١٨٠ مقالاً وتقريراً حول جهود الإغاثة وإعادة الإعمار في العراق وقامـــوا بجدولة هذه البيانات. وتأتي المواد من مدى واسع من المصادر بما فيها الحكومة الأميركية ودراسات مســـتقلة أجـــرتها مـــنظمات تتلقـــى الـــتمويل من الحكومة الأميركية، ومنظمات مرتبطة مع الائتلاف والمعاهد الأكاديمية.

وتبين الملخصات التالية مدى المواضيع ووجهات النظر التي يقوم فريق الدروس المستفادة بجمعها وتحليلها:

"مجلس العلوم الدفاعية ٢٠٠٤ – دراسة صيفية عن الانتقال إلى الأعمال العدوانية ومنها" من تأليف مجلس العلوم الدفاعية، كانون أول/ديسمبر ٢٠٠٤.

يمثل هذا التقرير رؤيا ذات بعدين حول كيف يمكن أن تكون الولايات المتحدة أكثر فعالية في بناء الدولة. ويبرز الـــبعد الأول الحاجـــة إلـــى توسيع النظام الإداري (الذي يركز حالياً على العمليات الحربية) على مدى الأجهزة الحكومـــية شـــاملاً نشـــاطات أوقـــات الســـلم، وعملـــيات إحداث الاستقرار وإعادة الإعمار، وجمع المعلومات الاستخبارية. ويدعو البعد الثاني إلى تعزيز إمكانيات أساسية معينة التي تعتبر حاسمة لإيجاد الاستقرار وإعادة الإعمار. ويقترح مجلس العلوم الدفاعية القيام بالتخطيط والإعداد النوعي لبناء الدولة في السنوات التي تسبق بدء الأعمال العدوانية، بما في ذلك التوسيع الكبير لدور وموارد وزارة الخارجية.

ومجلـــس العلـــوم الدفاعية هو هيئة استشارية عالية المستوى والتي تقوم بإجراء دراسات موسعة سنوياً حول القضايا المهمة على المستوى الوطني.

ttp://www.acq.osd.mil/dsb/reports/2004-12-DSB_SS_Report_Final.pdfh

"ما بعد صدام: تقييم إعادة إعمار العراق"؛ من تأليف كينيث بولاك؛ *فورين أفيرز*؛ ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤

يقـــدم كينـــيث بولاك في *فورين أفيرز* مقولة أنه من أجل أن تعطى العراق أفضل الفرص لتظهر كدولة ناجحة، يتعـــين علـــى الولايات المتحدة أن تبقى متمسكة بالتزاماتها طويلة الأمد نحو الشعب العراقي واستقرار دولته. وعالج المقال الماضي القريب والرؤية المستقبلية لجهود إعادة الإعمار في العراق.

يعمـــل السيد بولاك حالياً مديراً للأبحاث لدى معهد بروكينغز – مركز سابان لسياسات الشرق الأوسط. وكان قد خدم في مجلس الأمن القومي ووكالة الاستخبارات الأميركية.

ttp://www.foreignaffairs.org/20040109faupdate83175/kenneth-m-h saddam-assessing-the-reconstruction-of-iraq.htmlpollack/after-

"الـــتعاقد في العراق: الدروس المستفادة"؛ موجز مشترك قدّم للجنرال بول كيرن من قبل مجلس الخدمات المهنية وقيادة المواد في الجيش الأميركي؛ ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤

طلب الجنرال القيادي لقيادة المواد في الجيش الأميركي تقديم هذا الموجز حول الدروس المستفادة والذي يأتي تـــتويجاً لعمل ثلاث صناعات/مجموعات عمل تابعة لوزارة الدفاع أسست لتحديد الهموم والتحديات الرئيسية في التعاقد، والبنية التحتية للمشتريات والعمليات المتعلقة بها، وقضايا توزيع المتعاقدين. وقد عرض الموجز الذي جرى تقديمه توصيات بالقيام بتغييرات وتحسين للعملية ومن ثم تطويرها بشكل مستقل وفردي من قبل موظفي مجلس الخدمات المهنية.

ومجلس الخدمات المهنية هو منظمة تجارة مهنية تمثل قاعدة متنوعة من الشركات التجارية التي تشترك بشكل مكثف في مجال إعادة إعمار العراق والعقود المساندة مع الجيش الأميركي، والوكالة الأميركية للتنمية الدولية، ووكـــالات حكومية أخرى. ويخدم مجلس الخدمات المهنية كصوت رئيسي للصناعة وكنقطة ارتباط حول العديد مـــن قضـــايا التعاقد، وقام بتقديم عدة موجزات "تحليل أوضاع" إلى الكونغرس وقيادة الفرع التنفيذي ومجتمع الإشراف.

w.pscouncil.orghttp://ww

"المحاسبة غير السوية في حكومة التحديث وتوزيع العمل على مصادر خارجية"؛ تأليف البروفيسور ستيفين شونر؛ *ستانفورد لوه آند بابليك ريفيو*؛ المجلد ١٦، العدد ٢، ٢٠٠٥

فـــي ورقـــة السياســـة هـــذه يحـــث البروفيسور ستيفن شونر الكونغرس على التدخل لتحسين الوضع الحالي للمشتريات العامة الفدرالية. وتقدم الورقة توصيتين رئيسيتين:

- "يتعين على الحكومة الفدرالية أن تخصص موارد أكثر لإدارة العقود وتشغيلها ومراقبتها"
- "إن كثرة آليات التسليم–غير–المحدد للعقود بين الوكالات، والحوافز ذات الأثر العكسي التي تنشأ عن المشتريات المبنية على الرسوم قد أدت إلى حدوث مشاكل جدية تدعو للقلق والتي تتطلب التصحيح والتقييد"

البروفيســـور شـــونر هو المدير بالتشارك لبرنامج قانون المشتريات الحكومية في جامعة جورج واشنطن، كلية الحقوق.

ttp://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=605367h

"الرعاية الصحية العراقية: الطريق نحو المعافاة من عقود من الإهمال"؛ وزارة الصحة العراقية – سلطة الائتلاف المؤقتة، تشرين أول/أكتوبر ٢٠٠٤

يقـدم هذا التقرير الخطوط العريضة للتحديات التي تمت مواجهتها خلال فترة انتقال وزارة الصحة العراقية من إدارة الائـتلاف إلى الإدارة العراقية. وقد وجد أعضاء فريق الشؤون الصحية الاستكشافي التابع للائتلاف القليل من الموارد التي يمكن أن يستغلها الأخصائيون الطبيون التابعون لسلطة الائتلاف المؤقتة وزملاؤهم العراقيون. بعـد انـتهاء العملـيات الحـربية وفي مواجهة خطر مأساة إنسانية على مستوى واسع، كان أعضاء الوزارة مشتركين بصورة فعالة في التخطيط لإعادة إعمار نظام طبي عراقي مدمر بسبب الحرب وسنوات من الإهمال.

والتقريـر هو منتج منشور من منتجات الدروس المستفادة قام بتطويره د. جيمس هافمان وفريقه من أخصائيي الرعاية الصحية العراقيين والتابعين للائتلاف الذين شكلوا وزارة الصحة التابعة لسلطة الائتلاف المؤقتة.

ttp://mx.ha.osd.mil/pickup.aspx?id=346287c4-0533-44b9-92b8-hd97d3430f6f7

"نظرة سريعة من مركز التهديدات والفرص الجديدة: التعامل مع السكان المدنيين في عراق ما بعد صدام"؛ مختبر الحرب التابع لسلاح المارينز الأميركي؛ مركز التهديدات والفرص الجديدة؛ ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٣

فـي كانون الثاني/يناير قام مختبر الحرب التابع لسلاح المارينز الأميركي بإجراء مناورات حربية "فاست ترين" لاختبار إجراءات الولايات المتحدة بالنسبة لإدارة أمور السكان المحليين خلال، ومباشرة عقب العمليات الحربية مـع التركيـز علـى عراق ما بعد صدام. وقد استغل المشاركون خبراتهم السابقة، مثل برنامج الفعل المشترك لسلاح المارينز في فيتنام والعمليات الأحدث التي كانت مساندة من المارينز في الصومال والبلقان وأفغانستان. وقد رعى مركز التهديدات والفرص الجديدة ورشة العمل.

ttp://www.ceto.quantico.usmc.mil/studies/Post-SaddamIraq.pdfh

"اللجـنة المختارة للشؤون الدفاعية –التقرير الثالث"؛ من إعداد لجنة الدفاع في مجلس العموم البريطاني؛ المملكة المتحدة؛ ٣ آذار/مارس ٢٠٠٤

يقدم القسم ١٣ المعنون "الانتقال وإعادة الإعمار" من هذا التقرير ملخصات مفصلة لشهادات أمام مجلس العموم البريطاني حول جهود الإغاثة وإعادة الإعمار في العراق. ويتضمن التقرير مقتبسات من وزارة الدفاع العراقية ودائرة التنمية الدولية ومنظمات غير حكومية.

ttp://www.publications.parliament.uk/pa/cm200304/cmselect/cmdfence/57/h5717.htm

"تقدم أم خطر؟ قياس إعادة إعمار العراق"، مشروع إعادة الإعمار ما بعد الصراع، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية بإدارة فريدريك بارتون وباتشيبا كروكر؛ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤

يستنتج هذا التقرير أن جهود إعادة إعمار العراق لم تبلغ بعد مراحل حاسمة في أي من مجالات الأمن، أو الإدارة الحكم والمشاركة، أو الفرص الاقتصادية، أو الخدمات أو الرفاه الاجتماعي. ويدعم التقرير الرأي الذي يقول بأن الجهود المبذولة لا تسير نحو تحقيق نتائج ملموسة في المجالات الذكورة، ولهذا لا يمكن النظر إلى العراق على أنه في طريقه نحو الاعتماد على الذات. فالمشاكل الأمنية والاقتصادية تطغى على كافة القضايا الأخرى وتؤثر عليها سلبياً. ومع أن العراقيون لا يزالون واقعيين من ناحية تطلعاتهم "ومتفائلون بحذر" بشأن المستقبل، إلا أن الحاجة إلى وجود صوت وحضور عراقي أقوى في الجهود الأميركية المبذولة هي ضرورية للغاية للتحسين المستدام.

مشروع إعادة الإعمار ما بعد الصراع يسعى إلى تحقيق إصلاحات داخل الحكومة لتعزيز جهود الولايات المتحدة لبناء مناطق ما بعد الصراع. وقد قام خبراء المشروع بالسفر إلى العراق لإجراء بحث مباشر، وقاموا بتجميع المعلومات من الصحافة والمصادر العامة واستبيانات الرأي والمقابلات التي أجريت من قبل باحثين عراقيين مدربين من بين المصادر الأخرى.

ttp://www.csis.org/isp/pcr/0409_progressperil.pdfh

"إعادة بناء العراق: الموارد والأمن وإدارة الحكم والخدمات الأساسية وقضايا الإشراف"؛ من إعداد مكتب المحاسبة الحكومية؛ حزيران/يونيو ٢٠٠٤

يستنتج تقرير مكتب المحاسبة الحكومية هذا بأن هناك عدة قضايا تؤثر بشكل كبير على معدل وتكلفة إعادة الإعمار: بيئة أمنية غير مستقرة، القدرة المتنامية للمؤسسات العراقية على حكم وتأمين الدولة، وتوفر المساعدة الدولية وتنسيقها، والحاجة إلى عملية إشراف ملائمة. ويقدم التقرير معلومات عن كل من المواضيع المذكورة.

http://www.gao.gov/new.items/d04902r.pdf

"إعادة إعمار العراق"؛ من إعداد مجموعة الأزمات الدولية؛ ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤

يستشهد هذا التقرير بعدة خطوات خاطئة تم اتخاذها من قبل الولايات المتحدة وهيئة الحكم العراقية خلال إعادة إعمار العراق، ويخلص إلى أن المشكلة الأكثر أهمية –وهي الأمن– تعيق التقدم في المجالات الأخرى وخاصة الاقتصاد. ويقدم التقرير توصيات للحكومة العراقية المؤقتة والحكومات العراقية المستقبلية والحكومة الأميركية ومجتمع المانحين والدائنين والمسؤولين عن طلبات تعويضات الحرب.

مجموعة الأزمات الدولية هي منظمة مستقلة غير ربحية متعددة الجنسية ولديها أكثر من ١٠٠ موظف موزعين على القارات الخمس. وتعمل المجموعة من خلال التحليل المرتكز على الميدان والمطالبة بالحقوق على مستويات عالية، على منع حدوث الصراعات الفتاكة وحلها.

http://www.icg.org//library/documents/middle_east__north_africa/iraq_iran_gulf/30_reconstructing_iraq.pdf

---

مبادرة الإدارة الرشيدة في الشركات

إن البرامج الفعالة للإدارة الرشيدة في الشركات ضرورية لمنع الاحتيال والإهدار وسوء الاستعمال. فالمتعاقدون الذين يقومون بتنفيذ برامج فعالة للإدارة الرشيدة في الشركات عادة يديرون البرامج بشكل اقتصادي ويراعون تطبيق القوانين والإجراءات السارية المفعول. وللتأكيد على أهمية هذه البرامج، يسعى المفتش الخاص إلى تحقيق استراتيجية يعقد من خلالها المكاملة بين تقييمات الإدارة الرشيدة في الشركات والتدقيقات المتعددة على المتعاقدين والمتعاقدين الفرعيين. وستوفر أي من القضايا التي تشكل مخاطر كبيرة يتم تحديدها من قبل المدققين خلال هذه المراجعات القاعدة لمراجعات وإجراءات إضافية.

وتقدم آخر فترة تقرير مثلاً على كيفية أداء هذه العملية. فمحققو المفتش الخاص الآن في طور إجراء تدقيق أدائي لمشروع إعماري كبير في شمال العراق. وقد قام المدققون بملاحظة وتوثيق ممارسات الإدارة الرشيدة للمتعاقد لأمر مهمة بموجب واحد من العقود. وقد وجد المدققون دليلاً على وجود مستوى اهتمام عال بشكل عام لقضايا الضوابط الداخلية بما في ذلك الإجراءات الموضوعة للتثبت من أنه يتم اتباع الضوابط في مواقع العمل. وتحديداً، قام المدققون بمراجعة موقعية لمدى واسع من سياسات وإجراءات المواقع بما في ذلك:

- السلامة
- المتطلبات التي تنتهي إلى المتعاقد الفرعي

- ضمان التطبيق الموثق للمتطلبات القانونية
- الاتساق في تطوير خطة العمل

في حين يزداد معدل نشاطات إعادة الإعمار في العراق، سيستمر المدققون التابعون للمفتش الخاص بجمع مراجعات برامج اللإدارة الرشيدة للشركات مع التدقيقات.

مبادرة الأمن والتأمين

الأمن

لا تزال البيئة الأمنية العراقية غير المستقرة تشكل تهديدات خطيرة للمتعاقدين والموظفين. فلغاية ٣١ كانون أول/ديسمبر ٢٠٠٤، قتل ٢٣٢ مدنياً يعملون بموجب عقود أميركية في العراق، حسب ما أوردته وزارة العمل. إن البيئة الأمنية الصعبة تعيق مقدرة المتعاقدين على أداء العمل اليومي وإكمال المشاريع في الأوقات المحددة. في ١٢ كانون الثاني/يناير أشار تقرير لمكتب المشاريع والعقود أن ١٦,٥% من مشاريع الإعمار التابعة لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق في وسط العراق أخرت لأكثر من أسبوعين؛ و ١٤,٨% من المشاريع في شمال العراق تأخرت عن موعدها. الهجوم على المواقع والموظفين والقوافل المتعلقة بمشاريع إعادة الإعمار للصندوق يجري بمعدل ٢٢ هجوماً في الأسبوع في فترة إعداد التقرير هذه والتي تنتهي في ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.

إن الزيادة المستمرة في بدايات المشاريع في ٢٠٠٥ توضح الحاجة إلى:

- الحماية الشخصية
- الأمن في موقع المشروع
- تنفيذ المتطلبات القانونية المتعلقة بتأمين تعويضات العمال لهؤلاء الأشخاص الذين يعملون بشكل مباشر أو غير مباشر في مشاريع ممولة بأموال أميركية

وحسب تقرير وزارة الخارجية قسم ٢٢٠٧ في ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، فقد "زادت التكاليف الأمنية لقوات الأمن الخاصة التي تحمي مواقع الإعمار بشكل دراماتيكي وبهذا ساهمت هذه في زيادة النفقات التشغيلية لإعادة الإعمار بشكل كبير جداً. ويعتمد نجاح جهودنا في إعادة الإعمار ونجاح التنمية السياسة والاقتصادية في العراق في المدى البعيد على إيجاد بيئة آمنة."

التأمين

يقوم مكتب المحاسبة الحكومية حالياً بمراجعة قضايا تتعلق بمتطلبات التأمين الخاص بقانون القاعدة العسكرية. والمفـتش الخاص مستمر في مناقشة هذه القضايا مع مكتب المحاسبة الحكومية إلا أنه لا يقوم بمساندة العمل بشكل مباشر.

قـام سلاح المهندسين في الجيش الأميركي في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ بإعداد الصيغة الرسمية لبرنامج ريـادي لطلـب العقود وحدد ٢ آذار/مارس ٢٠٠٥ موعداً مقترحاً للاستجابة. وفيما يلي الغايات من البرنامج الريادي المشار إليه:

- معالجة الهموم التي تتعلق بتوفير القيمة الإجمالية الأفضل للبلد في تطبيق المتطلبات القانونية لقانون القاعدة العسكرية
- تشجيع المنافسة الفعالة وضمان توفير التأمين الخاص بقانون القاعدة العسكرية بأسعار مناسبة

حـدد سـلاح المهندسـين في الجيش الأميركي، في تشجيعه لبرنامج يدار مركزياً، عدة معيقات لتوفير التأمين الخاص بقانون القاعدة العسكرية بشكل اقتصادي وفعال. ويلقي تقرير سلطة الائتلاف المؤقتة– المفتش العام في ٣٠ تموز/يوليو ٢٠٠٤، الضوء على الكثير من هذه الهموم.

لغايـة ٣١ كانون أول/ديسمبر ٢٠٠٤، تم تلقي ١٧٧٨ طلب تعويض خاص بقانون القاعدة العسكرية لمدنيين يعملـون بمـوجب عقود أميركية في العراق. ويشمل هذا الرقم ٢٣٢ حالة وفاة و٧٢٨ طلب تعويض لموظفين تغيـبوا عن العمل لأكثر من أربعة أيام. كذلك هناك عدة مئات من الحوادث التي جرى التبليغ عنها في الكويت حـيث لدى الشركات المشتركة في إعادة إعمار العراق عمليات مساندة ولوجستيات. مصدر هذه المعلومات هو وزارة العمل الأميركية، قسم تعويضات عمال الشواطئ والموانئ.

منذ ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤:

- زاد الرقم الإجمالي لطلبات التعويض بمعدل ٨٥% ليصل إلى ١٧٧٨ طلبا.
- ارتفع عدد طلبات التعويض للذين تغيبوا عن العمل لأكثر من أربعة أيام ٦١,٨% ليصل إلى ٧٢٨ طلباً.
- ازداد عدد طلبات التعويض المتعلقة بالوفاة بمعدل ٩٣,٣% ليصل إلى ٢٣٢ حالة وفاة.

٦. نشاطات إعادة إعمار العراق

نظرة عامة

يـــتطلب القانون العام ١٠٨-١٠٦، كما عدل، من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (المفتش الخاص) أن يعد التقارير حول نشاطات إعادة الإعمار العراقية الممولة من مبالغ خصصت لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العـــراق أو تلك التي توفرت للصندوق بطرق أخرى. وخلال فترة التقرير هذه لا زال العصيان المسلح المستمر يشـــكل الـــتحدي الأكبـــر لإعادة إعمار العراق، حسب ما ورد عن وزارة الخارجية. وقد استمرت بعثة الولايات المـــتحدة فـــي العراق في نقل تركيز جهود إعادة الإعمار الأميركية لمعالجة الحاجة إلى أمن أفضل، ولتحسين البيـــئة الاقتصـــادية والسياســـية العراقية، ولخلق فرص عمل للعراقيين قبل الانتخابات العراقية في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.

وقد بدأ التحول في الأولويات في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ عندما أعادت مراجعة خطة الإنفاق الاستراتيجية للإدارة الأميـــركية تخصـــيص ٣,٤٦ ملـــيار دولار أميركـــي من أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق من قطاع الكهرباء وقطاع الموارد المائية والنظافة العامة إلى أربعة قطاعات أخرى:

- الأمن وتطبيق القانون
- القضاء والسلامة العامة والبنية التحتية والمجتمع المدني
- تطوير القطاع الخاص
- التعليم واللاجئون وحقوق الإنسان وإدارة الحكم

فـــي كانـــون لأول/ديســـمبر ٢٠٠٤ قامت البعثة الأميركية في العراق وبالتشاور مع الحكومة العراقية المؤقتة بإعـــادة بـــرمجة مبلغ ٤٥٧ مليون دولار أميركي إضافي من أموال صندوق إغاثة العراق لمعالجة مشاريع في قطاع الكهرباء والتي زادت عن التقديرات الأولية للتكلفة، ولدعم توظيف العراقيين في المدى القريب من خلال مبادرات في الصحة والكهرباء والمياه في النجف وسامراء ومدينة الصدر والفلوجة.

ويشكل هذان التعديلان معاً تحولاً كبيراً في أولويات الإنفاق.

أولويات الإنفاق المعدلة

مراجعة خطة الإنفاق الاستراتيجية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤

في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ خصصت مراجعة خطة الإنفاق الاستراتيجية أموال إضافية لمأسسة الأمن العراقي وقدرات أجهزة تطبيق القانون. فقطاع الأمن وتطبيق القانون هو الآن القطاع الأكبر لإنفاق صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق – ٢٧,٤% من مجموع المخصصات.وقد أكدت المراجعة الاستراتيجية على خلق فرص العمل للعراقيين وبناء مقدرة إدارة الحكم العراقية. وقد زادت المخصصات لقطاع تنمية فرص العمل ما بين كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ بنسبة ٣٥٨,٢%، وزادت مخصصات قطاع القضاء والسلامة العامة والبنية التحتية والمجتمع المدني بنسبة ٣٢,٣%.

ونتيجة للمراجعة الإستراتيجية فقد تم تخفيض المخصصات لكل من قطاع الكهرباء وقطاع الموارد المائية والنظافة العامة بشكل كبير. وقد شكل هذان القطاعان ٥٣,٦% من الإنفاق المخطط له في المخصصات الأصلية لصندوق إغاثة العراق. وبعد المراجعة الاستراتيجية تم تخفيض الأموال المخصصة لقطاع الكهرباء بمبلغ ١,٠٧ مليار دولار أميركي، وقطاع الموارد المائية والنظافة العامة بمبلغ ١,٩٣ مليار دولار. هؤلاء معاً يشكلون ٣٦,١% من مخصصات صندوق إغاثة العراق كما في ٣١ كانون أول/ديسمبر ٢٠٠٤.

يبين الشكل ٦–١ تاريخ المخصصات القطاعية لصندوق إغاثة العراق من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، كما يوضح التغييرات في مخصصات القطاعات.

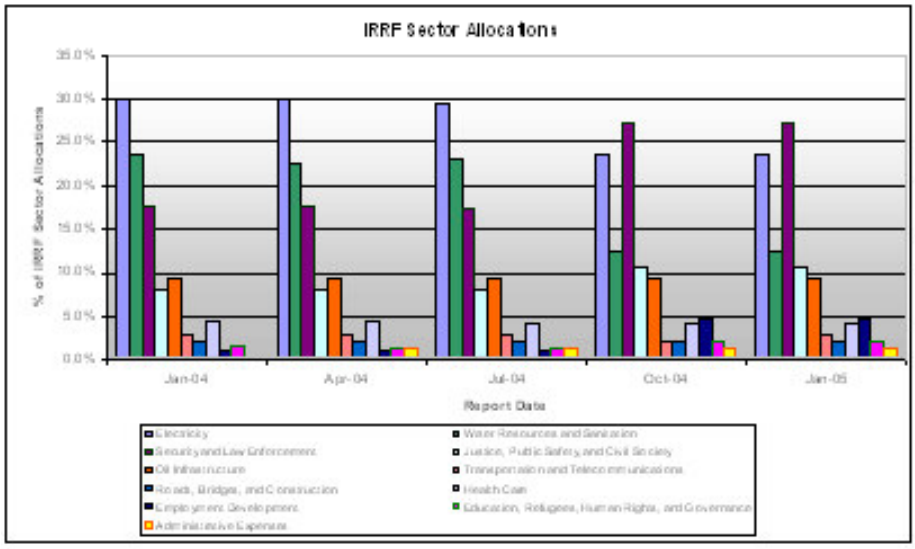

Figure 6-1

الشكل ٦–١

يعرض الملحق (ي) تفاصيل إضافية عن إعادة تخصيص الأموال للقطاعات من صندوق إغاثة العراق.

إعادة البرمجة في كانون أول/ديسمبر ٢٠٠٤

قامت وزارة الخارجية في كانون أول/ديسمبر ٢٠٠٤ بإعادة تخصيص مبلغ ٤٥٧ مليون دولار أميركي إضافي من أموال صندوق إغاثة العراق لتلبية الحاجات في المدى القريب. وحسب تقرير القسم ٢٢٠٧ في ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ فإن المقصود من هذا التغيير معالجة الحاجات في المدى القريب في قطاع الكهرباء (٢١١ مليون دولار أميركي) ولإعادة ربط الخدمات الأساسية في النجف وسامراء ومدينة الصدر والفلوجة (٢٤٦ مليون دولار).

وحسب بيانات قدمها مكتب المشاريع والعقود العراقي إلى المفتش الخاص، فقد تم إلغاء أربعة مشاريع لكي يتسنى إعادة تخصيص مبلغ أل ٢١١ مليون دولار إلى قطاع الكهرباء. وقد تلقت المجالات التالية الأموال التي أعيد تخصيصها:

- ٥٩,٦% من الأموال التي أعيد تخصيصها لقطاع الكهرباء سوف تعالج قضية الارتفاع المستمر لتكاليف المشروع في مشاريع التوليد والتحويل.
- ٢٣,٧% من التغييرات سوف تمول برنامج المعافاة السريعة لتثبيت عملية توليد الكهرباء.
- ١٦,٦% من التغييرات سوف تمول المتطلبات من قطع الغيار.

هناك وصف أكثر تفصيلاً للأموال التي أعيد تخصيصها في الفصل السابع – مصادر واستعمالات التمويل في إعادة إعمار العراق.

جهود إعادة الإعمار الأخرى

يمكن موازنة التخفيض في الأموال التي أعيد تخصيصها بعدد من جهود التمويل الأخرى. ويشير تقرير لوزارة الخارجية بأن الوزارة تقوم بالتعاون مع الوزارات العراقية ذات العلاقة لإعادة ترتيب أولويات المشاريع في قطاع الكهرباء وقطاع الموارد المائية والنظافة العامة لمعالجة قضية تخفيضات التمويل هذه. وحسب ما أورده مدير مكتب المشاريع والعقود، وتقرير القسم ٢٢٠٧ في ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، فقد تم التقليل من أهمية مشاريع المدى البعيد الكبيرة لمصلحة المشاريع التي تعكس بصورة أقرب الأولويات الحالية. وتشمل هذه الأولويات الجديدة مشاريع محلية أكثر والتي ستؤثر بشكل واضح على المجتمعات العراقية المحلية قبل الانتخابات الوطنية في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.

وبإمكان هيئات أخرى تحمل مسؤولية التمويل لمشاريع تم تأجيلها أو إلغاؤها حسب التغييرات في مخصصات صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. ويذكر تقرير القسم ٢٢٠٧ في ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، بأن الحكومة العراقية المؤقتة قد وافقت على تمويل بعض المشاريع التي تم تأجيلها من مصادر تمويل عراقية. كما يشير التقرير إلى أن الولايات المتحدة وحكومة العراق المؤقتة تنظران في إعادة صياغة بعض المشاريع المؤجلة إلى برامج ستستقطب اهتمام المانحين الدوليين.

هناك برنامجان غير برامج صندوق إغاثة العراق يعملان أيضاً في بناء البنية التحتية وتحسين جودة الحياة في العراق – غالباً جنباً إلى جنب مع الجهود الممولة من صندوق إغاثة العراق:

- البرنامج التسارعي لإعادة إعمار العراق وهو ممول من مصادر عراقية.
- برنامج الاستجابة الطارئة للقادة وهو ممول من وزارة الدفاع الأميركية.

وهـــذه البـــرامج مصممة لتعطي آثاراً فورية على الخدمات الضرورية جداً من خلال الدعم الأولي لجهود إعادة الإعمـــار المحلية وخلق فرص عمل للعراقيين. وقد تم تنفيذ البرنامج التسارعي لإعادة إعمار العراق في المدن تحت خطر نشاط التمرد المسلح.

المؤشرات الاقتصادية

العمالة العراقية

يجـــري حالـــياً إعادة ترتيب أولويات مشاريع إعادة الإعمار الممولة من الولايات المتحدة لزيادة فرص توظيف العـــراقيين. فوكالات إعادة الإعمار تقوم حالياً بتأجيل مشاريع المدى البعيد والتي تتطلب رؤوس أموال ضخمة فـــي مقابل المشاريع المحلية التي تتطلب عمالة أكبر، وتدريبات الأمن وتطبيق القانون. والمقصود من هذا هو إنتاج زيادة فورية في الطلب على العمالة العراقية.

وتبين تقارير الوضع الأسبوعي في العراق التي تصدر عن وزارة الخارجية بأن عدد العراقيين الذين يعملون في مشاريع ممولة من الولايات المتحدة قد زاد من حوالي ٨٠ ألف إلى أكثر من ١٤٧ ألف خلال فترة التقرير هذه. ويظهـــر بـــأن التغييـــرات فـــي سياسات إعداد التقارير هي السبب وراء معظم الزيادة. ففي خلال شهر تشرين الثانـــي/نوفمبـــر ٢٠٠٤ غيـــرت تقارير الوضع الأسبوعي في العراق الخاصة بوزارة الخارجية من منهاجيتها لتشـــمل العمالـــة العـــراقية المرتبطة مع وظائف غير متعلقة بالإعمار والتي سجلها مكتب المشاريع والعقود، ولتشـــمل أيضـــاً العمالـــة العـــراقية المتعلقة ببرنامج الاستجابة الطارئة للقادة وقيادة الانتقال الأمني المتعددة الجنســـية. هـــذه الإضافات تمثل معدلاً أسبوعيا بنسبة ٤٤,٨% من مجاميع العمالة العراقية المسجلة بعد ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤.

يبـــين الشـــكل ٦-٢ تـــوجهات عمالـــة إعادة الإعمار العراقية كما أوردتها وزارة الخارجية في تقارير الوضع العراقي الأسبوعي من ١١ آب/أغسطس ٢٠٠٤ إلى ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.

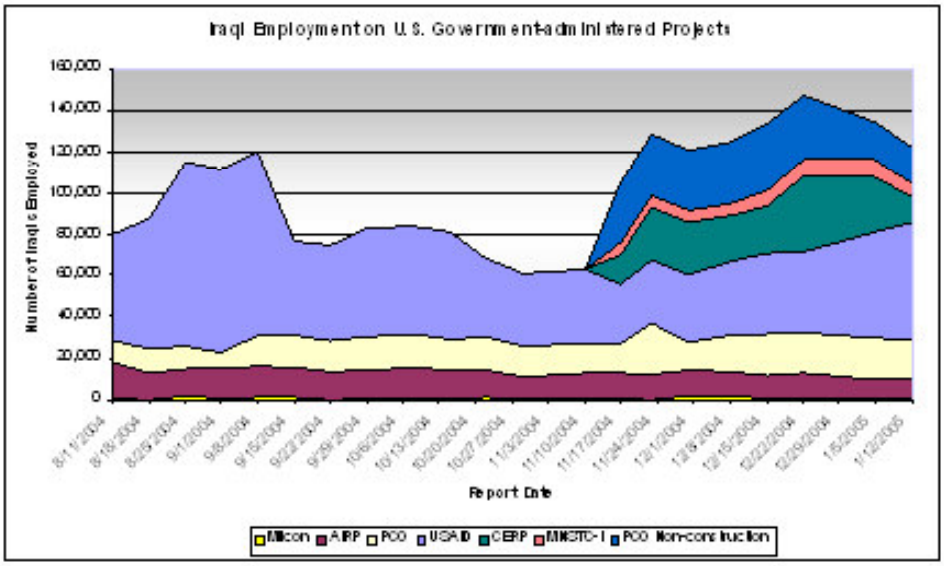

Figure 6-2

الشكل ٦-٢

إنتاج النفط العراقي

إن مـــن بين غايات جهود إعادة الإعمار زيادة الإيرادات الوطنية العراقية من خلال الزيادة في إنتاج النفط. ولا يـــزال إنتاج النفط الخام وتصديره أقل من الهدف المنشود الذي حددته وزارة النفط العراقية. فمعدل إنتاج النفط فـــي نهايـــة ٢٠٠٤ كان أقل من المستويات التي تحققت خلال فترة أول السنة حسب مجاميع إنتاج النفط التي وردت فـــي تقارير الوضع الأسبوعي في العراق الذي يصدر عن وزارة الدفاع ووزارة الخارجية. ويحدد تقرير القسم ٢٢٠٧ في ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ السبب الرئيسي في أن إنتاج النفط العراقي لم يعد حتى الآن إلى مســـتوياته مـــا قبل الحرب على أنه أعمال التخريب المتكررة التي تتعرض لها خطوط أنابيب النفط. فآخر مرة تحققت فيها سعة إنتاج النفط العراقية في المدى البعيد لثلاثة ملايين برميل يومياً كانت قبل حرب الخليج الأولى حسب ما أوردته وزارة الخارجية. ويبين الشكل ٦-٣ المعدل الأسبوعي لإنتاج النفط العراقي لعام ٢٠٠٤.

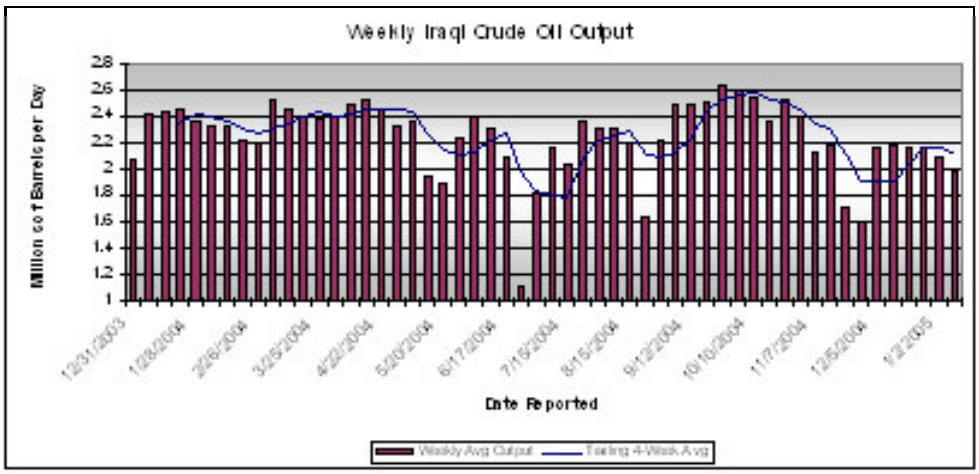

Figure 6-3

الشكل ٦-٣

إن القيود على إنتاج النفط الخام قد قيدت دخل العراق المحتمل من صادرات النفط. وقد حققت العراق أعلى إنتاجها من النفط في فترة ما بعد الحرب والبالغ ١,٨ مليون برميل يومياً في شهر آذار/مارس ٢٠٠٤. ومنذ ذلك الوقت تراجعت الصادرات. أما أعلى ما توصلت إليه الصادرات خلال فترة التقرير هذه فقد وصلت ١,٦ مليون برميل يومياً. وتقدر وزارة الخارجية بأن العراق خسر ما يقارب من ٨٨٧ مليون دولار من إيرادات تصدير النفط خلال الربع الأول من السنة المالية ٢٠٠٥ بسبب الاعتداءات على البنية التحتية لصناعة النفط. ويبين الشكل ٦-٤ حجم صادرات النفط الخام العراقي منذ حزيران/يونيو ٢٠٠٣ كما ورد في تقرير الوضع الأسبوعي في العراق الخاص بوزارة الخارجية.

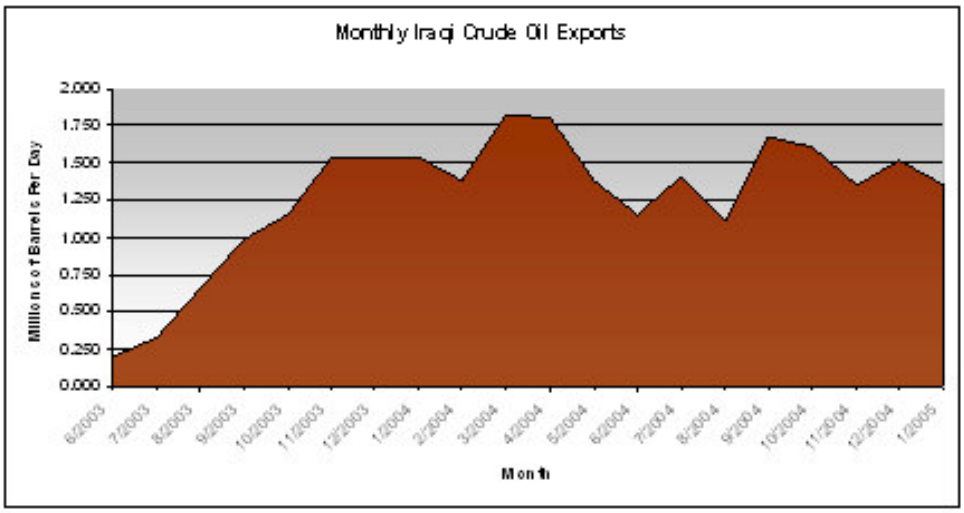

Figure 6-4

الشكل ٦-٤

لقد كانت مشتقات البترول المصفاة نادرة الوجود في بغداد خلال فترة التقرير هذه. وتعزو وزارة الخارجية هذا التراجع لاستراتيجية يتبعها القائمون على التمرد المسلح كما يبدو لقطع إمدادات الوقود عن بغداد. وعلى الرغم من وجود احتياطات ضخمة من النفط والغاز إلا أن العراق كان يقوم باستيراد الوقود لأن خط أنابيب النفط والبنية التحتية للمصفاة لا يستطيعان إنتاج كمية كافية تلبي الطلب الداخلي.

الوكالات التي تنفذ إعادة إعمار العراق

يعمل الكثير من المنظمات الحكومية الأميركية معاً لتنفيذ مشاريع ممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. وتقوم وزارة الخارجية بتنسيق الجهد الأميركي الكلي في العراق عن طريق بعثة الولايات المتحدة في العراق. ومكتب إدارة إعادة الإعمار العراقي هو منظمة مؤقتة تابعة لوزارة الخارجية والتي توفر مظلة تنسيق لجميع الوكالات التي تنفذ إعادة إعمار العراق. وتشمل هذه الوكالات كل من هيئات وزارتي الخارجية والدفاع بالإضافة إلى وزارة الخزانة الأميركية.

مكتب المشاريع والعقود هو المنظمة المؤقتة التابعة لوزارة الدفاع والتي تدير مشاريع إعادة الإعمار الممولة بما يقارب من ١٢ مليار دولار أميركي من أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق المخصصة لوزارة الدفاع. وقدم مكتب المشاريع والعقود خدمات إدارة مشاريع وإدارة عقود لمشاريع إعادة الإعمار، وتنسيق لوحشتي للوازم والمعدات التي تنقل في أنحاء العراق.

يقدم سلاح المهندسين في الجيش الأميركي – قسم منطقة الخليج خدمات هندسية إلى القوات المتعددة الجنسية – العراق ومكتب المشاريع والعقود، بما في ذلك التخطيط والتصميم وإسناد إدارة الإعمار للبنية التحتية المدنية والعسكرية. ويقع مقر القسم في بغداد مع وجود مكاتب محلية له في أنحاء العراق.

الوكالة الأميركية للتنمية الدولية مسؤولة عن ٢,٩ مليار دولار من الأموال لمشاريع تخص إصلاح البنية التحتية العراقية ودعم مبادرات الرعاية الصحية والتعليم وزيادة الفرص الاقتصادية للعراقيين ولتعزيز إدارة الحكم المحسنة. وبدعم من مكتب المشاريع والعقود وسلاح المهندسين تقوم الوكالة الأميركية للتنمية الدولية بتنسيق المشاريع من خلال الحكومة العراقية المؤقتة والمنظمات غير الحكومية والهيئات الخاصة.

العلامات البارزة لنشاطات إعادة الإعمار

تشمل جهود إعادة الإعمار كل من نشاطات الإعمار ونشاطات غير الإعمار مثل التدريب ودعم الانتخابات. ويشير تقرير لمكتب المشاريع والعقود بأنه ولغاية ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، قد تم تحويل ١٤٦٤ مشروع إعمار من مرحلة التصميم إلى مرحلة الإنشاء منذ بدء إعادة الإعمار. كما يشير تقرير المكتب أيضاً إلى أن

مكـــتب المشـــاريع والإعمـــار يقوم بإطلاق خطة تنمية القدرات لضمان التشغيل المناسب والصيانة والاستدامة لمشاريع إعادة الإعمار.

ويصف هذا القسم المخصصات في قطاعات صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق منذ تقرير المفتش الخاص في ٣٠ تشـــرين أول/أكتوبـــر ومـــراجعات التقدم الذي تحقق في الإعمار ونشاطات بناء القدرات من شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.

الأمن وتطبيق القانون

إن البيـــئة الأمنية غير المستقرة في فترة ما بعد الاجتياح هي معيق كبير لعمليات إعادة الإعمار في العراق[١١] . ولا تـــزال الجهـــود مســـتمرة لتأسيس عملية يعتد بها لتطبيق القانون والمحافظة عليها. لقد أدت زيادة برامج تـــدريب الشـــرطة إلى زيادة أعداد أفراد الشرطة بشكل كبير إلا أن جهود تحويل هؤلاء الأفراد إلى قوة منتظمة ستأخذ وقتاً[١٢].

وتعكـــس عملـــية إعـــادة تخصيص الـــ ١,٨ مليار دولار أميركي من أموال صندوق إغاثة العراق في مراجعة الإنفـــاق الاســـتراتيجية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ إلى قطاع الأمن وتطبيق القانون التركيز الزائد على استعمال خـــدمات الموظفـــين العراقيين والمؤسسات العراقية في توفير الأمن. فبعد إعادة التخصيص في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ أصـــبح قطـــاع الأمن وتطبيق القانون الآن أكبر قطاع لصندوق إغاثة العراق بمخصصات تبلغ ٥ مليار دولار أميركـــي – ٢٧,٤% مـــن مجمـــوع مخصصـــات صـــندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق كما في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.

وقد أدت إعادة تخصيص موارد صندوق إغاثة العراق إلى القطاع إلى زيادة مخصصات تطبيق القانون، والأمن القومـــي بمقـــدار ٩٨٧ ملـــيون دولار (٧٤,٢%) و ٧٢٨ مليون دولار (٣٨,١%) على التوالي. وقد أوصت المراجعة الاستراتيجية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ بتوفير موارد صندوق إغاثة العراق للقادة العسكريين لمشاريع الإغاثـــة الإنســـانية وإعادة الإعمار التابعة للقادة؛ وقد تم إعادة تخصيص ٨٦ مليون دولار لهذا الغرض. ومن المفـــروض أن توجه أموال صندوق مشاريع الإغاثة الإنسانية وإعادة الإعمار التابع للقادة نحو المنح التي تقدم للأعمال الصغيرة بالإضافة إلى المياه، والمجاري وبرامج إعادة تأهيل الري.

ويبين الشكل ٦–٥ المخصصات للقطاعات الفرعية داخل قطاع الأمن وتطبيق القانون.

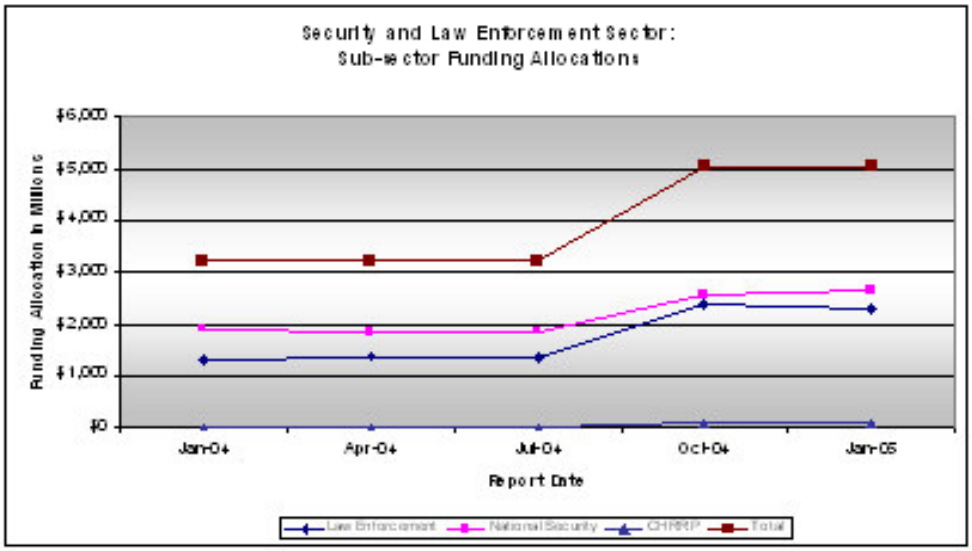

Figure 6-5

الشكل ٦-٥

لقــد زادت إعــادة برمجة الأموال إلى هذا القطاع في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ من التمويل لتدريب الشرطة وأمن الحدود والحراس. كذلك فإن معدات الحماية الشخصية والأسلحة والمركبات، بالإضافة إلى مرافق التدريب والتعبئة ذات العلاقة (مدارس التدريب، والنقاط الحدودية، ومراكز الشرطة) كلها من المستفيدين الرئيسيين من الأموال التي أعيد تخصيصها.[١٤] ويبين الملخص التالي كيف تم تخصيص الزيادة في أموال الأمن القومي:

- ٤٤٨ مليون دولار أميركي (٦٥,٥%) للقوات المسلحة العراقية ومرافق الحرس الوطني العراقي[١٥]
- ١٦,٤% للعمليات والموظفين والتدريب[١٦]
- ٦,٧% للمعدات[١٧]
- ١١,٧% لبرنامج الاستجابة السريعة الخاص بقوات الأمن العراقية[١٨]

الكهرباء

إن إنــتاج وتوزيع الكهرباء هو عامل حاسم في التمكين الاقتصادي والذي كان محط تركيز مخصصات صندوق إغاثة العراق (٣٠,٢% كما في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤). وتعكس الزيادة في المخصصات لهذا القطاع إدراك الكونغرس وإداريي إعادة الإعمار بأن وجود خدمة الكهرباء التي يعتمد عليها ضرورية لإحراز التقدم في إعادة الإعمار وإعادة التأهيل. وقد أدت الصعوبات المستمرة في توليد وتوزيع الكهرباء إلى تحديد عدد الساعات التي تكون فيها الكهرباء متوفرة للعراقيين.

لا يــرى المدراء الحاليون لصندوق إغاثة العراق بأن مخصصات التمويل التي أعيد تخصيصها – والتي تهدف إلــى اســتبدال المشــاريع طويلة الأمد بنشاطات خلق فرص عمل في المدى القريب – تمثل تغييراً في الأهداف

الكلـــية. فقد أشار المسؤولون بشكل دائم بأنه سيتم تلبية حاجات الأهداف طويلة الأمد في هذا القطاع من أموال مـــن العراق والدول المانحة ومؤسسات الإقراض الدولية. ومع هذا فهناك عاملان تسببا في حدوث تغييرات في مخصصات تمويل قطاع الكهرباء:

- إعادة برمجة الأموال لدعم المدن التي تعرضت لدمار كبير نتيجة المعارك
- الاستجابة إلى أزمة التوليد الناتجة عن النمو المتسارع في الطلب واعتداءات المسلحين على البنية التحتية الرئيسية[١٩]

وقـــد ركـــز الـــتمويل بشكل عام على التوليد والتحويل والتوزيع بمبالغ مادية أقل (أقل من ٣,٧% من مجموع القطـــاع) خصصت لنظام مراقبة وتحكم وللأمن. وقد أدت إعادة التخصيص في القطاع إلى تراجع بلغ ٢٠,٨% من الأموال ما بين كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ و كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ – من ٥,٦ مليار دولار أميركي إلى ٤,٤ مليار دولار. ويبين الشكل ٦–٦ مخصصات القطاع الفرعي داخل قطاع الكهرباء.

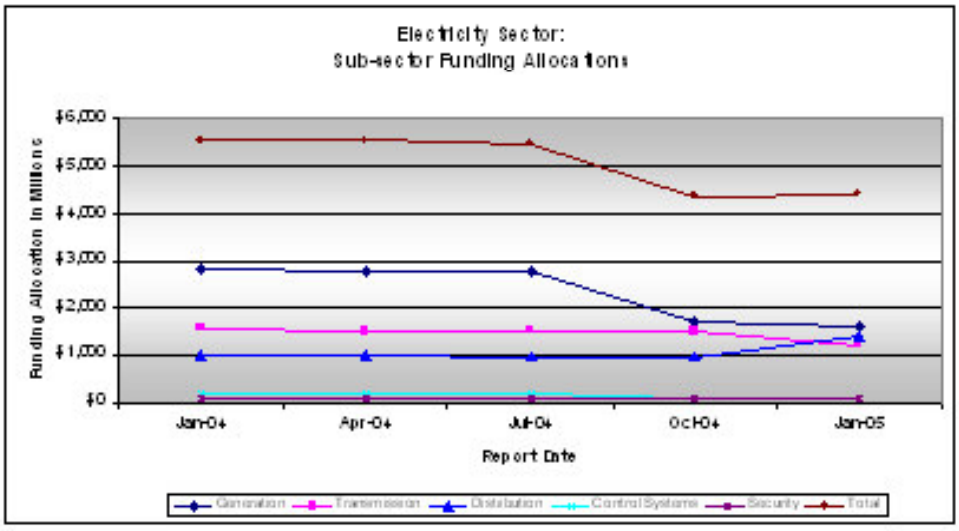

Figure 6-6

الشكل ٦–٦

وكما تراجعت مخصصات الأموال إلى هذا القطاع كذلك تراجعت نسبة تخصيص الأموال لمرافق التوليد في الربع الأول مـــن ٥٠,٥% فـــي ٢٠٠٤ إلـــى ٣٦,٩% في ٢٠٠٥. وعكسياً، خلال نفس الفترة زادت نسبة الأموال المخصصـــة لمشاريع التوزيع من ١٨,٠% إلى ٣٢,٤%. وقد بقيت الأموال المخصصة لتحويل الكهرباء ثابتة نســـبياً – ٣٠,٧% إلـــى ٣١,٥%. ويظهـــر بأن إعادة التوزيع للأموال هذا متسق بشكل عام مع هدف الإدارة المعلـــن للتقليل من التركيز على مشاريع التنمية طويلة الأمد حيث أنه جرى نقل الأموال ناحية الأهداف الممكن إنجازها بشكل فوري. ويبين الشكل ٦–٧ كيف أن التوزيع النسبي لقطاعات الكهرباء الفرعية الرئيسية قد تغير على مدى السنة الماضية.

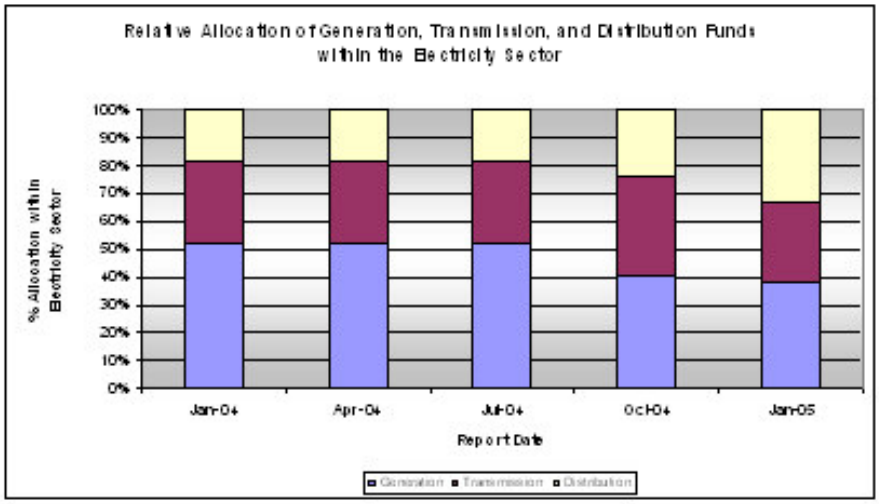

Figure 6-7

الشكل ٦-٧

وقــد أدت إعــادة تخصــيص موارد التوليد إلى تأجيل الزيادة في إنتاج ٣٥,٣% (١٢٠٠ ميغاواط) من القدرة التولــيدية التي خطط لها في البداية.[٢٠] ويعمل المسؤولون الأميركيون حالياً مع وزارة الكهرباء العراقية لإعادة تــرتيب الأولــويات لأمــوال صندوق إغاثة العراق الباقية وتحديد الأموال العراقية والخارجية لتلبية احتياجات التوليد في المدى البعيد. وقد أطلق مكتب إدارة إعادة الإعمار العراقي برنامج المعافاة السريعة بقيمة ٥٠ مليون دولار مع وزارة الكهرباء العراقية.[٢١]

برنامج المعافاة السريعة:

- يساعد الحكومة العراقية المؤقتة على إكمال المشاريع الممولة من صندوق إغاثة العراق والتي جرى تسليمها غير مكتملة من قبل قسم منطقة الخليج التابع لسلاح المهندسين إلى الحكومة العراقية المؤقتة بسبب عدم كفاية الأموال وزيادة التكلفة.
- يضع برنامج عمليات وصيانة
- يضع برنامج رد فعل طوارئ للاستجابة للاعتداءات على البنية التحتية المتعلقة بالكهرباء.

الموارد المائية والنظافة العامة

قبل الاجتياح العراقي الذي قادته الولايات المتحدة كانت أنظمة المياه الصالحة للشرب والمياه العادمة في العراق فــي وضــع سيء للغاية، وفي فترة ما بعد الاجتياح سبب الإنتاج المتقطع للطاقة الكهربائية في تقويض البنية التحتــية الهشــة للمــياه والمياه العادمة بشكل إضافي. ومع أن سلطة الائتلاف الوطني تمكنت بشكل عام من الإشــراف على عودة النظام المائي إلى مستويات ما قبل الحرب إلا أن البنية التحتية لإدارة المجاري الصحية

التـــي تعاني من العجز الكبير وتوفر المياه الصالحة للشرب بشكل متقطع لا تزال تشكل تهديدات صحية وتلطخ صورة الانطباعات الكلية لإنجازات إعادة الإعمار.[٢٢]

وقــد تــم تقييد الخطط الأولية لإعادة تأهيل أجزاء كبيرة من نظام المياه والمياه العادمة للبلد من خلال صندوق إغاثــة العــراق. فقد جرى إعادة تخصيص أموال قطاع الموارد المائية والنظافة العامة إلى الأمن وإدارة الحكم وتخفــيف الــدين والجهود لتعزيز فرص العمل العراقية. بشكل عام، قام مديرو صندوق إغاثة العراق بتقديم ما يلــزم لنقل التنمية المهمة طويلة الأمد للموارد المائية واحتياجات النظافة العامة إلى الحكومة العراقية المؤقتة فــي وقــت قصــير بعــد انتقال سلطة الحكم في ٢٨ حزيران/يونيو ٢٠٠٤. [٢٣] وتقوم الولايات المتحدة أيضاً بمســاعدة الــوزارات العراقية في إعادة صياغة المشاريع التي سبق تأجيلها للحصول على مساعدة المانحين الدوليين.

وتركز الجهود الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق على إنشاء مشاريع محلية للمياه والمياه العادمة لتحفيــز سوق العمل العراقي وتقديم خدمات ضرورية إلى المناطق المعرضة للمخاطر.[٢٤] وتورد تقارير وزارة الخارجــية بــأن المشــاريع التي أعيد ترتيب أولوياتها تركز على نشاطات تطوير المياه الصالحة للشرب على المســتوى المصغر على أمل توظيف أعداد كبيرة من العراقيين. والمقصود من مشاريع بناء القدرات هو ضمان أنــه باســتطاعة العــراقيين المحافظة على الأنظمة القائمة. ويجري حالياً تقديم تصميم مقياسي لمرافق المياه العادمــة مــن المســتوى الصــغير والوسط لإتمام عملية مزاودة تنافسية والتي ستخدم كمتطلب للأموال التي تخصص للمشاريع الإنشائية هذه في السنة المالية ٢٠٠٥. [٢٥]

لقــد كان التمويل المخصص لقطاع الموارد المائية والصحة االعامة موجهاً نحو مشاريع المياه الصالحة للشرب – ٦٥,٣%–٦٩,٨% من أموال القطاع. وتمثل مشاريع الموارد المائية والنظافة العامة ٢٧,٩%–٣٣,٥% من تمويل القطاع. وتشكل المشاريع الأخرى في القطاع نسباً أصغر مادياً من الأموال المخصصة – أقل من ٢,٣%. ويبــين الشــكل ٦–٨ مخصصات القطاعات الفرعية داخل قطاع الموارد المائية والنظافة العامة. وقد تراجعت مخصصــات القطاع من أموال صندوق إغاثة العراق بنسبة ٤٨,١% ما بين كانون الثاني/يناير ٢٤٤ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ بسبب الطلب لإعادة برمجة الأموال.

قطاع المياه والصحة العامة

التخصيصات المالية للقطاع

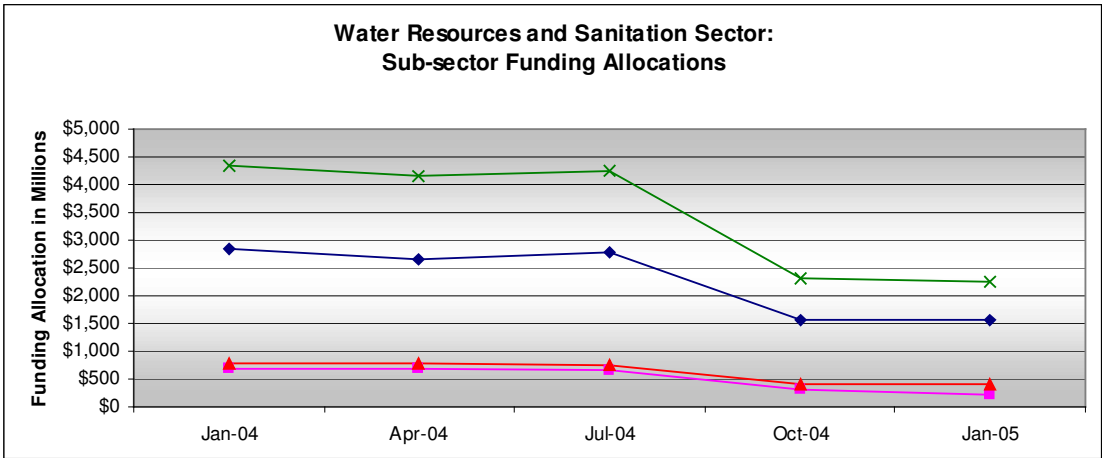

الشكل ٦-٨

القضاء والسلامة العامة

الجهـــود المـــبذولة لتعزيـــز المجـــتمع المدني والسلامة العامة هي مهمة قطاع القضاء والسلامة العامة. وبعد مـــراجعة خطـــة الإنفـــاق الاستراتيجية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ نمت حصة هذا القطاع من مخصصات أموال صـــندوق إغاثة العراق إلى المرتبة الرابعة من حيث الكبر. ويمثل قطاع القضاء والسلامة العامة الآن ١٠,٦% مـــن مجموع مخصصات صندوق إغاثة العراق كما في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ – زيادة بنسبة ٣٢,٣% عن نفس الفترة من السنة الماضية.

وتشـــكل نشـــاطات بـــناء الدولة، وهي محط تركيز جهود ضخمة استعداداً للانتخابات العراقية المقررة في ٣٠ كانـــون الثاني/يناير ٢٠٠٥، نسبة ٧٩,٧% من الزيادة في المخصصات خلال السنة الماضية. المخصصات في فترة التقرير والتي جاءت نتيجة لاستراتيجية بعثة الولايات المتحدة في العراق "لدعم جهود العراق لتصبح دولة تجري انتخابات قانونية وشفافة ولديها مؤسسات ديمقراطية"، كانت موجهة إلى:

- برامج إدارة الحكم المحلي
- دعم الحكم الذاتي العراقي
- برامج دعم الانتخابات وتثقيف الناخبين
- ضمان انتخابات قانونية
- المجتمع المدني وبرامج الإعلام
- برامج بناء قدرات المؤسسات الديمقراطية

بالإضافة إلى هذا وخلال فترة التقرير هذه، تم البدء في برامج قطاع القضاء والسلامة العامة التالية:

- برامج حماية الشهود
- تدريب المدققين
- تطوير نظام العقوبات
- تحسين المرافق
- التدريب على سلطة القانون
- تطوير البنية التحتية الديمقراطية للنساء

- الإدارة المالية وعمليات إعداد الميزانيات
- مشاريع تطويرية ترتكز على المجتمع المحلي بما فيها تلك التي تهدف إلى تطوير البنية التحتية

وهناك برنامج قضاء وسلامة عامة آخر، وهو شبكة المستجيبين الأوائل المتقدمة، والذي حدد موعد إتمامه في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ حسب ما جاء في موجز لمكتب المشاريع والعقود في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ موجه لسكرتير الجيش. ويقوم هذا البرنامج ببناء نظام اتصالات راديو على مستوى البلد للشرطة العراقية وعمال الطوارئ. هذا المشروع بكلفة ١٩٨,٣ مليون دولار أميركي هو مكون رئيسي لإسناد الاستجابة السريعة لموظفي تطبيق القانون والأمن.

البنية التحتية للنفط

النفط هو المورد الذي يحدد الطاقة الاقتصادية العراقية الكامنة. إن استغلال احتياطات البلد من النفط وتحويلها إلى دخل هو عامل رئيسي لنجاح إعادة إعمار الدولة ونجاحها الاقتصادي في المدى القريب. لم يتأثر تخصيص ٩,٢% من أموال صندوق إغاثة العراق لدعم بنية النفط التحتية في البلد بعملية إعادة التخصيص البين-قطاعي.

ولأن النفط مهم جداً لتقدم المجتمع المدني وإدارة الحكم في العراق فقد أصبحت البنية التحتية الهدف المفضل للمتمردين المسلحين.[٢٧] وفي حين بقي إنتاج وتصدير النفط الإجمالي ثابتاً نسبياً على مدى السنة الماضية (مع أنه تراجع عن المستويات التي كانت متوقعة في كل من الإنتاج وقيمة الصادرات) فقد وقعت البنية التحتية ضحية لاعتداءات منتظمة ومتكررة. وقد أشار محللون من الحكومة الأميركية إلى وجود استراتيجية على ما يبدو لوقف تدفق النفط الخام قبل تصفيته ولقطع إمدادات الوقود المصفى عن بغداد حسب ما ورد في تقرير القسم ٢٢٠٧ في ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.

ويظهر الدعم الموجه لقطاع النفط في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ في التنسيق القوي للمشاريع الممولة من صندوق إغاثة العراق ووزارة النفط العراقية، وهي:

- إصلاح وتحسين المرافق والبنية التحتية للشبكة وعمليات الاستخراج
- معالجة متطلبات الاستجابة الطارئة

وهناك العديد من معامل فصل الغاز عن النفط، ومشاريع تحويل غاز النفط إلى سائل ومشاريع توزيع الوقود المصفى، التي جرى إعطاؤها التأكيد النهائي والتي يتوقع أن تبدأ في العمل في أول ٢٠٠٥. ولدعم هذه الجهود فقد تم إعادة برمجة ٤٥٠ مليون دولار أميركي (٢٦,٥% من مجموع القطاع) والتي كانت قد خصصت في السابق لشراء اللوازم الطارئة من مشتقات النفط المصفى، لدعم البنية التحتية للنفط.

النقل والاتصالات

لا يــزال الكثير من المشاريع التي تهدف إلى تعزيز أنظمة الطيران والبحرية والسكك الحديدية والبريد في البلد جاريــة – ٢,٨% من مخصصات صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق كما في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. وقد أدت التعديلات الأخيرة في المخصصات من داخل وخارج القطاع إلى خفض التمويل لقطاع إعادة تأهيل وإصلاح سكك الحديد الفرعي بنسبة ٨,٦% وخفض التمويل لنظام الاتصالات العراقي بمعدل ٤٨,٩%.

وهــناك نشــاط جديد ممول بمبلغ ٧٠ مليون دولار أميركي والذي سيعمل على إنشاء شبكة ألياف بصرية لدعم أنظمــة القيادة والتحكم لكل من صناعتي الكهرباء والسكك الحديدية – ١٣,٦% من موارد القطاع. وفي خلال فترة التقرير الأخيرة تم عطاء هذا المشروع بموجب عقد "تسليم غير محدد – كمية غير محددة" قائم.

وقــد تم تخصيص زيادة بمبلغ ٥ مليون دولار لإعادة تأهيل الميناء في أم قصر – ١٢,٥% من موارد القطاع. فقد ورد بأن حركة السفن في ازدياد في حين تستمر أعمال رفع الطمي من الميناء ويتم تركيب الروافع المتنقلة ومراسي رو–رو وغيرها من المعدات البحرية.

وكجــزء مــن العملــية المستمرة لإعادة تأهيل المطارات في بغداد والبصرة والموصل، يتم حالياً تركيب معدات الملاحــة والمســاعدات البصرية وتدريب مراقبين جدد لحركة الطيران. كذلك استمرت عملية إعادة تأهيل نظام السكك الحديدية وإعادة تجهيز المحطات وشراء قطع الغيار خلال الفترة الأخيرة بغض النظر عن "التأثير الكبير للعصيان المسلح على قطاع السكك الحديدية".[٢٨]

تطوير العمالة في القطاع الخاص

لتحفيز خلق فرص العمل التي تتطلب عمالة كبيرة ولتشجيع تخفيف المديونية العراقية تلقى قطاع تطوير العمالة فــي القطاع الخاص مبالغ كبيرة من أموال صندوق إغاثة العراق التي أعيد تخصيصها والتي نتجت عن إعادة البرمجة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. ولغاية كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، كانت مخصصات القطاع بنسبة ٤,٦% من موارد صندوق إغاثة العراق تساوي ٦٥٩ مليون دولار أميركي، أي ٣٥٨,٢% زيادة عما كانت علية خلال نفس الفترة من السنة الماضية. وبعد المراجعة الاستراتيجية التي أعادت تخصيص ٢٨٦ مليون دولار، أشارت الــوكالة الأميــركية للتنمية الدولية بأنه من المتوقع أن تصل العمالة العراقية في المدى القريب في المجتمعات والمــدن المعرضة للمخاطر أعلاها إلى ٣٨ ألف. بالإضافة إلى هذا فقد أسست إعادة برمجة ٣٦٠ مليون دولار لدعم تخفيف الدين العراقي المستحق للولايات المتحدة قاعدة لدول نادي باريس التسعة عشر لإعفاء ٨٠% من الدين العراقي.

التعليم واللاجئون وحقوق الإنسان وإدارة الحكم

لقــد تحققت نشاطات كبيرة في قطاع التعليم واللاجئين وحقوق الإنسان وإدارة الحكم خلال فترة التقرير هذه في طلــيعة الانــتخابات المقررة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. فالقطاع الذي يمثل ٢,١% من أموال صندوق إغاثة العراق كما في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، قد تلقى زيادة إجمالية بنسبة ٣٥,٤% من المخصصات منذ نفس الفترة مــن العام السابق. وقد قدمت المراجعة الاستراتيجية مبلغ ٤٠ مليون دولار إضافياً لمبادرات إدارة الحكم و ٧٠ مليون دولار لدعم الأشخاص المهجرين داخلياً. وقد شهدت كل من هاتين الفئتين في القطاع عمليات كبيرة جارية في الربع الأخير تحضيراً للانتخابات العراقية في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، وكنتيجة لعملية الإخلاء واسعة النطاق لمدينة الفلوجة.

تم تمويل النشاطات التالية في التحضير للانتخابات العراقية:

- تدريب مراقبي الانتخابات المحليين
- برامج ومعلومات تسجيل الناخبين
- الإرشاد وأنواع دعم أخرى للأحزاب ذات التوجهات الديمقراطية
- استبيانات الرأي

القطاعات الأخرى

لغاية كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ شكلت القطاعات التالية ٧,٤% من مخصصات صندوق إغاثة العراق:

- الرعاية الصحية
- الطرق والجسور والإنشاءات
- الإدارة

وخــلال فتــرة التقريــر للــربع، بدأت عملية إنشاء مستشفى أطفال وطني في البصرة. كذلك شهد قطاع الطرق والجســور والإنشــاءات انســحاب المتعاقد الأساسي لتصميم وبناء الطرق من العراق بسبب المخاوف المتعلقة بســلامة الموظفــين وأمــن الموقع كما أشارت التقارير. وقد أشار تقرير القسم ٢٢٠٧ في ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ بأنه قد جرى "وقف قدرة المتعاقد الأساسي على الحركة" وأنه قد حصل تغيير في القطاع "لمصلحة برنامج تعاقدي محلي مباشر".[٢٩]

تطوير نظام المفتش العام العراقي

بتوجــيه مــن الأمــر ٥٧ الخــاص بســلطة الائــتلاف المؤقتة، تم تأسيس نظام المفتش العام العراقي في شهر شــباط/فبرايــر ٢٠٠٤ والذي لا يزال مستمراً في التطور. والآن لدى جميع الوزارات العراقية الستة وعشرين مكاتــب مفتش عام بالإضافة إلى مدينة بغداد والبنك المركزي العراقي ووزارة الشؤون الدينية. وخلال هذا الربع

ركــز المفتشــون العامون العراقيون جهودهم على بناء كوادرهم الوظيفية وتحسين قدراتهم على إجراء التدقيقات والتفتيش والتحقيقات.

وقــد ســاعد المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (المفتش الخاص) المفتشين العامين على تطوير كوادرهم بــتقديم استشارات تتعلق بالتدريب الفني وبتنسيق برامج التدريب المصممة خصيصاً في الإدارة والقيادة والتدقيق والتفتــيش والتحقــيق. وخلال شهري تشرين الثاني/نوفمبر وكانون أول/ديسمبر ٢٠٠٤ أتم أكثر من ٦٤٠ مدققا ومفتشــا ومحققا عراقيا من نظام المفتشين العامين والمجلس العراقي الأعلى للتدقيق دورات على مدى أسبوع في القاهرة بمصر.

كذلك في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ حضر كافة المفتشين العامين العراقيين وكافة كبار المسؤولين في المجلس العراقــي الأعلى للتدقيق ثلاثة أسابيع من دورات خاصة حول القيادة وتدريب الإدارة في مصر والمملكة المتحدة. وهــذه البــرامج الإشرافية على المستوى العالي التي تم تنسيقها من قبل المفتش الخاص قد جرى تصميمها لتعليم المفتشــين العامين أساليب القيادة والإدارة الحديثة والمقاييس والأدوات. وفي أواخر تشرين الثاني/نوفمبر وأوائل كانــون أول/ديســمبر قــام المفتش الخاص بتنسيق رحلتين إلى الولايات المتحدة لرئيس المجلس العراقي الأعلى للتدقيق و ١٢ من كبار مديري التدقيق التابعين له.

ويجــتمع المفتشــون العامون مرة كل أسبوعين وقد قاموا بوضع لجان لتجري الأبحاث حول قضايا محددة والتي تعود بالفائدة على كافة مجموعة المفتشين العامين. وهم يعملون حالياً على توثيق صلتهم مع رئيس لجنة الاستقامة العامــة ورئــيس المجلس العراقي الأعلى للتدقيق. وقد أعلن رئيس لجنة الاستقامة العامة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ عن تشكيل لجنة مراجعة البرامج للإشراف على تطوير أكاديمية إدارة الحكم النظامية.

قراءات إضافية

لمزيد من التفاصيل حول نشاطات إعادة الإعمار العراقي، راجع تقرير ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ لقسم ٢٢٠٧ التابع لوزارة الخارجية. ويمكن العثور على هذه الوثيقة على الموقع:
http://www.state.gov/m/rm/rls/2207/jan2005/pdf/

التقارير السابقة للقسم ٢٢٠٧ موجودة في أرشيف مكتب الإدارة والميزانية على الموقع:
http://www.whitehouse.gov/omb/legislative/

تقريــر الوضــع الأســبوعي في العراق في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ مشمول في هذا التقرير كملحق (م). ويمكن معاينة تقرير الوضع الأسبوعي على الموقع:
http://www.export.gov/iraq/bus_climate/

تنشـــر الـــوكالة الأميـــركية للتنمية الدولية ما لديها من المستجدات الأسبوعية المتعلقة بإعادة إعمار العراق على الموقع:

http://www.usaid.gov/iraq/

ينشر مكتب المشاريع والعقود المستجدات حول بدايات مشاريع إعادة الإعمار والعمالة العراقية على الموقع:

http://www.rebuilding-iraq.net/

الموجز الأسبوعي في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ لمكتب المشاريع والعقود الموجه لسكرتير الجيش مشمول في هذا التقرير كملحق (ل).

٧. مصادر واستعمالات التمويل لإغاثة وإعادة إعمار العراق

نظرة عامة

المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (المفتش الخاص) مطالب بمقتضى القانون أن يعد التقارير حول استعمالات الأموال في إغاثة وإعادة إعمار العراق. وقد قدر مكتب الميزانية التابع للكونغرس الأميركي تكلفة إغاثة وإعادة إعمار العراق في المدى المتوسط بمبلغ يتراوح ما بين ٥٠ إلى ١٠٠ مليار دولار أميركي. ولغاية ٣١ كانون أول/ديسمبر ٢٠٠٤ تم تقديم ما يعادل ٦٠,٣ مليار دولار لإغاثة وإعادة إعمار العراق من الأموال المعتمدة من الولايات المتحدة والأموال العراقية وأموال ساهمت فيها الدول المانحة:

- الأموال المعتمدة من الولايات المتحدة: ٢٤,١ مليار دولار أميركي استعملت بشكل أساسي لإعادة إعمار العراق.
- الأموال العراقية: ٣٢,٨ مليار استعملت بشكل أساسي في العمليات اليومية للحكومة العراقية وأيضاً في مشاريع إعادة الإعمار وإغاثة الشعب العراقي.
- أموال المانحين: ٣,٤ مليار دولار من مساهمات والتزامات جادة من قبل الدول المانحة والمنظمات الدولية (٨٤٩ مليون دولار مساعدات إنسانية، و ٢,٦ مليار دولار من أل ١٣,٥ مليار دولار التي تعهد بها المانحون في مؤتمر مدريد للمانحين الدوليين لإعادة إعمار العراق).

ويقدم الشكل ٧–١ نظرة عامة لمصادر الأموال.

الأموال المعتمدة من الولايات المتحدة

لقد اعتمدت الولايات المتحدة ٢٤,١ مليار دولار من أجل إغاثة وإعادة إعمار العراق. ولغاية ٣١ كانون أول/ديسمبر ٢٠٠٤ تم تخصيص ما يعادل ١٥,٩ مليار دولار (٦٥%) وتم صرف ٦,٨ مليار دولار (٢٨%). وتشمل الـ ٦,٨ مليار دولار من النفقات على إعادة تأهيل البنية التحتية والأمن والخدمات الاجتماعية وسلطة الائتلاف المؤقتة وعمليات مكتب إدارة إعادة إعمار العراق، ومبادرات إدارة الحكم والإغاثة والإدارة.

وقد اعتمد الكونغرس الأموال لإعادة إعمار العراق في قانونين للاعتمادات التكميلية، ومؤخراً في قانون الاعتمادات الدفاعية للسنة المالية ٢٠٠٥:

- القانون العام ١٠٨–١١، قانون الاعتمادات التكميلية الحربية الطارئة لعام ٢٠٠٣
- القانون العام ١٠٨–١٠٦، قانون الاعتمادات التكميلية الطارئة للدفاع ولإعادة إعمار العراق وأفغانستان لعام ٢٠٠٤.

- القانون العام ١٠٨-٢٨٧، قانون الاعتمادات الدفاعية للسنة المالية ٢٠٠٥

مصـــادر الـــتمويل لإغاثـــة وإعـــادة إعمار العراق كما في ٣١ كانون أول/ديسمبر ٢٠٠٤ (بملايين الدولارات الأميركية)

الأموال الأميركية المعتمدة **٢٤,١ مليار دولار**	**الأموال العراقية** **٣٢,٨ مليار دولار**	**أمـــوال المانحـــين والمســـاعدات الإنسانية ٣,٤ مليار دولار**
القانون العام ١٠٨-١١ (نيسان/أبريل ٢٠٠٣) ▪ صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (٢٤٧٥ مليون) ▪ صندوق معالجة الأخطار التي تتعرض لها الموارد الطبيعية (٨٠٢) ▪ العمليات التشغيلية لسلطة الائتلاف (٥٧٣) ▪ جيش العراق الجديد (٥١) **أخرى غير صندوق إغاثة العراق** ▪ برامج الوكالة الأميركية للتنمية الدولية ([1]٤١٢) ▪ وزارة الخارجية (٦٦)	**الأموال المتحفظ عليها** ▪ من الأموال المجمدة (١٧٢٤)	**تعهدات المانحين (١٣٥٨٩)** الدعم المتعهد به من القروض والمنح لإعادة إعمار العراق
القانون العام ١٠٨-١٠٦ (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣) ▪ صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (١٨٤٣٩) ▪ العمليات التشغيلية لسلطة الائتلاف/مكتب المفتش الخاص (٨٤٤) ▪ مكتب إدارة إعادة إعمار العراق ([2]١٢٩) ▪ برنامج الاستجابة الطارئة للقادة ([3]١٤٠)	**الأموال المصادرة** ▪ النقد والممتلكات المصادرة (٩٢٧)	**التعهدات الثابتة والإبداعات أو التبرعات** ▪ المساعدات الثنائية (١١٢٠) ▪ المساعدات الطارئة لما بعد النزاع من صندوق النقد الدولي (٤٣٦) ▪ التعهدات لتسهيلات صندوق إعادة إعمار العراق الدولي (١٠٥٨) ▪ الإيداعات في تسهيلات صندوق إعادة إعمار العراق الدولي ([6]١٠١٤)
القانون العام ١٠٨-٢٨٧ (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤) ▪ برنامج الاستجابة الطارئة للقادة	**صندوق تنمية العراق (٣٠١٠٠[5])** ▪ عوائد النفط ▪ النفط مقابل الغذاء (توقف)	**المساعدات الإنسانية (٨٤٩)**

(٤٢١٨)	▪ الأموال المستردة	

[١] تمويل من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية من صندوق حرية العراق بالإضافة إلى ١٨١٨ مليون من تسهيلات صندوق إعادة إعمار العراق الدولي للسنة المالية ٢٠٠٣.

[٢] يضيف مكتب إدارة إعادة إعمار العراق مبلغ ٢٣,٧ مليون لمتطلبات إعداد التقارير

[٣] كما في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥

[٤] كما في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥

[٥] كما في ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥

[٦] من الأمم المتحدة كما في ٣١ كانون أول/ديسمبر ٢٠٠٤؛ من البنك الدولي كما في كما في ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥

الشكل ٧-١

القانون العام ١٠٨-١١

أوجد القانون ١٠٨-١١ صندوق معالجة الأخطار التي تتعرض لها الموارد الطبيعية، وصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، وصندوق حرية العراق

وقد أسس القانون صندوق معالجة الأخطار التي تتعرض لها الموارد الطبيعية "من أجل النفقات الضرورية في العراق وحواليه لمعالجة مكافحة الحرائق الطارئة وإصلاح الضرر الذي يصيب مرافق النفط والبنية التحتية المتعلقة به والمحافظة على قدرة التوزيع." ولغاية ٣١ كانون أول/ديسمبر ٢٠٠٤ تم اعتماد ٨٠٢ مليون دولار من أموال صندوق معالجة الأخطار في حين جرى تخصيص مبلغ ٨٠٠,٦ مليون دولار وإنفاق ٦٧٤ مليون دولار. لمزيد من المعلومات، راجع الجدول ٧-١.

القانون العام ١٠٨-١١ أسس صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق ١ "من أجل النفقات الضرورية للمساعدات الإنسانية في/وحول العراق ولتنفيذ الغاية من قانون المساعدات الأجنبية لعام ١٩٦١ لإعادة تأهيل وإعمار العراق." ولغاية ٣١ كانون أول/يناير ٢٠٠٤ اعتمد مكتب الإدارة والميزانية ١٠٠% من الـ ٢,٤٧٥ مليار دولار، وهي من أموال صندوق إغاثة العراق ١، ما بين الوكالة الأميركية للتنمية الدولية ووزارة الدفاع ووزارة الخارجية ووزارة الخزانة. ولغاية ٣١ كانون أول/يناير ٢٠٠٤، تم تخصيص ٢,٤٧٣ مليار دولار (٩٩%) من أل ٢,٤٧٥ مليار دولار في صندوق إغاثة العراق ١ (بما فيها ١,٨ مليون دولار أميركي ألغي تخصيصها من مجموع ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤)، وتم إنفاق ٢,٠١٧ مليار دولار (٨١%). وكانت الأموال من القانون العام ١٠٨-١١ متوفرة للتخصيص لغاية ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤.

- يبين الجدول ٧-١ وضع أموال الاعتمادات التكميلية الخاصة بالقانون العام ١٠٨-١١ المتعلقة بإغاثة وإعادة إعمار العراق.
- ويبين الجدول ٧-٢ وضع التمويل الخاص بالقانون العام ١٠٨-١١ حسب البرنامج وحسب الأهداف الاستراتيجية للوكالة الأميركية للتنمية الدولية لأموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق ١.

- ويبين الجدول ٧-٣ وضع التمويل الخاص بالقانون العام ١٠٨-١١ حسب البرنامج وحسب الأهداف الاستراتيجية للوكالة الأميركية للتنمية الدولية لأموال صندوق معالجة الأخطار التي تتعرض لها الموارد الطبيعية والأموال من غير صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق ١.

كذلك أسس القانون العام ١٠٨-١١ صندوق حرية العراق "للنفقات الإضافية للعمليات العسكرية الجارية في العراق ... وعمليات إيجاد حالة استقرار ... ولتكاليف أخرى". وقد تم استعمال هذه الأموال لتوفير النفقات التشغيلية لسلطة الائتلاف المؤقتة، و ٣٠٠ مليون دولار جرى تحويلها إلى صندوق معالجة الأخطار التي تتعرض لها الموارد الطبيعية. وقدمت أقسام أخرى من القانون التمويل لنشاطات إغاثة وإعادة إعمار إضافية خاصة بوزارة الخارجية (٦٦ مليون دولار) وللوكالة الأميركية للتنمية الدولية (٤١٢ مليون دولار).

وضع الاعتمادات التكميلية – القانون العام ١٠٨-١١ كما في ٣١ كانون أول/ديسمبر ٢٠٠٤ (بالملايين)				
المصدر	**الوكالة**	**المعتمدة**	**الملزمة**	**المصروفة**
صندوق معالجة الأخطار التي تتعرض لها الموارد الطبيعية	**وزارة الدفاع**	**$802.0**	**$800.6**	**$674.2**
صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق	الوكالة الأميركية للتنمية الدولية	1,818.6	1,818.5	1,464.0
	صندوق إغاثة العراق ١ – وزارة الدفاع	518.3	518.3	458.6
	وزارة الخارجية	125.4	125.4	90.1
	الخزانة	6.0	6.0	4.2
	الوكالة الأميركية للتجارة والتنمية	5.0	5.0	1.0
	المجموع الفرعي	***2,473.3***	***2,473.2***	***2,017.9***
غير صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق – القانون العام ١٠٨-١١	الوكالة الأميركية للتنمية الدولية	412.2	410.7	381.0
	وزارة الخارجية	66.0	66.0	50.0
	لمجموع الفرعي	***478.2***	***476.7***	***431.0***
صندوق حرية العراق	العمليات التشغيلية لسلطة الائتلاف	573.7	573.6	484.7

	جيش العراق الجديد	51.1	51.1	49.6
	المجموع الفرعي	***624.8***	***624.7***	***534.3***
المجموع		**$4,378.3**	**$4,375.2**	**$3,657.4**
ملاحظة: البيانات لم تراجع أو تدقق رسمياً				

الجدول ٧-١

كذلك قدم القانون التمويل للعمليات اليومية لسلطة الائتلاف المؤقتة ولغاية اعتماد القانون العام ١٠٦-١٠٦ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣. ومع أن سلطة الائتلاف المؤقتة توقفت عن العمل في ٢٨ حزيران/يونيو ٢٠٠٤، فإن الالتزامات المتعلقة بالدفعات التعاقدية المستحقة الناشئة عن العقود التي منحتها سلطة الائتلاف خلال فترة عملهـــا لا تزال تؤدى. وفي نهاية السنة المالية جرى تعديل المجموع للمبالغ التي تم التصريح بها وتخصيصها لسلطة الائتلاف.

ومعظـــم الأمـــوال التـــي تم تخصيصها في القانون ١٠٨-١١ (٥٥%) جرى استعمالها في إعادة تأهيل البنية التحتـــية العـــراقية – إنتاج النفط وتوليد الكهرباء بشكل أساسي. الاستعمالات الأخرى الرئيسية شملت الإغاثة، ومبادرات إدارة الحكم ، والخدمات الصحية والاجتماعية.

وضـــع أمـــوال صـــندوق إغاثـــة العراق ١ – القانون العام ١٠٨-١١ حسب البرنامج وحسب الأهداف الاستراتيجية للوكالة الأميركية للتنمية الدولية كما في ٣١ كانون أول/ديسمبر ٢٠٠٤ (بالملايين)

الوكالة	اسم البرنامج	المعتمد	الملزم	المصروف
أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق ١				
الوكالة الأميركية للتنمية الدولية	إعادة تأهيل البنية التحتية الأساسية	$1,124.3	$1,124.3	$838.4
	تحسين الفعالية والمحاسبة الحكومية	174.7	174.7	174.7
	المساعدة الغذائية: مكتب الغذاء مقابل السلام	160.0	160.0	122.8
	دعـــم التعلـــيم والصـــحة والخـــدمات الاجتماعية	118.5	118.5	102.7
	الإغاثـــة: مكـــتب مساعدات الكوارث الأجنبية	72.2	72.2	64.1
	مكتب مبادرات الانتقال	70.0	69.9	67.0
	زيادة الفرص الاقتصادية	65.9	65.9	63.1
	دعم وتطوير البرنامج لمنطقة الخليج	18.0	18.0	17.4
	النفقات الإدارية	15.0	15.0	13.8

	لمجموع الفرعي	*1,818.6*	*1,818.5*	*1,464.0*
وزارة الدفاع	إعادة تأهيل الكهرباء العراقية	300.0	300.0	299.5
	إعادة تأهيل النفط العراقي	166.0	166.0	158.3
	شبكة أول المستجيبين	52.3	52.3	0.8
	لمجموع الفرعي	*518.3*	*518.3*	*458.6*
وزارة الخارجية	برامج الشرطة/السجون	61.5	61.5	37.5
	جهود الإغاثة	27.0	27.0	19.9
	تطبيق القانون	24.6	24.6	20.4
	إزالة الألغام	12.3	12.3	12.3
	لمجموع الفرعي	*125.4*	*125.4*	*90.1*
الخزانة	المساعدات الفنية	6.0	6.0	4.2
	لمجموع الفرعي	*6.0*	*6.0*	*4.2*
الوكالة الأميركية للتجارة والتنمية	المساعدة الفنية والتدريب الفني	5.0	5.0	1.0
	لمجموع الفرعي	*5.0*	*5.0*	*1.0*
مجموع أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق ١		**$2,473.3**	**$2,473.2**	**$2,017.9**
ملاحظة: البيانات لم تراجع أو تدقق رسمياً				

وضع أموال صندوق معالجة الأخطار التي تتعرض لها الموارد الطبيعية – القانون العام ١٠٨-١١، والأموال من غير صندوق إغاثة العراق ١ حسب البرنامج وحسب الأهداف الاستراتيجية للوكالة الأميركية للتنمية الدولية كما في ٣١ كانون أول/ديسمبر ٢٠٠٤ (بالملايين)

الوكالة	اسم البرنامج	المعتمد	الملزم	المصروف
أموال صندوق معالجة الأخطار التي تتعرض لها الموارد الطبيعية				
وزارة الدفاع	إعادة تأهيل النفط العراقي	$802.0	$800.6	$674.2
مجموع أموال صندوق معالجة الأخطار التي تتعرض لها الموارد الطبيعية		**$802.0**	**$800.6**	**$674.2**
الأموال من غير صندوق إغاثة العراق ١				
الوكالة الأميركية للتنمية الدولية	المساعدة الغذائية: مكتب الغذاء مقابل السلام	$138.2	$136.8	$114.0
	الوكالة الأميركية للتنمية الدولية [أ]	106.8	106.8	106.8
	إعادة تأهيل البنية التحتية الأساسية	51.6	51.6	51.6
	دعم التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية	34.0	34	33.1
	الإغاثة: مكتب مساعدات الكوارث الأجنبية	33.4	33.3	30.4
	النفقات التشغيلية	23.8	23.8	20.8

	دعم وتطوير البرنامج لمنطقة الخليج	10.5	10.5	10.4
	تحسين الفعالية والمحاسبة الحكومية	8.9	8.9	8.9
	زيادة الفرص الاقتصادية	5.0	5.0	5.0
	المجموع الفرعي	*412.2*	*410.7*	*381.0*
وزارة الخارجية	دعم الائتلاف	66.0	66.0	50.0
	المجموع الفرعي	*66.0*	*66.0*	*50.0*
مجموع الأموال من غير صندوق إغاثة العراق ١		**$478.2**	**$476.7**	**$431.0**

[١] الأمـــوال التي اعتمدت لوزارة الزراعة الأميركية ثم حولت إلى الوكالة الأميركية للتنمية الدولية. ملاحظة: البيانات لم تراجع أو تدقق رسمياً

الجدول ٧-٢

القانون العام ١٠٨-١٠٦

اعـتمد القانـون العـام ١٠٨-١٠٦ ١٨,٤ ملـيار دولار لنشاطات الإغاثة وإعادة الإعمار في العراق وأسس صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق ٢. وهذه الأموال متوفرة للتخصيص لغاية ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦.

وبالإضـافة إلى تأسيس صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق ٢، أجاز القانون مبلغ ٩٨٣ مليون دولار لعمليات سـلطة الائـتلاف المؤقتة بما فيها ٧٥ مليونا للمفتش العام لسلطة الائتلاف و٥٠ مليونا لدعم متطلبات إعداد التقاريـر الخاصـة بسلطة الائتلاف. وبعد أن توقفت سلطة الائتلاف المؤقتة عن العمل في ٢٨ حزيران/يونيو ٢٠٠٤ تم تحويل ١٠٥,٧٥ مليون دولار أميركي إلى صندوق وزارة الخارجية لتمويل العمليات التشغيلية لبعثة الولايات المتحدة في العراق، بما فيها مكتب إدارة إعادة إعمار العراق. كذلك أجاز القانون استعمال ١٨٠ مليون دولار مـن أمـوال التشـغيل والصـيانة التابعة لوزارة الدفاع في برنامج الاستجابة الطارئة للقادة في العراق وأفغانسـتان. وقـد خصصـت وزارة الـدفاع ١٤٠ مليون دولار من الـ ١٨٠ مليون دولار لنشاطات برنامج الاسـتجابة الطارئة في العراق. ولغاية ٣١ كانون أول/ديسمبر ٢٠٠٤، تم إلزام ١٣٨,٦ مليون دولار (٩٩%) مـن أل ١٤٠ مليون المخصصة لبرنامج الاستجابة الطارئة في العراق وإنفاق ١٠٨,١ مليون دولار (٧٨%). ويمثل الجدول ٧-٤ نظرة عامة محدثة على الأموال المتعلقة بالقانون العام ١٠٨-١٠٦.

وضع التمويل التكميلي لإعادة إعمار العراق – القانون العام ١٠٨-١٠٦ كما في ٣١ كانون أول/ديسمبر ٢٠٠٤

المصدر	المعتمد	المخصص	المتعهد به	الملزم	المصروف
صندوق إغاثة العراق ٢	$18,439.0	$16,602.0	$13,950.0	$10,371.0	$2,421.0
سلطة الائتلاف –	843.8	843.8	843.7	790.9	599.8

العمليات التشغيلية / مكتب المفتش الخاص					
تحويل من مكتب إدارة إعادة إعمار العراق[أ]	129.5	129.5	129.5	104.9	61.0
المجموع	**$19,412.3**	**$17,575.3**	**$14,923.2**	**$11,266.8**	**$3,081.8**
ملاحظة: البيانات لم تراجع أو تدقق رسمياً. [أ] تتضمن ٢٣,٧ مليون لمتطلبات إعداد التقرير					

الجدول ٧-٤

صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق ٢

تـــم تقسيم اعتمادات صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق ٢ والبالغة ١٨,٤ مليار دولار أميركي بين ١١ قطاعاً بـــناء علـــى طلب سلطة الائتلاف المؤقتة للتمويل التكميلي والذي وضع في تشرين أول/أكتوبر ٢٠٠٣. وتلزم موافقة الكونغرس للقيام بتغييرات في مخصصات القطاع هذه خارج نطاق الحدود المقررة.

إعادة البرمجة في كانون أول/ديسمبر ٢٠٠٤

بـــدأت وزارة الخارجية في كانون أول/ديسمبر ٢٠٠٤ بإعادة برمجة وإعادة تخصيص مبلغ ٤٥٧ مليون دولار إضافي من أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق ٢ لتلبية الحاجات في المدى القريب. وحسب ما جاء في تقريـــر القســـم ٢٢٠٧ فـــي ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، كان القصد من هذا التغيير معالجة احتياجات الأمد القـــريب فـــي قطاع الكهرباء (٢١١ مليون دولار) ولإعادة ربط الخدمات الأساسية في النجف وسامراء ومدينة الصدر والفلوجة (٢٤٦ مليون دولار). وفي ٢٧ كانون أول/ديسمبر ٢٠٠٤ أعلمت وزارة الخارجية الكونغرس عـــن مـــبلغ ١٧٠ مليون دولار والذي يخضع لمتطلبات إعلام الكونغرس. ويقدم الجدول ٧-٥ نظرة عامة على إعادة التخصيص والبرمجة في كانون أول/ديسمبر ٢٠٠٤.

وحســـب البيانات التي قدمها مكتب المشاريع والعقود العراقي إلى المفتش الخاص، ألغيت محطة توليد الحارثة كمـــا ألغـــي تطويـــر كـــان قـــد خطط له وأجزاء من مشروعين آخرين لتوفير مبلغ ٢١١ مليون دولار وإعادة تخصيصه إلى قطاع الكهرباء. فيما يلي المجالات التي تلقت الأموال التي أعيد تخصيصها:

- ٥٩,٦% من الأموال التي أعيد تخصيصها لقطاع الكهرباء سوف تعالج تكاليف مشاريع التوليد والتحويل التي هي في ارتفاع مستمر.
- ٢٣,٧% من التغييرات سوف تمول برنامج الاستجابة السريعة لإيجاد الاستقرار في توليد الكهرباء
- ١٦,٦% من التغييرات ستمول متطلبات قطع الغيار

وتوضـــح نظرة عامة على إعادة برمجة وتخصيص مبلغ الـــ ٢٤٦ مليون دولار لمبادرة إعادة الإعمار ما بعد المعارك التركيز الحاصل على المشاريع قصيرة المدى في المناطق التي كانت قد تعرضت لمخاطر كبيرة بسبب المعارك بين المسلحين وقوات الأمن.

إعادة برمجة وتخصيص أموال صندوق إغاثة العراق ٢ في كانون أول/ديسمبر ٢٠٠٤		
الأهداف	**المبلغ**	**التحويل**
تعديل تكلفة المشروع والاحتياجات الطارئة		
تعديلات تكلفة المشروع (توليد الكهرباء)	$125,529,481	داخل القطاع
الاستجابة السريعة	50,000,000	داخل القطاع
قطع الغيار (التوليد)	35,000,000	داخل القطاع
المجموع الفرعي	*$210,529,481*	
إعادة الإعمار ما بعد المعارك		داخل القطاع/قطاع خارجي
مدينة الصدر (كهرباء)	$121,420,300	
النجف (كهرباء وماء وصحة)	55,000,000	داخل القطاع/قطاع خارجي
سامراء (كهرباء وماء وصحة)	38,820,500	داخل القطاع
الفلوجة (كهرباء وماء وصحة)	31,000,000	داخل القطاع/قطاع خارجي
المجموع الفرعي	*$246,240,800*	
المجموع لإعادة برمجة كانون أول/ديسمبر ٢٠٠٤	**$456,770,281**	
ملاحظة: البيانات لم تراجع أو تدقق رسمياً. المصدر: مكتب المشاريع والعقود العراقي		

الجدول ٧-٥

يبـــين الجدول ٧-٦ المجاميع الجديدة مع الالتزامات المقابلة لها والمخصصات والنفقات لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق ٢. وقد تم اعتماد ما يقارب من ٩,٤ مليار دولار أميركي (٥١,٢%) من الأموال لمشاريع إعادة الإعمار و ٧,١ مليار دولار (٣٨,٨%) لغير الإعمار. وكما في ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥:

- ١٦,٦ مليار دولار (٩٠,٠%) تم اعتمادها
- ١٣,٩ مليار دولار (٧٥,٧%) تم تخصيصها
- ١٠,٣ مليار دولار (٥٦,٢%) تم إلزامها
- ٢,٤ مليار دولار تم إنفاقها

ولغايـــة ١٥ كانـــون أول/ديسمبر ٢٠٠٤، قام مكتب الإدارة والميزانية باعتماد أموال صندوق إغاثة العراق ٢ التالية:

- وزارة الدفاع، ١٢,٠ مليار دولار (٦٥,٢% من مجموع أل ١٨,٤ مليار دولار)
- الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، ٢,٩ مليار دولار (١٦,١%)

- وزارة الخارجية، ١,٢ مليار دولار (٦,٤%)
- الخزانة الأميركية، ٣٩ مليون دولار (٠,٢%)

ويبين الملحق (د) الاعتمادات المفصلة لصندوق إغاثة العراق ٢ حسب الوكالة.

وضع برنامج صندوق إغاثة العراق ٢ كما في ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ (بالملايين)					
القطاع	خطة الإنفاق لتقرير القسم ٢٢٠٧	المخصص	المتعهد به	الملزم	المصروف
الأمن وتطبيق القانون	$5,045	$5,045	$4,356	$3,232	$1,182
قطاع الكهرباء	4,350	3,627	3,328	2,703	581
الموارد المائية والنظافة العامة	2,311	1,373	1,308	891	42
البنية التحتية للنفط	1,701	1,701	1,266	920	97
القضاء والسلامة العامة والمجتمع المدني	1,121	1,120	865	591	115
الديمقراطية	832	832	696	581	190
تطوير العمالة في القطاع الخاص	843	843	403	327	69
الرعاية الصحية	786	786	750	417	16
مشاريع النقل والاتصالات	499	512	475	322	24
التعليم واللاجئون وحقوق الإنسان وإدارة الحكم	379	379	179	171	43
الطرق والجسور والإنشاءات	359	355	295	187	33
النفقات الإدارية	213	29	29	29	29
المجموع حسب القطاع	**$18,439**	**$16,602**	**$13,950**	**$10,371**	**$2,421**
الإعمار	11,306	9,542	8,444	6,360	1,239
غير الإعمار	6,301	6,228	4,810	3,430	992
الديمقراطية	832	832	696	581	190
المجموع حسب البرنامج	**$18,439**	**$16,602**	**$13,950**	**$10,371**	**$2,421**
ملاحظة: البيانات لم تراجع أو تدقق رسمياً					

الجدول ٧-٦

الأموال التي تم اعتمادها لبرنامج الاستجابة الطارئة للقادة في القانون العام ١٠٨-٢٨٧

بالإضافة إلى مبلغ ١٤٠ مليون دولار من الأموال المعتمدة التي أجيزت لبرنامج الاستجابة الطارئة للقادة في السنة المالية ٢٠٠٤، أجاز القانون العام ١٠٨-٢٨٧ ٣٠٠ مليون دولار أخرى لنشاطات برنامج الاستجابة الطارئة في العراق وأفغانستان. وقد زاد القانون العام ١٠٨-٤٤٧ هذا المبلغ ليصل إلى ٥٠٠ مليون دولار. هذه الأموال أجيزت للاستعمال في كل من السنتين الماليتين ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ كذلك فإن ٢١٨ مليون دولار من هذا المصدر قد تم توفيرها للقادة العسكريين في العراق. ولغاية ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، تم تخصيص ١٥٠,٣ مليون دولار (٦٩%)، وتم إلزام ١٣٣,٨ مليون دولار (٦١%)، وصرف ٤٣,٨ مليون دولار (٢٠ %).

الأموال التشغيلية لسلطة الائتلاف المؤقتة وبعثة الولايات المتحدة في العراق

لقد كانت العمليات التشغيلية اليومية لسلطة الائتلاف المؤقتة تمول من صندوق حرية العراق من نيسان/أبريل إلى ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣. ولغاية ٣١ كانون أول/ديسمبر ٢٠٠٤، تم تخصيص ٥٧٣,٧ مليون دولار أميركي، وإلزام ٥٧٣,٦ مليون دولار وصرف ٤٨٤,٧ مليون دولار. ومن ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ إلى ٢٨ حزيران/يونيو ٢٠٠٤، كانت العمليات التشغيلية لسلطة الائتلاف تمول من القانون العام ١٠٨-١٠٦. ويمثل الجدول ٧-٧ آخر المستجدات في وضع هذه الأموال كما في ٣١ كانون أول/ديسمبر ٢٠٠٤. وقد قام الكونغرس باعتماد تمويل العمليات التشغيلية للمفتش العام لسلطة الائتلاف بمبلغ ٧٥ مليون دولار من القانون العام ١٠٨-١٠٦. وفي الوقت التي بدأت فيه بعثة الولايات المتحدة في العراق العمل وتولى مكتب إدارة إعادة الإعمار العراقي التابع لها بعض المسؤوليات من سلطة الائتلاف، تم تحويل مبلغ ١٠٥,٧٥ مليون دولار من اعتمادات القانون العام ١٠٨-١٠٦ لسلطة الائتلاف إلى وزارة الخارجية لتمويل العمليات التشغيلية لمكتب إدارة إعادة الإعمار. وضع هذه الأموال المحولة مشمول كبند خطي في الجدول ٧-٧.

النفقات التشغيلية لسلطة الائتلاف المؤقتة – القانون العام ١٠٨-١٠٦ كما في ٣١ كانون أول/ديسمبر ٢٠٠٤ (بالملايين)					
العنوان/وصف المتطلب	الممول	الملزم	المصروف	الملزم	المصروف
الموظفون	$92.677	$92.677	$61.239	100%	66%
الأمن	183.417	183.417	147.798	100%	81%
الدعم المباشر الخارجي	2.367	2.367	1.925	100%	81%
اللوجستيات	363.658	363.658	306.476	100%	84%
المرافق والتأثيث في بغداد	1.936	1.936	0.021	100%	1%
الاتصالات وتقنية المعلومات	95.737	95.609	54.408	99.9%	57%
شبكة الإعلام العراقية	0.000	0.000	0.000	0%	0%
إعداد التقارير	26.207	26.207	15.634	100%	59%

نشاطات أخرى	$2.837	$2.837	$1.305	100%	46%
المجمـــوع التكميلـــي للسنة المالية ٢٠٠٤	**$768.836**	**$768.708**	**$588.806**	**100%**	**76%**
ســـلطة الائـــتلاف – مكتب المفتش الخاص	$75.000	$22.189	$11.000	29%	14%
تحويلات مكتب إدارة إعادة إعمار العراق[أ]	$105.750	$104.932	$61.000	99%	58%
[أ] لا يشمل ٢٣,٧ مليون لمتطلبات إعداد التقارير. ملاحظة: البيانات لم تراجع أو تدقق رسمياً					

الجدول ٧–٧

الأموال العراقية

يمكـــن تجمـــيع الأموال العراقية المتوفرة لإعادة الإعمار ضمن عدة فئات، بما فيها الأموال المصادرة والأموال المـــتحفظ عليها والأموال المودعة في صندوق تنمية العراق كما يظهر في الشكل ٧–١. الأموال المصادرة هي أموال النظام العراقي السابق التي صودرت من قبل قوات الائتلاف، والأموال المتحفظ عليها هي الأموال العراقية فـــي البـــنوك الأميركية والتي جمدت بقرار تنفيذي وأودعت في الخزانة الأميركية وأجيزت للاستعمال لمصلحة الشعب العراقي. وفي أيار/مايو ٢٠٠٣، أشار قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٤٨٣ إلى تأسيس صندوق تنمية العراق والذي تضمن عوائد من مبيعات النفط العراقي والموجودات المستردة من الولايات المتحدة ودول أخرى وودائع حرة من أموال برنامج النفط مقابل الغذاء. ومنذ نقل سلطة الحكم إلى الحكومة العراقية المؤقتة في ٢٨ حزيـــران/يونـــيو ٢٠٠٤، يمكـــن فقط تقدير مجموع الودائع في صندوق تنمية العراق لأنه ليس لدى المفتش الخـــاص إمكانية الوصول إلى المعلومات حول وضع أموال صندوق تنمية العراق والذي يقع الآن تحت سيطرة الحكومة العراقية المؤقتة. المعلومات المتعلقة بصندوق تنمية العراق حول الأموال التي تم إلزامها وتلك التي تم صـــرفها غير متوفرة. ويقوم صندوق تنمية العراق بتمويل الميزانية الوطنية العراقية من مبيعات النفط الجارية بشكل أساسي.

فـــي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤ دعمـــت الأموال العراقية برنامجين للمساعدة العسكرية الأميركية وهما برنامجان لإطلاق مشاريع إعادة إعمار وتقديم المساعدات الإنسانية:

- برنامج الاستجابة الطارئة للقادة
- برنامج الإغاثة الإنسانية وإعادة الإعمار التابع للقادة

كـــذلك جرى استعمال الأموال العراقية في البرنامج التسارعي لإعادة إعمار العراق والذي صمم للمشاريع ذات الأثر الفوري والمباشر والتي تخلق فرص عمل للعراقيين.

الأموال المصادرة

قامت قوات الائتلاف العسكرية بمصادرة ٩٢٦,٧ مليون دولار أميركي من النظام العراقي السابق. ولغاية ٣١ كانون أول/ديسمبر ٢٠٠٤، تبين الأنظمة المحاسبية الخاصة بالخدمات المالية والمحاسبية التابعة لوزارة الدفاع أنه قد تم إلزام ٨٥٦ مليون دولار من هذه الأموال (٩٢,٤%) وصرف ٨٣٧,٩ مليون دولار (٩٠,٤%). وبالإضافة إلى النشاطات المقيدة في سجلات الأنظمة المحاسبية التابعة للجيش والتي ترسل للخدمات المالية والمحاسبية، تم تمويل مشاريع أخرى في بغداد بموافقة المسؤولين الأميركيين والعراقيين المعنيين. وتتألف معظم المخصصات غير المدفوعة من أربعة مشاريع ضخمة كما ورد في تقرير المفتش الخاص في ٣٠ تشرين أول/أكتوبر ٢٠٠٤، وهذه المشاريع هي:

- تمويل مكاتب المفتشين العامين في الوزارات العراقية
- توفير مكاتب جديدة لكبار المسؤولين في الحكومة العراقية المؤقتة
- المساعدة في إعادة دمج المليشيا
- توفير تقنية المعلومات والدعم الأمني لمبنى مجمع الحكومة العراقية المؤقتة

وهناك مشاريع إضافية يصل مجموعها إلى ٨,٣ مليون دولار تم إجازتها مؤخراً. وهذا يخفض من مجموع الأموال المصادرة غير المخصصة إلى ٠,٧ مليون دولار فقط من مبلغ أل ٩٢٦,٩ مليون دولار المصادر (٠,٠٨%).

لقد اعتمدت الحكومة الأميركية سياسة صارمة تمنع بموجبها أي إلزام جديد للأموال من الموجودات المصادرة بعد نقل سلطة الحكم في ٢٨ حزيران/يونيو ٢٠٠٤، بدون موافقة الحكومة العراقية المؤقتة. وقد سمحت الحكومة العراقية المؤقتة للحكومة الأميركية الاحتفاظ بالإدارة المالية للمشاريع التي تمت الموافقة عليها قبل نقل السلطة وللمشاريع الحالية (٨,٣ مليون دولار). وسيتم صرف المبلغ غير الملزم ٠,٧ مليون دولار بموافقة الحكومة العراقية المؤقتة.

وقد استعملت معظم الموجودات المصادرة في:

- الترميمات لغير الوزارات وللمساعدات الإنسانية
- العمليات التشغيلية للوزارات العراقية
- برنامج الاستجابة السريعة الإقليمي – برنامج الاستجابة الطارئة للقادة
- مشتقات الوقود (ديزل، وقود التدفئة، الخ) للشعب العراقي

ويقدم الملحق (هـ) قائمة مفصلة لاستعمالات الأموال المصادرة.

الأموال المتحفظ عليها

قامت الولايات المتحدة، استجابة لقرار من الأمم المتحدة اعتمد بعد حرب الخليج الأولى، بتجميد الموجودات العراقية (قرار مجلس الأمن الدولي ٦٦١ في آب/أغسطس ١٩٩٠؛ القرار التنفيذي الرئاسي رقم ١٢٨١٧ في ٢٣ تشرين أول/أكتوبر ١٩٩٢). وفي ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٣ قامت الولايات المتحدة بإيداع ١,٧٢٤ مليار دولار أميركي (٨١%) من الـ ٢,١٢٠ مليار دولار من الموجودات العراقية المتحفظ عليها في الخزانة الأميركية (القرار التنفيذي الرئاسي ١٣٢٩٠) وقامت بتسهيل تحويلها إلى سلطة الائتلاف المؤقتة. وخلال المراحل الأولى من عمليات ما بعد النزاع كانت هذه الأموال المتحفظ عليها مصدراً حيوياً لأعمال الإغاثة وإعادة الإعمار.

من ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ إلى ١٩ تشرين أول/أكتوبر ٢٠٠٣ تم تحويل ١,٧٢٤ مليار دولار من الأموال المتحفظ عليها من بنك الاحتياط الفدرالي في نيويورك إلى سلطة الائتلاف المؤقتة في بغداد. وتشير قيود الخدمات المالية والمحاسبية التابعة لوزارة الدفاع، وكما في ٣١ كانون أول/ديسمبر ٢٠٠٤، إلى أن ١,٧٠٣ مليار دولار (٩٩%) من هذه الأموال تم إلزامها، و١,٦٨٧ مليار دولار (٩٨%) تم صرفها. وتشير السجلات المحلية لمجموعة إسناد المنطقة المشتركة – الوسط في بغداد إلى وجود ١٧٠٢,٣ مليون دولار (٩٩%) إجمالي مصروفات من الأموال المتحفظ عليها، و ١,٧ مليون دولار أموال غير ملزمة، كما في ٣١ كانون أول/ديسمبر ٢٠٠٤.

وفي حين أن الأموال المتحفظ عليها قد تم صرفها بالكامل تقريباً، إلا أن الرصيد القليل المتبقي يبقى تحت سيطرة الحكومة الأميركية، وليس كما هي الحال مع الموجودات المصادرة. وهذا يتماشى مع قاعدة قانونية والتي خولت وزير الدفاع بإدارة الموجودات المتحفظ عليها التي تبقى بعد تغيير سلطة الحكم. والرصيد الحالي هو ١,٧ مليون دولار أميركي.

وقد استعملت الأموال المتحفظ عليها بشكل أساسي في:

- رواتب الموظفين المدنيين العراقيين ودفعات التقاعد ودفعات الإغاثة الفردية
- العمليات التشغيلية للوزارات العراقية
- التصليح وإعادة الإعمار

ويقدم الملحق (و) قائمة بتفاصيل أكثر للنفقات من الأموال المتحفظ عليها.

وفي حين أن معظم الموجودات العراقية المتحفظ عليها في الولايات المتحدة أودعت في الخزانة الأميركية ومن ثم أرسلت إلى العراق، بقي هناك رصيد بمبلغ ٣٩٦,٦ مليون دولار أميركي. وقد قامت الولايات المتحدة بتحويل ٢٠٨,٦ مليون دولار إلى صندوق تنمية العراق وسمحت بتنفيذ قرارات قضائية نهائية بقيمة ١٢٨

مليون دولار. والمبلغ المتبقي حالياً في الولايات المتحدة من الموجودات المتحفظ عليها هو ٤٤,٩ مليون دولار (نزولاً عن أل ٦٠ مليون دولار) بسبب التسوية للموجودات العراقية المنقولة المحجوزة.

صندوق تنمية العراق

قامت سلطة الائتلاف المؤقتة في أيار/مايو ٢٠٠٣ بتأسيس صندوق تنمية العراق ليكون المركبة المالية الأساسية لتحويل الإيرادات من مبيعات النفط العراقي، وودائع النفط مقابل الغذاء الحرة، والموجودات العراقية المستردة، إلى جهود إغاثة وإعادة إعمار العراق.

ومن ٢٨ حزيران/يونيو ٢٠٠٤ إلى ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ حققت العراق ٩,٣ مليار دولار من إيرادات النفط والتي تلقت منها الحكومة العراقية المؤقتة مبلغ ٨,٥٨ مليار دولار أميركي، مع ٤٥١,٧ مليون دولار أميركي (٥%) أودعت مع الأمم المتحدة للتعويض عن الأضرار الناجمة عن احتلال العراق للكويت خلال حرب الخليج. وفي ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠٠٤ تلقي صندوق تنمية العراق ٥٠٠ مليون دولار إضافي من اعتمادات بنكية لم تنفذ من برنامج الأمم المتحدة النفط مقابل الغذاء. بالإضافة إلى هذا تدرج الميزانية الوطنية العراقية لعام ٢٠٠٥ الإيرادات غير النفطية على أنها ٣١٠,٨ مليون دولار خلال العام ٢٠٠٤. وبإضافة هذه المبالغ إلى أل ٢٠,٧ مليار دولار من الإيرادات التي تلقاها صندوق تنمية العراق منذ إنشائه وحتى ٢٨ حزيران/يونيو ٢٠٠٤، يكون مجموع الإيرادات المقدرة ٣٠,١ مليار دولار أميركي.

إن صندوق تنمية العراق هو آلية التمويل الأساسية للعمليات التشغيلية للحكومة العراقية المؤقتة. ويشمل الملحق (ط) نسخة عن مشروع الميزانية الوطنية العراقية لعام ٢٠٠٥.

الحساب الفرعي لصندوق تنمية العراق

قبل أن تتولت الحكومة العراقية المؤقتة سلطة الحكم كانت صلاحية إدارة العقود التي تمنحها سلطة الائتلاف المؤقتة من أموال صندوق تنمية العراق قبل الانتقال إلى الحكم العراقي مفوضة إلى الحكومة الأميركية. وقد تم تأسيس حساب فرعي منفصل، "البنك المركزي العراقي/صندوق تنمية العراق/الانتقال" لدى بنك الاحتياط الفدرالي في نيويورك لتمكين الدفع مقابل العمل على هذه العقود. وبالإضافة إلى أموال الاحتياط الفدرالي تم توفير النقد لتمكين عملية الدفع في العراق لتلك المشاريع التي تتطلب أسلوب الدفع هذا.

وفي ١٥ حزيران/يونيو ٢٠٠٤ عين وزير المالية العراقي مدير مكتب إدارة البرنامج – يسمى الآن مكتب المشاريع والعقود – ليقوم بإدارة وتقديم الدفعات المستحقة لصندوق تنمية العراق على تلك العقود التي أبرمت قبل ٢٨ حزيران/يونيو ٢٠٠٤ والتي لم تكن مؤمنة باعتماد بنكي، بحد أقصى يبلغ ٨٠٠ مليون دولار أميركي. وكان المقصود من هذا المبلغ الأولي أن يكون الخطوة الأولى نحو ضمان الاستمرارية في تنفيذ هذه العقود لأنه

كـــان من المعروف أن المطلوبات الإجمالية سوف تزيد بشكل كبير عن هذا المبلغ. وكان وزير المالية قد أعطي صـــلاحية زيـــادة المبلغ المقدم إلى الحساب الفرعي لصندوق تنمية العراق لتلبية الالتزامات التعاقدية حسب ما يراه مناسباً. وقد رفعت حدود الدفعات كما يظهر في الجدول ٧-٨.

ودائع الحساب الفرعي لصندوق تنمية العراق كما في ٣١ كانون أول/ديسمبر ٢٠٠٤		
التحويل/ الإيداع	التاريخ	المبلغ
النقد المتوفر	٢٨ حزيران/يونيو ٢٠٠٤	$217.7
بداية رصيد التحويل	حزيران/يونيو ٢٠٠٤	800.0
إضافات للرصيد	٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤	400.0
إضافات للرصيد	٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤	800.0
إضافات للرصيد	٢٤ كانون أول/ديسمبر ٢٠٠٤	800.0
المجموع		**$3,017.7**
ملاحظة: البيانات لم تراجع أو تدقق رسمياً		

الجدول ٧-٨

عـــندما حصـــل نقل سلطة الحكم، تم استبقاء ٢١٧,٧ مليون دولار من نقد صندوق تنمية العراق الموجود في ملكية مسؤولي سلطة الائتلاف المؤقتة، للقيام بدفع المستحقات على صندوق تنمية العراق. وقد أعطيت وزارة المالية الصلاحية لدفع المستحقات من الحساب الفرعي لصندوق تنمية العراق لغاية آخر شباط/فبراير ٢٠٠٥.

ولتحديد كمية الالتزامات غير الممولة والمترصدة للحساب الفرعي لصندوق تنمية العراق، تم وضع تصنيف مع مـــبلغ عطاء مقدر للمنظمات التي لها عقود على الحساب الفرعي لصندوق تنمية العراق. ويبين الجدول ٧-٩ قائمة عقود ممنوحة بمجموع يصل إلى ٣,٥٠٤ مليار دولار. ولأن لدى وزير المالية العراقي الصلاحية المسبقة لمـــبلغ ٣,٠١٧ ملـــيار دولار من الدفعات كما في ٣١ كانون أول/يناير ٢٠٠٤، تكون الالتزامات الحالية غير الممولة ٤٨٦,٨ مليون دولار تقريباً.

تقدير للمطلوبات المتعلقة بصندوق تنمية العراق غير المدفوعة كما في ١ كانون أول/ديسمبر ٢٠٠٤				
الوزارة	عدد العقود	قيمة العطاء	مدفوع	غير مدفوع
وزارة الكهرباء	62	$907,656,491	$680,874,053	$226,782,437
وزارة الداخلية	385	662,798,939	266,339,093	396,459,846
تأهيل النفط العراقي	1	624,235,126	204,235,126	420,000,000
وزارة الدفاع	192	329,994,328	99,795,646	230,198,682
بـــرنامج الاســـتجابة الإقليمية السريعة	1,438	282,147,392	46,897,314	235,250,077

وزارة النفط	20	220,493,972	178,195,603	42,298,368
برنامج النفط مقابل الغذاء	45	151,315,827	5,830,652	145,485,175
وزارة الداخلية (مركز سلاح الجو للامتياز البيئي)	TBD	120,000,000	0	120,000,000
وزارة المالية	20	94,408,739	73,471,159	20,937,579
البـــرنامج التســـارعي لإعادة إعمار العراق	44	34,190,138	0	34,190,138
بـــرنامج الاســـتجابة الطارئة للقادة	92	28,712,133	0	28,712,133
وسط بغداد	10	18,937,947	13,282,932	5,655,015
وزارة الإسكان والإنشاءات	2	15,900,116	14,056,135	1,843,981
وزارة النقل	8	4,089,468	2,497,082	1,592,386
وزارة الـــبلديات والأشـــغال العامة	4	3,401,454	951,770	2,449,683
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	9	2,564,127	0	2,564,127
المـــنح التي قدمت عن طريق مجلس مراجعة البرنامج	3	1,693,186	0	1,693,186
وزارة الثقافة	2	974,729	384,675	590,053
فريق تدريب مساعدة الشرطة التابع للائتلاف	3	668,055	0	668,055
وزارة الاتصالات	3	260,126	260,126	0
مكتب البيئة	1	21,470	0	21,470
وزارة العدل	0	0	0	0
وزارة الموارد المائية	0	0	0	0
المجموع	**2,344**	**$3,504,463,763**	**$1,587,071,366**	**$1,917,392,391**
ملاحظة: البيانات لم تراجع أو تدقق رسمياً				

الجدول ٧-٩

برامج المساعدة التابعة للقادة

نظرة عامة

منذ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ كانت الوحدات العسكرية المحلية، وحسب ما كان يراه قادة هذه الوحدات مناسباً، مشتركة بشكل فعال في إعادة إعمار العراق. فالوحدات العسكرية الموزعة في أنحاء البلد تستطيع أن تضمن بشكل فعال متطلبات إعادة الإعمار المحلية وأن تؤسس العلاقات مع الهيئات المحلية للحكومة العراقية.

إن نجاح أي برنامج عسكري مصمم لإطلاق مشاريع إعادة إعمار يعتمد على توفر الأموال الضرورية لتنفيذه. وقد كان برنامج إعادة الإعمار الأصلي هو برنامج الاستجابة الطارئة للقادة. وهذا البرنامج الذي كان ممولاً في البداية من الموجودات التي صودرت من النظام السابق تلقى أموالاً من كل من صندوق تنمية العراق ومن الأموال الأميركية التي اعتمدت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ في القانون العام ١٠٨-١٠٦. لقد أدى نجاح برنامج الاستجابة الطارئة إلى إنشاء برنامج الإغاثة الإنسانية وإعادة الإعمار التابع للقادة بالإضافة إلى تمويل برنامج المساعدة العسكرية للحكومة العراقية المؤقتة والذي يدار من قبل القوات المتعددة الجنسية – العراق.

برنامج الاستجابة الطارئة للقادة

برنامج الاستجابة الطارئة للقادة هو برنامج يستطيع القادة العسكريون استعماله لتوجيه الأموال بسرعة لتلبية حاجات المساعدات الإنسانية والإغاثة وإعادة الإعمار في المنطقة الجغرافية التي تقع تحت مسؤوليتهم. ومن هذه المشاريع:

- تصليح وإعادة تأهيل خطوط المياه والصرف الصحي
- تنظيف الطرق السريعة بإزالة الفضلات والركام
- نقل الماء إلى القرى البعيدة
- شراء المعدات لمراكز الشرطة
- تحديث المدارس والعيادات
- شراء اللوازم المدرسية
- إزالة المعدات الحربية من المناطق العامة بما فيها المدارس
- إعادة تأهيل ملاعب الأطفال ومراكز الشبيبة والمكتبات والمرافق الترفيهية الأخرى والمساجد

خصصت وزارة الدفاع مبلغ ١٤٠ مليون دولار من أل ١٨٠ مليون دولار من السنة المالية ٢٠٠٤ – أموال التشغيل والصيانة الخاص بوزارة الدفاع (القانون العام ١٠٨-١٠٦) المخصصة لنشاطات برنامج الاستجابة الطارئة للقادة، إلى البرنامج العراقي. وقد أجاز قانون الاعتمادات الدفاعية (القانون العام ١٠٨-٢٨٧) في ٥

آب/أغسطس ٢٠٠٤، ٣٠٠ مليون دولار لبرامج الاستجابة الطارئة للقادة لأفغانستان والعراق (أجيزت المصروفات لكلتي السنتين الماليتين ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥). وقد زاد قانون الاعتمادات المجمعة لعام ٢٠٠٥ (القانون العام ١٠٨-٤٤٧) والذي اعتمد في ٩ كانون أول/ديسمبر ٢٠٠٤، اعتمادات أموال برنامج الاستجابة الطارئة من ٣٠٠ مليون دولار إلى ٥٠٠ مليون. وفي ١٥ كانون أول/ديسمبر ٢٠٠٤ تم زيادة مجموع حصة العراق من برنامج الاستجابة الطارئة من القانون العام ١٠٨-٢٨٧ من ١٤٠ مليون دولار إلى ٢١٨ مليون. ويقدم الجدول ٧-١٠ ملخصاً لمعلومات برنامج الاستجابة الطارئة حسب مصدر الأموال كما في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.

مجاميع برنامج الاستجابة الطارئة للقادة كما في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥			
المصدر	**مجموع تمويل البرنامج**	**الأموال المتراكمة الملزمة**	**الأموال المتراكمة المصروفة**
الموجودات المصادرة	$177,612,634	$177,612,634	$175,881,412
المعتمدة من الولايات المتحدة – القانون العام ١٠٨-١٠٦	140,000,000	138,600,093	108,175,760
المعتمدة من الولايات المتحدة – القانون العام ١٠٨-٢٨٧	218,000,000	133,802,583	43,794,950
صندوق تنمية العراق	363,263,143	361,032,828	343,026,697
المجموع	**$898,875,777**	**$811,048,138**	**$670,878,819**
ملاحظة: البيانات لم تراجع أو تدقق رسمياً			

الجدول ٧-١٠

تستعمل برامج الاستجابة الطارئة للقادة عادة في مشاريع التوظيف قصيرة المدى الصغيرة ذات التكلفة القليلة بالإضافة إلى مشاريع الطوارئ وتلك ذات الأثر الواضح. ومشاريع برنامج الاستجابة الطارئة غير مجبرة على الالتزام بالقانون الفدرالي للمشتريات. وقد تضمن تقرير المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق في ٣٠ تشرين أول/أكتوبر ٢٠٠٤ جدولاً ملخصاً لأنواع مشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للفترة التي تشمل تشرين أول/أكتوبر ٢٠٠٤. وقدم الجدول ٧-١١ ملخصاً أكثر تفصيلاً حول كيفية إنفاق القادة لموارد برنامج الاستجابة الطارئة للمشاريع التي بدأت في ٢٠٠٥.

مشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقادة للسنة المالية ٢٠٠٥ كما في ٣١ كانون أول/ديسمبر ٢٠٠٤		
القطاع	**عدد المشاريع**	**المبالغ الملزمة**
الموارد المائية والنظافة العامة	248	$22,568,815

التعليم واللاجئون وحقوق الإنسان وإدارة الحكم	538	16,051,905
الطرق والجسور والإنشاءات	279	15,222,546
تطوير القطاع الخاص	238	15,027,996
الأمن وتطبيق القانون	161	4,481,629
القضاء والسلامة العامة والمجتمع المدني	132	3,782,473
الرعاية الصحية	78	2,439,364
الكهرباء	62	1,762,277
النقل والاتصالات	27	1,418,556
النفط	25	1,396,198
المجاميع	**1788**	**$84,151,759**
ملاحظة: البيانات لم تراجع أو تدقق رسمياً		

الجدول ٧-١١

برنامج الإغاثة الإنسانية وإعادة الإعمار التابع للقادة

تم تأسيس برنامج الإغاثة الإنسانية وإعادة الإعمار التابع للقادة للسماح باستعمال أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق ٢ في برامج إعادة الإعمار من المساعدات العسكرية للعراق. فبعد تولي الحكومة العراقية المؤقتة سلطة الحكم في ٢٨ حزيران/يونيو ٢٠٠٤، طلب من الحكومة المؤقتة أن تستمر في توفير الأموال العراقية لمشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقادة. وقد وافقت الحكومة المؤقتة على هذا الطلب بشرط أن تقوم الحكومة الأميركية بتوفير مبلغ مماثل في المقابل، وهكذا تأسس برنامج الإغاثة الإنسانية وإعادة الإعمار التابع للقادة. وبرنامج الإغاثة الإنسانية ممول من الأموال التي وضعت في البداية مقابل أموال الحكومة العراقية المؤقتة والبالغة ٨٦ مليون دولار أميركي. ومشاريع هذا البرنامج تشبه مشاريع برنامج الاستجابة الطارئة ولكنها غير معفاة من الالتزام بالقانون الفدرالي للمشتريات كما أنه على هذه المشاريع أن تلتزم بمتطلبات إعداد التقارير الخاصة بصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. وفي العادة، تكون مشاريع برنامج الإغاثة الإنسانية أكبر من مشاريع برنامج الاستجابة الطارئة. ويقدم الجدول ٧-١٢ ملخصاً لبيانات برنامج الإغاثة الإنسانية. مشاريع برنامج الإغاثة الإنسانية ممولة من اعتماد صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق ٢.

أموال برنامج الإغاثة الإنسانية وإعادة الإعمار التابع للقادة كما في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ (الأموال الأميركية –صندوق إغاثة العراق ٢)			
	مجموع تمويل البرنامج	الأموال المتراكمة الملزمة	الأموال المتراكمة المصروفة
مشاريع الحكومة العراقية	٨٦٠٠٠٠٠٠	٣٤٠٥٤٩٧١	$0

المؤقتة			
ملاحظة: البيانات لم تراجع أو تدقق رسمياً			

الجدول ٧-١٢

برنامج مساعدة إعادة الإعمار العسكري التابع للحكومة العراقية المؤقتة

استجابة لطلب من الحكومة الأميركية للمساعدة العراقية في مشاريع برنامج الاستجابة الطارئة، اعتمدت الحكومة العراقية المؤقتة في البداية مبلغ ٨٦ مليون دولار أميركي لتمويل المشاريع. وفي ٣٠ كانون أول/ديسمبر ٢٠٠٤ زادت الحكومة العراقية المؤقتة من تمويلها بمبلغ ٥٠ مليوناً إضافياً. ويتم اختيار مشاريع الحكومة العراقية المؤقتة بشكل إلزامي من قائمة مشاريع متفق عليها من قبل الحكومة العراقية المؤقتة والقوات المتعددة الجنسية – العراق. ويبين الجدول ٧-١٣ وضع برنامج مساعدة إعادة الإعمار العسكري التابع للحكومة العراقية المؤقتة كما في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.

(أموال الحكومة العراقية المؤقتة كما في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ (الأموال العراقية)			
	مجموع تمويل البرنامج	الأموال المتراكمة الملزمة	الأموال المتراكمة المصروفة
مشاريع الحكومة العراقية المؤقتة	$136,000,000	$62,057,360	$0
ملاحظة: البيانات لم تراجع أو تدقق رسمياً			

الجدول ٧-١٣

البرنامج التسارعي لإعادة إعمار العراق

تم تصميم البرنامج التسارعي لإعادة إعمار العراق لتقديم التمويل للمشاريع ذات الأثر الكبير والواضح في مدن مختارة والمناطق التي توفرت فيها مستويات عالية من فرص العمل للعراقيين. وقد تلقى البرنامج والذي تمت الموافقة عليه في نيسان/أبريل ٢٠٠٤ ٣٨٣,٨ مليون دولار أمريكي من أموال صندوق تنمية العراق، واستعملت الأموال لتمويل مشاريع من عدة برامج بما فيها برنامج الاستجابة الإقليمية السريعة وصندوق الحكم المحلي ومكتب إدارة البرنامج بالإضافة إلى مشاريع برنامج الاستجابة الطارئة غير الممولة مباشرة من مخصصات برنامج الاستجابة الطارئة. والمشاريع الأكبر في البرنامج التسارعي لإعادة إعمار العراق (بقيمة أكبر من ١٠٠ ألف دولار) كانت في العادة مما يتعلق بالوصول إلى الماء الصالح للشرب والنظافة العامة والصحة والتعليم والنقل. ولغاية كانون أول/ديسمبر ٢٠٠٤، يوجد أكثر من ٣٦٠ مشروعاً بعقود تبلغ قيمتها

الإجمالـــية أكثر من ٣٢٤ مليون دولار أميركي، و ١٧٢ مشروعاً مكتملاً بأكثر من ٢٦ مليون دولار. ولغاية ٥ كانـــون الثاني/يناير ٢٠٠٥ كان هناك ٩٢٣٣ عراقي يعملون في مشاريع البرنامج التسارعي. والعديد من هذه المشـــاريع قد تم منحها مباشرة إلى الشركات العراقية المحلية للتصميم والإنشاء، وسيتم الانتهاء منها بحلول أواخر ربيع ٢٠٠٥ مع أن هناك عدة مشاريع كبيرة سوف لا تتم قبل كانون أول/ديسمبر ٢٠٠٥.

أموال عراقية أخرى من المحتمل استردادها

مـــع انـــتقال سلطة الحكم إلى الحكومة العراقية المؤقتة في ٢٨ حزيران/يونيو ٢٠٠٤ تولت الحكومة المؤقتة المســـؤولية الأساســـية، بموجب قرارات الأمم المتحدة، عن استرداد الأموال العراقية المجمدة في أنحاء العالم كنتـــيجة للأعمال التي قام بها النظام السابق. ولا تزال الولايات المتحدة مستمرة في مساعدة الحكومة العراقية في جهود البحث والاسترداد ولكن ليس لديها الآن إمكانية الوصول إلى المعلومات المتعلقة بأرصدة الموجودات المستردة.

النفط مقابل الغذاء

يقدم الجدول ٧-١٤ ملخصاً حسب الفئة للنشاط المالي لبرنامج النفط مقابل الغذاء (الودائع أو المصروفات التي تنطـــبق علـــيها الشروط) من كانون أول/ديسمبر ١٩٩٦ ولغاية كانون أول/ديسمبر ٢٠٠٢. وقد ضمنت سلطة الائـــتلاف المؤقـــتة في تقرير المفتش العام التابع لها إلى الكونغرس في ٣٠ تموز/يوليو ٢٠٠٤ وصفاً أكثر تفصـــيلاً لبـــرنامج الـــنفط مقابل الغذاء. ولم ينشر بعد تقرير للأمم المتحدة عن المعلومات المالية مع الأرصدة المطبقة لعام ٢٠٠٣ .

ويوضح الجدول ٧-١٤ نسبة مبيعات النفط المخصصة لمختلف حسابات عهود التنفيذ ومجموع المبالغ المودعة في هذه الحسابات منذ بداية البرنامج ولغاية كانون أول/ديسمبر ٢٠٠٢ وهي آخر المعلومات المتوفرة من الأمم المتحدة.

آخر مبيعات البرنامج من النفط كانت في آذار/مارس ٢٠٠٣ قبل أن تبدأ عملية حرية العراق بوقت قصير. وقد انقطـــع توزيـــع إمـــدادات الغذاء خلال فترة المعارك. وفي ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٣ رفعت الأمم المتحدة العقوبات الاقتصـــادية ومـــددت البرنامج ستة أشهر لينهي عملياته. وفي ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ انتهى رسمياً برنامج الأمم المتحدة النفط مقابل الغذاء.

برنامج النفط مقابل الغذاء التابع للأمم المتحدة (بالملايين)		
حساب عهد تنفيذ فردي	نسبة إيرادات النفط	مجموع المصروفات (أو الودائع)
جنوب ووسط العراق	٥٩% [أ]	$34,385
صندوق التعويضات	٢٥,٠% [ب]	$17,183

المحافظات الشمالية الثلاث	%١٣,٠	$6,065
التكاليف الإدارية الخاصة بالأمم المتحدة	%٢,٢	$765
لجنة أونموفيك الدولية	%٠,٧	$445
قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٧٧٨	غير متوفرة [ج]	$200

[أ] كانت النسبة لجنوب ووسط العراق في البداية ٥٣% ثم رفعت إلى ٥٤% ومرة أخرى إلى ٥٩% في ٢٠٠٠. [ب] كانت نسبة صندوق التعويضات في البداية ٣٠% ثم خفضت إلى ٢٥% في ٢٠٠٠. [ج] خصصت الدفعات لصناديق قرار مجلس الأمن رقم ٧٧٨ بمبلغ ١٠ مليون دولار لكل ربع سنة (ألغي في كانون أول/ديسمبر ١٩٩٩، ٢٠٠٠. ملاحظة: البيانات لم تراجع أو تدقق رسمياً.

الجدول ٧-١٤

يقــوم بــرنامج الأمم المتحدة النفط مقابل الغذاء بتحويل الفائض من أموال البرنامج غير الملزمة إلى صندوق تنمــية العراق عندما تنتهي الاعتمادات البنكية غير المنفذة، محررة بذلك مبالغ كانت ملزمة سابقاً. ولغاية ٣٠ حزيــران/يونيو ٢٠٠٤، تم تحويل ٨,٦ مليار دولار أميركي إلى صندوق تنمية العراق من برنامج النفط مقابل الغذاء (٨,١ مليار دولار في الوقت الذي كان فيه تحت سيطرة الولايات المتحدة). وتقع مسؤولية الإشراف على عقــود الــنفط مقابل الغذاء الآن على عاتق الحكومة العراقية المؤقتة، وهي التي ستحدد العقود التي ستنتهي بــدون تنفــيذها، أو تــنفذ جزئياً ، والعقود التي سيتم تنفيذها بتسليم البضائع والخدمات المدفوعة مسبقاً من الإيرادات السابقة للنفط مقابل الغذاء.

الميزانية الوطنية العراقية

منذ نقل سلطة الحكم في ٢٨ حزيران/يونيو ٢٠٠٤ تسيطر الحكومة العراقية المؤقتة بشكل كامل على الميزانية الوطنية العراقية. وتوجد نسخة لمشروع الميزانية لعام ٢٠٠٥ في الملحق (ط)

أموال المانحين

اســتجابة لمتطلــبات الإغاثــة وإعادة الإعمار في العراق قامت الكثير من الدول والعديد من المنظمات الدولية بــتقديم المساعدة والمنح. وتعقد مؤتمرات بشكل دوري للمانحين لتنسيق الجهود الدولية في هذا المجال. وكان أول هذه في مدريد في تشرين أول/أكتوبر ٢٠٠٣ وآخرها في طوكيو في ١٤-١٥ تشرين أول/أكتوبر ٢٠٠٤. ومــن المقــرر أن يعقــد مؤتمر المانحين القادم في الأردن في ربيع ٢٠٠٥. وفي مؤتمر مدريد تعهدت الدول والمنظمات غير الأمريكية بتقديم ١٣,٥ مليار دولار لإعادة إعمار العراق في المدى المتوسط (٢٠٠٤-٢٠٠٧) ويقــدم الملحق (ح) قائمة شاملة لهذه التعهدات. وقد تعهدت الدول المانحة فردياً بمبلغ يعادل ٨ مليار دولار أميركي. ويمكن تصنيف هذه المنح في ٣ فئات: المساعدات الإنسانية العاجلة والمساعدات الثنائية والمساعدات الموزعة دولياً.

فـــي أعقـــاب عملـــية حـــرية العراق قامت دول مختلفة ومنظمات الأمم المتحدة بتقديم ٨٤٩ مليون دولار من المســـاعدات الإنســـانية للفترة التي تشمل كانون أول/ديسمبر ٢٠٠٣ (بدون المساعدة الأميركية والنفط مقابل الغذاء). لم تحسب هذه المساعدات من ضمن المبالغ التي تم التعهد بها لإعمار العراق في مؤتمر المانحين في مدريد.

المساعدات الثنائية تقدم مباشرة من الدولة المانحة إلى الشعب العراقي أو حكومته. وتقدر وزارة الخارجية بأنه قـــد تـــم التبـــرع بمـــا يعـــادل ١,١٢ مليار دولار من مساعدات المشاريع الثنائية إلى العراق لغاية ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. ومعظم هذه تبرعت بها اليابان الدولة الأكثر تبرعاً غير الولايات المتحدة. ويتضمن الملحق ٢ من تقرير القسم ٢٢٠٧ التابع لوزارة الخارجية في ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ معلومات عن أبرز نشاطات الدول المانحة. وتشمل مساهمات اليابان:

- إعادة تأهيل ٣ محطات توليد طاقة، و٨ مستشفيات عامة، و ٢٧١ مدرسة
- تقديم ٢٧ محطة كهرباء فرعية متنقلة
- توفير ٣٠ وحدة مدمجة لمعالجة المياه
- التبرع بأكثر من ١٠٠٠ مركبة (الشرطة والإطفاء والمركبات المدرعة)
- تصليح الطرق

قـــدمت المملكـــة المـــتحدة مـــنح مشـــاريع ثنائية ضخمة إلى العراق، مساهمة بأكثر من ٩٠ مليون دولار من المشـــاريع المباشـــرة لإعادة الإعمار والحكم وبناء المقدرة الاقتصادية والدعم لقطاع العدالة والخدمة المدنية. ومن مانحي المشاريع الثنائية الرئيسيين الآخرين إسبانيا وكندا.

معظم المعونات التي تم التعهد بها من قبل الدول المانحة فردياً يتم تحويلها حالياً من خلال منظمات دولية. وقد أســـس مؤتمر مدريد تسهيلات صندوق إعادة الإعمار الدولي لتوفير قناة متعددة الأطراف للدول المانحة لتقديم مساعداتها إلى العراق. ولدى تسهيلات صندوق إعادة الإعمار الدولي صندوقي ائتمان، واحد يدار من قبل البنك الدولـــي والآخر من قبل مجموعة التنمية التابعة للأمم المتحدة. وهذان الصندوقان هما الآلية الأساسية لتوصيل المساعدات إلى العراق. الملحق (ز) هو ملخص مفصل لتعهدات صندوق الائتمان الدولي والودائع حسب الدولة.

تبلغ التعهدات الحالية لصندوقي الائتمان ١,٠٦ مليار دولار: مجموع تعهدات البنك الدولي ٣٩٤ مليون دولار، ومجموع تعهدات مجموعة التنمية التابعة للأمم المتحدة ٦٦٣,٦ مليون دولار. وتبلغ قيمة الودائع المرسلة إلى هاتين المنظمتين ١٠١٤ مليون دولار: ٣٨٦,٤ مليون أودعت مع البنك الدولي و ٦٢٧,٨ مليون دولار أودعت مـــع مجمـــوعة التنمـــية. وهناك وصف أكثر تفصيلاً عن تنظيم تسهيلات صندوق إعادة الإعمار الدولي وعن صندوقي الائتمان المكونة له في الملحق (ز) من هذا التقرير.

صـــندوق الائـــتمان الـــذي يديـــره البنك الدولي لتسهيلات صندوق إعادة الإعمار الدولي قد أتم، أو لديه خطط لمشـــاريع بقـــيمة ٣٦٥,٦ ملـــيون دولار أمريكـــي. ويشـــمل الجدول ٧-١٥ قائمة بالمشاريع كما في كانون

الثانـــي/ينايـــر ٢٠٠٥. ولغايـــة أواخر كانون أول/ديسمبر ٢٠٠٤، تم صرف ٩ ملايين دولار بموجب مشروع الكتب المدرسية الطارئ، وتم الانتهاء من مشروع بناء القدرات ١ بكلفة ٣,٥٧ مليون دولار.

مشاريع صندوق الائتمان العراقي التابع للبنك الدولي، كما في ٣١ كانون أول/ديسمبر ٢٠٠٤ (بالملايين)	
المشاريع القائمة	
العمليات	التكاليف المتوقعة
إمدادات المياه والنظافة العامة في غير مدينة بغداد	**٩٠**
إمدادات المياه والنظافة العامة بغداد	**٦٥**
تأهيل المدارس الطارئ	**٦٠**
تطوير القطاع الخاص	**٥٥**
الكتب المدرسية الطارئة	**٤٠**
الصحة الطارئة	**٢٥**
البنية التحتية الريفية الطارئة	**٢٠**
بناء القدرات – الثاني	٧
المشاريع التي تمت	
العمليات	التكاليف المتوقعة
بناء القدرات –الأول	**٣,٦**
المجموع	٣٦٥,٦
ملاحظة: لم تراجع البيانات أو تدقق رسمياً.	

الجدول ٧–١٥

طـــور صـــندوق الائـــتمان الذي تديره مجموعة التنمية التابعة للأمم المتحدة لتسهيلات صندوق إعادة الإعمار الدولي هيكل تخطيط استراتيجي تم تنظيمه في ١١ "تجمع" مع منظمات متخصصة تابعة للأمم المتحدة تعمل معاً تحت مظلة وكالة قائدة للتجمع في كل واحدة منها. ويوضح الجدول ٧–١٦ "تجمعات" الأمم المتحدة مع المبالغ للمشاريع التي تمت الموافقة عليها حسب التجمع (تسعة منها فقط تلقت تمويلاً) كما في ١٤ تشرين أول/أكتوبر

٢٠٠٤. وتعمل الأمم المتحدة حالياً على تحديث المعلومات المالية المتعلقة بالتجمعات ولكنها لغاية الآن لم تنشر معلومات أحدث من بيانات شهر تشرين أول/أكتوبر.

مجاميع "تجمع" صندوق الائتمان العراقي التابع لمجموعة التنمية للأمم المتحدة –للمشاريع الموافق عليها كما في ١٤ تشرين أول/أكتوبر ٢٠٠٤	
التجمع	**المبلغ**
البنية التحتية والإسكان	$115,921,443
الصحة	66,944,083
التعليم والثقافة	62,261,341
الزراعة والموارد المائية والبيئة	59,582,636
دعم للعملية الانتخابية	46,078,944
الماء والنظافة العامة	30,762,094
اللاجئون والنازحون	16,867,515
إدارة الحكم والمجتمع المدني	3,464,224
الحد من الفقر والتنمية الإنسانية	321,000
المجموع	**$402,203,280**
ملاحظة: لم تراجع البيانات أو تدقق رسمياً.	

الجدول ٧-١٦

لغاية تشرين أول/أكتوبر ٢٠٠٤، قامت الأمم المتحدة بتطوير أكثر من ٤٠ مشروعاً تتعدى قيمتها أكثر من ٤٠٠ مليون دولار وكلها مشاريع موافق على تنفيذها من قبل الحكومة العراقية. وأول مشاريع الأمم المتحدة بموجب تسهيلات صندوق إعادة الإعمار الدولي لا تزال جارية بما فيها تزويد المدارس باللوازم واللقاحات وكذلك الدعم للأشخاص المهجرين داخلياً واللاجئين.

مع أن مجموع التعهدات الحالية لتسهيلات صندوق إعادة الإعمار الدولي يبلغ أكثر من ١ مليار دولار أميركي بقليل، إلا أن الدول المانحة كانت قد تعهدت بأكثر من ٨ مليار دولار في مؤتمر مدريد للمانحين. وبالنسبة للدول العشرة الأولى من المانحين يبلغ مجموع الفرق بين الودائع في تسهيلات صندوق إعادة الإعمار الدولي والتعهدات في مدريد ٧ مليار دولار أميركي. ويمثل التعهد المقدم من الحكومة اليابانية أكثر من نصف هذا المبلغ بقليل لتقديم ٣,٥ مليار دولار أميركي على شكل قروض امتيازية لإعادة إعمار العراق. ومنها أيضاً المساعدة الثنائية التي تعادل ١,١٢ مليار دولار أميركي المقدمة من اليابان والمملكة المتحدة وإسبانيا وكندا ودول أخرى. ويأتي ما يعادل ٢ مليار دولار من التعهدات غير المتحققة من أل ٨ دول الأولى الأعلى في تعهداتها (ما عدا اليابان والمملكة المتحدة). وهذه الدول هي في الأساس دول في الخليج العربي تحمل ديوناً

عـــراقية كبيـــرة. الفترة الزمنية التي تنطبق فيها تعهدات مدريد هي ٢٠٠٤-٢٠٠٧. لقد قاد التغيير في سلطة الحكـــم فـــي العراق في ٢٨ حزيران/يونيو ٢٠٠٤ عدة دول خليجية لتبدأ مباحثات مع الحكومة العراقية حول صـــرف تعهـــداتها فـــي مدريـــد. ويقدم الملحق (ز) معلومات أكثر تفصيلاً عن كل من صندوق الائتمان التابع لمجموعة التنمية – الأمم المتحدة، والآخر التابع للبنك الدولي.

البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وبرامج قروض المانحين

أعلـــن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي عن تقديم حزمة من المساعدات للعراق تبلغ قيمتها ما بين ٥,٥ إلى ٩,٢٥ ملـــيار دولار أميركـــي. والمســـاعدة المقدمة من اليابان – الدولة الأكثر تبرعاً غير الولايات المتحدة – للعـــراق هي في الأساس على شكل قرض (٣,٥ مليار دولار). وينظر البنك الدولي حالياً في تقديم حزمة قرض أولـــي يبلغ ٥٠٠ مليون دولار أميركي من رابطة التنمية الدولية و ٥٠٠ مليون دولار من البنك الدولي لإعادة الإعمار والتنمية خلال السنتين الماليتين ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥. في الأسبوع الثاني من كانون أول/ديسمبر ٢٠٠٤، تلقـــى مدير البنك الدولي في الدولة طلباً خطياً لتمويل من رابطة التنمية الدولية. وفي ١٦ كانون أول/ ديسمبر ٢٠٠٤ قامـــت العـــراق بتسوية متأخراتها المستحقة للبنك الدولي. وكجزء من المفاوضات حول المساعدة من الرابطة، يجري حالياً وضع مذكرة استراتيجية مؤقتة لتشكل النطاق للقطاعات والمشاريع ذات الأولوية لكي يتم تمـــويلها مـــن قـــبل رابطـــة التنمية الدولية. وبالإضافة إلى هذا سيتم تحديد مدى الخدمات غير الإقراضية مثل المعونة الفنية والاستشارات المتعلقة بالسياسات والدراسات.

تعهد صندوق النقد الدولي بتقديم معونات إلى العراق على شكل ٨٥٠ مليون دولار أولية من "المساعدة الطارئة لمـــا بعـــد النزاع"، مع "مساعدة متابعة" من القروض بقيمة ٨٥٠ مليون دولار – ١,٧ مليار دولار. وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي على صرف ما يعادل ٤٣٦,٣ مليون دولار مـــن فـــئة حقـــوق السحب الخاصة[٣٠] . وقد جاءت هذه المساعدة الأولية الطارئة لما بعد النزاع بعد أن قامت العراق بتسوية متأخراتها للصندوق وهي ٥٥,٣ مليون من حقوق السحب الخاصة (ما يعادل ٨١ مليون دولار أميركي) في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. وبالإضافة إلى تسوية متأخراتها المستحقة لصندوق النقد الدولي قامت العـــراق بدفع مقابل زيادة حصتها بموجب المراجعة العامة الحادية عشرة للكوتا الخاصة بالصندوق. وقد زادت كـــوتا العـــراق من ٥٠٤ مليون من حقوق السحب الخاص (٧٤٠ مليون دولار أميركي) إلى ١,١٩ مليار من حقـــوق الســـحب الخـــاص (١,٧٥ مليار دولار أميركي). وكانت الزيادة في الكوتا خليطاً من دفعة بقيمة ٢٥١ مليون دولار نقداً وسند إذني بدون فوائد للرصيد الباقي. (مجموع الدفعة ١,٠٨ مليار دولار أميركي). وتستطيع العراق السحب مقابل الكوتا الخاصة بها بموافقة قيادة صندوق النقد الدولي.

مـــع أن البـــنك الدولـــي يتوقع أن يقرض العراق مبلغاً يتراوح ما بين ٢-٤ مليار دولار أميركي إضافي، غير مجموعة القروض الأولية، إلا أن الإقراض الذي سيتبع سيكون "موقوفاً على سيناريو متفائل بحصول تحسن في الاســـتقرار السياسي والأمني، والمعافاة الاقتصادية السريعة (بما في ذلك قطاع النفط) وتخفيف كبير للمديونية"

حسب ما جاء في تقرير الاستراتيجية المؤقتة لعام ٢٠٠٣ للبنك الدولي. ولدى صندوق النقد الدولي نفس المخاوف ولهذا من الممكن أن لا يوفر المبالغ الكاملة التي تم التعهد بها في مدريد بدون وجود نطاق اقتصادي كلي والتزام حكومي بوضع تغييرات هيكلية رئيسية حسب تقرير صندوق النقد الدولي.

تخفيف الدين العراقي

قدر الدين العراقي الخارجي بمبلغ يتراوح ما بين ١٢٠-١٢٥ مليار دولار أميركي. وقد قيم صندوق النقد الدولي، في تحليل استدامة الدين في أيار/مايو ٢٠٠٤ ، هذا المستوى العالي من المديونية (أكثر من ٥٠٠% من الناتج المحلي الإجمالي) على أنه لا يمكن استدامته. إذ سيؤدي الفشل في تخفيض هذا الدين إلى التأثير على قدرة العراق على تأمين قروض منح إضافية من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وأن يولد أموالاً استثمارية داخلياً وسيعيق بشكل خطير متطلبات الميزانية الوطنية.

وقد قام نادي باريس، وهو مجموعة من ١٩ دولة مانحة، بأخذ الدور الريادي في التفاوض لتخفيف الدين الخارجي للعراق. وفي ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ توصل نادي باريس إلى اتفاقية لتخفيض الديون العراقية البالغة ٣٨,٩ مليار دولار أمريكي المستحقة للدول الأعضاء، بنسبة ٨٠% على أساس القيمة الحالية الصافية. وبموجب بنود هذه الاتفاقية تم إعفاء العراق من ٣٠% من الدين بشكل فوري، و ٣٠% أخرى ستعفى حالما تتم الموافقة على برنامج ترتيبات بديل خاص بالصندوق، ربما في ٢٠٠٥، و ٢٠% أخرى من الدين (ليصبح مجموع التخفيض في الدين ٨٠%) ستعفى عند الانتهاء من آخر مراجعة لثلاث سنوات من تنفيذ برامج صندوق النقد المقياسية يقوم بها مجلس صندوق النقد الدولي. وتقدم هذه الاتفاقية كذلك تخفيفاً عاجلاً في الدفعات. وسيتم في السنوات الثلاث الأولى(٢٠٠٥-٢٠٠٧) رسملة الفوائد المتراكمة، وللثلاث سنوات التي تتبع سيتم رسملة معظم، وليس كل الفوائد المتراكمة. لا يوجد فوائد على الفوائد التي يتم رسملتها. والفترة الزمنية لإعادة الجدولة هي ٢٣ سنة مع ٦ سنوات فترة سماح على دفعات رأس المال.

تشكل هذه الاتفاقية لإعادة هيكلة الدين تقدماً كبيراً نحو هدف تخفيف الدين العراقي. وقد التزمت العراق بالسعي للحصول على معاملة مماثلة من دائنيها الخارجيين الآخرين. والغالبية العظمى من هؤلاء الدائنين الآخرين هم دائنون ثنائيون رسميون (دول خليجية أساساً) والذين يحملون ٦٧,٤ مليار دولار من الدين العراقي حسب تقديرات صندوق النقد الدولي. بالإضافة إلى الدين العام، العراق مدينة بمبلغ يقارب ١٥ مليار دولار أميركي لمصادر خاصة بما فيها بنوك تجارية. والعراق ملزمة أيضاً بالسعي للحصول على شروط مماثلة لتلك التي وافق عليها نادي باريس من هؤلاء الدائنين أيضاً.

في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي على صرف ٢٩٧,١ مليون من حقوق السحب الخاصة (٤٣٦,٣ مليون دولار أميركي تقريباً) لتقديم المعونة الطارئة لما بعد النزاع. وكشرط للموافقة على هذه المعونة قامت الحكومة العراقية المؤقتة بالتوقيع على مذكرة سياسات مالية واقتصادية لسنة

٢٠٠٤-٢٠٠٥. وتضع هذه المذكرة أهدافاً للاحتياط من العملات الدولية، والعجز في الميزانيات، وإصدار العملة، والإقراض الحكومي، والدين الخارجي الجديد. بالإضافة إلى هذا تعهدت الحكومة العراقية المؤقتة بتخفيض المعونات الاقتصادية للمنتجات من مشتقات النفط وأن تعيد هيكلة المنشآت المملوكة للدولة وأن تقوم بترشيد نظام توزيع الغذاء. وتشمل الشروط الأخرى:

- تطوير مسح نقدي
- وضع نظام دفع رواتب مؤتمت لموظفي الحكومة
- تأسيس حسابات مالية شهرية للحكومة
- إصدار إجراءات للبنوك
- اعتماد قانون أنظمة مدفوعات
- اعتماد خطة لإعادة هيكلة إدارة الضرائب والجمارك

سيتم مناقشة بنود الترتيبات البديلة التي تعتزم العراق المضي فيها في ٢٠٠٥، بشكل منفصل عن المعونة الطارئة لما بعد النزاع وستأخذ في الاعتبار الأداء بموجب المعونة الطارئة لما بعد النزاع.

تخفيف الدين العراقي الخاص بالولايات المتحدة

دعمت الولايات المتحدة بصفتها عضواً في نادي باريس قرار المجموعة بتخفيض الدين العراقي بنسبة ٨٠%، إلا أن الولايات المتحدة قامت بإعفاء كامل الدين العراقي لتقدم نموذجاً في القيادة ولتقديم دعم إضافي لإعادة إعمار العراق. وفي ١٧ كانون أول/ديسمبر ٢٠٠٤ وقعت الولايات المتحدة اتفاقية أعفت بموجبها ٣,٩١٤ مليار دولار أمريكي من الدين العراقي المستحق لحكومة الولايات المتحدة (الأغلبية العظمى منه لوزارة الزراعة الأمريكية مقابل ائتمانات سلعية وجزء بسيط لبنك الاستيراد والتصدير الأميركي). وقد كانت التكلفة للميزانية من تخفيض الدين هذا ٣٥٢,٢ مليون دولار. وسيتم تحويل هذا المبلغ من مبلغ أل ٣٦٠ مليون دولار الذي خصص بموجب اعتماد صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق ٢ لتخفيض الدين. وتمثل التكلفة للميزانية للدين القيمة الحالية الصافية من المبلغ والتي كانت الوكالات الدائنة تتوقع أن تستلمها من الدين العراقي.

مصادر واستعمالات التمويل لإغاثة وإعادة إعمار العراق – توضيح للبيانات

قام المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (المفتش الخاص) بجمع بيانات عن مصادر واستعمالات ووضع الأموال من مكتب الإدارة والميزانية، والخدمات المالية والمحاسبية التابعة لوزارة الدفاع، والجيش الأميركي، ووزارة الخارجية، والوكالة الأميركية للتنمية الدولية، والخزانة، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والوكالة الأميركية للتجارة والتنمية. وقد حلل المفتش الخاص البيانات ليتحقق من مصداقيتها واتساقها مع غيرها من المعلومات. ولم يقم المفتش الخاص بمراجعة أو تدقيق العمليات أو الضوابط أو الأنظمة القائمة لدى

الوكالة أو المنظمة المقدمة للبيانات. وقد قبل المفتش الخاص بصحة البيانات المقدمة. ويعتقد المفتش الخاص بأن عرض "مصادر واستعمالات الأموال" في هذا التقرير هو تصنيف ملائم عن وضع تمويل إغاثة وإعادة إعمار العراق لغاية ٣١ كانون أول/ديسمبر ٢٠٠٤ (إلا إذا جرى الإشارة إلى تاريخ بديل).

العقود

نظرة عامة

يتعــين على المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (المفتش الخاص) بموجب القانون أن يقوم بالتبليغ عن كافة الأعمال التعاقدية الرئيسية (أكثر من ٥ مليون دولار أميركي) لإعادة بناء البنية التحتية العراقية، أو لإعادة تأســيس البنــية التحتية المجتمعية أو السياسية للعراق، أو لتقديم منتجات أو خدمات للشعب العراقي. ولجميع الأعمال التعاقدية الرئيسية التي تصدر لأي من هذه الغايات، يتوجب على المفتش الخاص أن يبلغ عن:

- قيمة العقد
- مدى العمل
- الطريقة التي تم استعمالها لتحديد واجتذاب المتعاقدين
- نوع المنافسة التي استعملت في عطاءات العقود
- التبرير ووثائق الموافقة في حال استخدام طريقة غير المنافسة الكاملة والمفتوحة

بعض العقود التي قام المفتش الخاص بمراجعتها هي عقود تسليم غير محدد – كمية غير محددة. وتعتمد القيمة الكاملة لعقود كهذه على مبلغ "سقفي". ويحدد السقف الحد الأعلى الذي يمكن أن يتلقاه المتعاقد، إلا أن الدفعات الفعلية تعتمد على العمل الذي يقوم المتعاقد بأدائه بموجب أوامر مهمة ملزمة بمقتضى عقد تسليم غير محدد – كمية غير محددة. يقوم المفتش الخاص بمتابعة كل من القيمة الملزمة والقيمة السقفية لعقود التسليم غير محدد – الكمية غير محددة.

هــناك بــيانات متوفرة عن العقود الرئيسية التي قام المفتش الخاص بالتحقق منها – كما يتطلبه القانون العام ١٠٨-١٠٦، وكما عدل – في الملحق (ك)

تحليل للمنافسة وأعمال التعاقد

لفحص البيانات التعاقدية ركز المفتش الخاص على عاملين:

- عدد العقود الصادرة
- القيمة النقدية للأعمال التعاقدية

في الربع الأول من السنة المالية ٢٠٠٥ قام المفتش الخاص بمراجعة أكثر من ٥٠٠ أعمال تعاقدية صادرة عن مكــتب المشــاريع والعقــود، ومركــز سلاح الجو للامتياز البيئي، وقيادة الذخائر المؤتمتة الخاصة بالدبابات الأميــركية، والــوكالة الأميــركية للتنمــية الدولــية، ووزارة الخارجية. ومن بين الأعمال التعاقدية التي تمت

مـــراجعتها، ٣٥ منها كانت قيمتها أكثر من ٥ مليون دولار: ٧ عقود جديدة، ٢ تعديلات لعقود أو أوامر مهمة ســـبق إصدارها، و ٢٦ أوامر مهمة. وقد تلقى المفتش الخاص بيانات إلكترونية بشأن عقود تم منحها من قبل ســـلاح المهندسين في الجيش الأميركي ولكنه لم يتمكن من التحقق من ملفات العقد الفعلية في الوقت المناسب ليضعها في هذا التقرير. كذلك تلقى المفتش الخاص معلومات عن أعمال تعاقدية حصلت قبل فترة التقرير هذه.

من بين الـــ ٣٥ نشاطاً تعاقدياً خلال هذا الربع، استعملت في جميع العقود التي تم منحها – غير تلك التي منحت مـــن سلاح المهندسين، المنافسة الكاملة والمفتوحة. ولم يتمكن المفتش العام من التحقق من أسلوب المنافسة الـــذي استعمل في عطاء الأعمال التعاقدية الخاصة بسلاح المهندسين لأن سلاح المهندسين لم يتمكن من تقديم هـــذه المعلـــومات فـــي الـــوقت المناسب ليشملها هذا التقرير. وسيستمر المفتش الخاص في العمل مع سلاح المهندسين للتحقق من هذه الأعمال.

وخـــلال الـــربعين الأخيـــرين، مـــنحت جميع الأعمال التعاقدية الرئيسية التي قام المفتش الخاص بالتحقق منها باستعمال المنافسة التامة والمفتوحة كما يظهر في الجدول ٨–١

القيمة الإجمالية للمشاريع الرئيسية حسب نوع المنافسة كما في ٣١ كانون أول/ديسمبر ٢٠٠٤ (بالملايين)					
نوع المنافسة	**المجمـــوع للسنة المالية ٢٠٠٣**	**الـــربع ٤ للســـنة المالية ٢٠٠٤**	**المجمـــوع للســـنة المالية ٢٠٠٤**	**الـــربع ١ للســـنة المالية ٢٠٠٥**	**المجموع**
تامة ومفتوحة	$2,765	$1,736	$17,825	$368	$20,959
مصدر وحيد	7,290	0	1,344	0	8,634
منافسة محدودة	958	0	736	0	1,694
لم يتم التحقق منها	0	0	0	123	123
المجموع	**$11,014**	**$1,736**	**$19,905**	**$491**	**$31,410**
ملاحظـــة: مجاميع الملخص تتأثر بالتدوير إلى أقرب رقم وتمثل القيم أعلاه القيمة السقفية الممكنة للعقود. العمود في أقصى اليسار هو القيمة الإجمالية للسنة المالية ٢٠٠٣ والسنة المالية ٢٠٠٤ و الربع الأول من السنة المالية ٢٠٠٥.					

الجدول ٨–١

فـــي ٣٠ تمـــوز/يوليو ٢٠٠٤ حدد المفتش الخاص ١٤ عقداً التي لم يكن بالمستطاع تحديد أماكنها. واستمر المدققـــون الـــتابعون للمفـــتش الخاص في البحث عن الملفات المفقودة وتم العثور على ١٣ منها. وسيستمر المدققون في جهودهم لتحديد مكان/وتدقيق ملف لعقد عطاء في ٣١ كانون أول/ديسمبر ٢٠٠٣.

بيانات وتحليل العقود

من بين الأعمال التعاقدية هذا الربع هناك فقط ٣٥ بقيمة إجمالية تصل إلى ٥ ملايين دولار أو أكثر؛ وفي الربع الـرابع من السنة المالية ٢٠٠٤ كان هناك ٦٦. ويظهر أن هذا توجه في طور الاستمرار: فبالمقارنة مع عقود التسـليم غير المحدد – الكمية غير محددة الكبيرة، انخفضت قيمة الأعمال التعاقدية في الربع الرابع من السنة المالـية ٢٠٠٤ والربع الأول من السنة المالية ٢٠٠٥، ولكنها كانت تمنح بتكرار أكثر للاستجابة لحاجة وضع محـدد. ويمكن أن يعزى هذا التغيير إلى التوجه الحالي في العراق في منح عقود تزويد وإنشاء وأوامر مهمة بسـعر ثابت بدلاً من عقود التسليم غير المحدد – الكمية غير محددة الكبيرة، كما كانت تمنح في البداية. ويبرز الجدول ٨–٢ النشاطات التعاقدية الرئيسية التي قام المفتش الخاص بفحصها في فترة التقرير هذه.

العقود الرئيسية التي منحت (من قبل مكتب العقود) في الربع الأول من السنة المالية ٢٠٠٥ كما في ٣١ كانون أول/ديسمبر ٢٠٠٤					
الوكالة	العدد	القيمة الإجمالية	المبلغ الملزم	النسبة المئوية من القيمة الإجمالية	النسبة المئوية من العقود
مركز سلاح الجو الأميركي للامتياز البيئي	10	$263,237,144.00	$263,237,144.00	%٥٣,٥	%٢٨,٦
سلاح المهندسين في الجيش الأميركي	14	123,606,368.95	123,606,368.95	25.1	40.0
مكتب المشاريع والعقود	6	55,081,491.10	55,081,491.10	11.2	17.1
قيادة الذخائر المؤتمتة الخاصة بالدبابات الأميركية	5	50,060,011.00	23,192,932.00	10.2	14.3
المجموع	**35**	**$491,985,015.05**	**$465,117,936.05**	%١٠٠,٠	%١٠٠,٠
ملاحظة: قد تتأثر نسب الملخص بعملية التدوير إلى أقرب رقم					

الجدول ٨–٢

في البداية صدرت عقود التسليم غير المحدد – الكمية غير محددة الكبيرة في مرحلة انتظار جهود إعادة إعمار العراق. ولأن العقود المشار إليها لا تتطلب إلزام الأموال كانت القيمة الإجمالية للعقود الصادرة أعلى بكثير من المـبالغ الملزمة. ويبين تحليل المفتش الخاص لبيانات العقود بأنه خلال الثلاثة أرباع الأولى من السنة المالية ٢٠٠٤ كان المبلغ الفعلي للأموال الملزمة ٣٠% فقط من القيمة الإجمالية للعقود. وفي الربع الأخير من السنة المالـية ٢٠٠٤ ارتفعت القيمة الإجمالية للعقود إلى ٥٨%؛ وفي الربع الأول من السنة المالية ٢٠٠٥ إلى ٩٥

%. هــذا التوجه ليس جديراً بالملاحظة بسبب العدد الكبير لعقود التسليم غير المحدد – الكمية غير محددة التي صدرت قبل النصف الأول من السنة المالية ٢٠٠٤.

خلال الربع الأول من السنة المالية ٢٠٠٥ كانت ٧٤% من الأعمال التعاقدية التي قام المفتش الخاص بالتحقق مــنها هــي أوامــر مهمة لعقود كانت قد منحت سابقاً – وهذه زيادة ملحوظة عن فترات سابقة. وكانت معظم أوامــر المهمة التي صدرت بسعر ثابت وملزمة للأموال ضد عقود التسليم غير المحدد–الكمية غير محددة التي صدرت في السابق.

يبــين الجــدول ٨–٣ توزيــع البيانات التعاقدية حسب القيمة الإجمالية لعطاء العقود (القيمة السقفية) والمبلغ الملزم، ويبين نسبة عدد أوامر المهمة التي صدرت إلى الأعمال التعاقدية الإجمالية للفترة. كما يعكس الجدول ٨–٣ أيضاً زيادة في الأعمال التعاقدية التي أصدرت أوامر مهمة. وخلال الربع الثالث من السنة المالية ٢٠٠٤، كانت ٢٦% من الأعمال التعاقدية هي أوامر مهمة؛ وارتفع الرقم إلى ٧٤% في الربع الأخير.

Analysis of Major Contracting Actions, as of December 31, 2004
تحليل للأعمال التعاقدية الرئيسية كما في ٣١ كانون أول/ديسمبر ٢٠٠٤

	خلال ٢٠٠٤/٦/٣٠	الــربع ٤ مــن السنة المالية ٢٠٠٤	الربع ١ من السنة المالية ٢٠٠٥
ملزم	$8,978,321,100	$1,000,357,837	$465,117,936
القيمة الإجمالية للعقد	$29,534,779,124	$1,736,119,216	$491,985,015
نسبة القيمة الإجمالية الملزمة	%٣٠	%٥٨	%٩٥
أوامر مهمة	62	33	26
مجموع الأعمال التعاقدية الرئيسية	234	66	35
النسبة المئوية للأعمال التعاقدية التي هي أوامر مهمة	%٢٦	%٥٠	%٧٤

الجدول ٨–٣

العقود التي منحت للمتعاقدين العراقيين

بالإضــافة إلــى متابعة النشاطات التعاقدية الرئيسية قام المفتش الخاص أيضاً بمتابعة عدد وقيمة العقود التي منحت للمتعاقدين العراقيين في الربع الأول من السنة المالية ٢٠٠٥. وتضمن هذا التحليل كل من عقود التزويد والإنشاء ولكنه لم يشمل المنح التعاقدية الفرعية للشركات العراقية.

أكثـر مـن ٤٠% من الأعمال التعاقدية التي تحقق منها المفتش الخاص كانت قد منحت لشركات عراقية. وقد أصدر مكتب المشاريع والعقود أكثر من ٢٤٠ عقداً لمتعاقدين عراقيين تبلغ قيمتها الإجمالية أقل من ٩٩ مليون دولار أميركي بقليل. وقد منحت هذه العقود لتأهيل المدارس ومراكز الشرطة وبناء الطرق واللوازم الحكومية.

تقدير الإتمام

يتطلب القانون العام ١٠٨-١٠٦، كما عدل، بأنه يجب على المفتش الخاص أن يقوم في كل ربع تقويمي بتقديم تقرير إلى اللجان المناسبة في الكونغرس حول تقديرات التكلفة لإتمام مشاريع وبرامج إعادة إعمار العراق. في هـذا الـوقت لـيس لدى مكتب المشاريع والعقود أي تقدير تكلفة للإتمام، ولكنه يقوم حالياً بالعمل على وضع تعريف لها

لقد حقق مكتب المشاريع والعقود تقدماً في تعريف تكلفة أوامر المهمة بشكل تام بموجب برنامج صندوق إغاثة وإعـادة إعمار العراق. فعندما تعطى المهمة التأكيد النهائي يكون لدى المتعاقد ومكتب المشاريع والعقود عقداً معـرفاً يحـدد تكلفة المشروع، والجدول الزمني والأداء. ويمكن تعديل هذا العقد المعرف تكلفة-ونوع ليعكس التقييم المستمر والتحديد الأدق للتكلفة والمدى والجدول الزمني.

ولا يـزال مكـتب المشـاريع والعقود مستمراً في تعريف وتحديد تكاليف المشاريع الممولة من صندوق إغاثة وإعـادة إعمـار العـراق. فيما يلي بعض القضايا الحالية التي تعيق قدرة مكتب المشاريع والعقود للتثبت من تكاليف كافة المشاريع:

- لقد تسبب الوضع الأمني في إبطاء معدل انطلاقة المشاريع وتنفيذها. وقد نتج عن هذه التأخيرات تكاليف لم تكن متوقعة؛ والتأثير الكامل على التكاليف المقدرة لإتمام المشاريع ليس معروفاً بعد.
- تم وضع عمليات وإجراءات لمتابعة التكاليف المقدرة والفعلية والجداول الزمنية بشكل أكثر فعالية. وفي الوقت الذي يتم فيه التأكيد النهائي على المشاريع سيتم استعمال هذه المعلومات لتقديم تقارير لاحقة عن "التكلفة للإتمام" للبرامج والمشاريع.
- يجري تعديل أوامر المهمة لاستيعاب حاجات بعثة الولايات المتحدة في العراق، والشعب العراقي والحكومة العراقية المؤقتة.
- استجابة لقبول الحكومة العراقية المؤقتة بالمشاركة في التكاليف، يتم حالياً تعديل المشاريع لتشمل مهمات كانت مستثناة في السابق.
- كانت الإدارة الأميركية قد أعادت في السابق برمجة ٣,٤ مليار دولار أميركي من الأموال التي خصصت لمشاريع إعادة الإعمار. كذلك طلب تقرير القسم ٢٢٠٧ في ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥

وإشعارات منفصلة من الكونغرس القيام بإعادة برمجة الأموال بشكل جوهري. أعمال إعادة البرمجة هذه تتطلب دائماً من مكتب المشاريع والعقود أن يقوم بإعادة ترتيب أولويات المهمات والمشاريع.